الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم

في العراق

٢٠٢٢-٢٠٣١

الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم

في العراق

٢٠٢٢-٢٠٣١

بدعم من

مجموعة البنك الدولي

unesco

يونيسف
لكل طفل

تمهيد

كلمة السيد رئيس مجلس وزراء جمهورية العراق

تتطلع هذه الحكومة ومن خلال منهاجها الطموح الى خلق نظام تربوي وتعليمي منسجم مع المعايير الدولية المعتمدة ومستفيدة من افضل الممارسات والتجارب العالمية مع الحفاظ على القيم الحضارية العراقية الأصيلة والقيم الأنسانية في التسامح والتعايش. ونسعى من خلال هذا النظام الى تحقيق جملة اهداف ابرزها توفير فرص تعليم وتعلم مستدامة ومبتكرة وذات جودة عالية فضلاً عن تعزيز بناء مجتمع المعرفة والاستجابة الى الحاجات الاستراجية للبلد وحاجة سوق العمل. كما يتطلع المنهاج الحكومي الى تعزيز مؤسساتنا التعليمية للشراكة المجتمعية وبناء انظمة تعزز التفكير العلمي والابداعي وتضمن جودة مخرجات التربية والتعليم والتي تسهم في بناء اقتصاد معرفي ومتنوع ينسجم مع متطلبات خطط التنمية المستدامة.

ان التعليم الجيد الذي نطمح اليه سيشكل الدعامة الاساسية والوسيلة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة التي اقرتها منظمة الامم المتحدة حتى عام ٢٠٣٠ من اجل اعداد جيل من الكفاءات الشابة الفاعلة والقادرة على اخذ زمام الامور نحو التنمية الوطنية الشاملة. وستتركز مهمة الحكومة على الاشراف المباشرعلى تنفيذ هذه الاستراتيجية الوطنية كما ورد في البند الرابع عشر للمنهاج الحكومي لهذه الدورة، وذلك من خلال الوزارات القطاعية ومن خلال لجنة مركزية تحت اشرافنا وفرق عمل قطاعية تحرص على تنفيذ البرامج والمشاريع التي تبنتها هذه الاستراتيجية. كما تحرص الحكومة على توفير الميزانية اللازمة لتنفيذ ما ورد من فقرات في هذه الاستراتيجية، مع ضرورة الاستمرار باجراء عملية المتابعة والتقييم لبنود تنفيذ هذه الاستراتيجية للوقوف على ما تحقق منها ومعالجة الخلل الذي يشوبها اثناء عملية التنفيذ، مع العمل على تذليل الصعاب والتحديات التي تواجهها من خلال استخدام اليات فاعلة وعملية لتحقيق النتائج المرجوة من هذه الاستراتيجية ووفقاً للخطة المرسومة.

نشكر القائمين على اعداد هذه الاستراتيجية من الوزارات القطاعية المشاركة والخبراء والمنظمات الدولية الداعمة، وبدورنا نتطلع الى مزيد من العطاء والاخلاص في العمل.

بارك الله بكل الجهود الخيرة التي انجزت هذا العمل النبيل والطموح.

ومن الله التوفيق

المهندس محمد شياع السوداني
رئيس مجلس الوزراء
بغداد-العراق

شكر وتقدير

عبر اللجنة العليا المشرفة على تطوير استراتيجية التربية الوطنية العراقية

تتقدم اللجنة العليا المشرفة على إعداد هذه الاستراتيجية وهيئة المستشارين واللجنة العليا لتطوير التعليم في العراق بالشكر والتقدير لكل من ساهم في انجاز هذا العمل المبارك، ابتداءً من مكتب رئيس مجلس الوزراء الى الوزارات ذات العلاقة (التربية، التعليم العالي والبحث العلمي، التخطيط، والمالية)، وكذلك فرق العمل واللجان الفنية المنبثقة عن اللجنة العليا. والشكر موصول الى المنظمات الدولية المساهمة والممولة لهذا الإنجاز، خاصة اليونسكو، المعهد الدولي للتخطيط التربوي، البنك الدولي واليونيسيف، فضلاً عن الخبراء الدوليين الذين ساهموا في نقل أفضل الممارسات الدولية.

ندعو الله أن تتمكن حكومتنا الوطنية الرشيدة من تنفيذ برنامجها الطموح الذي أكد في محوره الرابع عشر بشكل واضح على الاشراف المباشر على تنفيذ هذه الاستراتيجية، ومن الله التوفيق.

لجنة الأمر الديواني (٣٤٣)
المشرفة على إعداد الإستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم

قائمة المحتويات

تمهيد **٢**

شكر وتقدير **٣**

المختصرات **٥**

الملخصالتنفيذي **٦**

المقدمة **١١**

الفصل الأول. الاستراتيجية السابقة للتربية والتعليم العالي (٢٠١٢-٢٠٢٢) تقييم الإنجاز وتجاوز التحديات **١٤**

الفصل الثاني. السياق العام **٢٢**

٢-١ السياق الجغرافي ٢٤
٢-٢ الإطار الدستوري (السياق التشريعي) ٢٤
٢-٣ الإطار الاقتصادي ٢٤
٢-٤ الاطار السكّاني ٢٥
٢-٥ الإطار الاجتماعي ٢٦
٢-٦ الإطار الأمني والسياسي (السياق الإنساني) ٢٦
٢-٧ الأخطار والأزمات الطبيعية والصحية ٢٨
٢-٧-١ جائحة كورونا ٢٨
٢-٨ الاطار التقني ٢٨

الفصل الثالث. تحليل واقع التعليم في العراق **٢٩**

٣-١ هيكلية النظام التعليمي في العراق وأبرز سماته ٣١
٣-٢ تحليل الالتحاق ٣٢
٣-٣ جودة التعليم ٣٩
٣-٤ إدارة النظام التعليمي ٤٤

الفصل الرابع. الرؤية، والرسالة، والاتجاهات الاستراتيجية **٤٧**

٤-١ الرؤية والرسالة ٤٨
٤-٢ القيم الأساسية ٤٨
٤-٣ الاتجاهات الاستراتيجية ٤٨

الفصل الخامس. أولويات السياسة والأهداف الاستراتيجية والبرامج ذات الأولوية **٥٠**

٥-١ التعليم العام ٥٢
٥-٢ التعليم والتدريب المهني والتقني ٦١
٥-٣ التعليم العالي والبحث العلمي ٦٧

الفصل السادس. التكلفة والتمويل **٧٦**

٦-١ نموذج محاكاة التعليم في العراق ٧٨
٦-٢ الأهداف والفرضيات المستخدمة للمحاكاة ٧٩
٦-٣ إطار الاقتصاد الكلي للاستراتيجية الوطنية العراقية للتربية والتعليم ٢٠٢١-٢٠٣١ ..... ٨٠
٦-٤ التكلفة الإجمالية للاستراتيجية الوطنية العراقية للتربية والتعليم ٢٠٢٢-٢٠٣١ ..... ٨٢
٦-٥ الإنفاق الحكومي للطالب الواحد ٨٨
٦-٦ فجوة التمويل ٨٩

الفصل السابع. أطر تنسيق تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في العراق ٢٠٢٢ - ٢٠٣١ ورصدها وتقييمها **٩١**

٧-١ آليات التنفيذ والرصد والتقييم ٩٢
٧-٢ عمليات الرصد والتقييم الخاصة بالاستراتيجية ٩٥
٧-٣ قوائم مؤشرات الأداء الرئيسية للاستراتيجية ٩٧

الملحق ١. توزيع حصة الأنفاق التشغيلي الإجمالي لكل مستوى تعليمي (٢٠٢٢-٢٠٣١) **١٠٧**

الملحق ٢. مصفوفة توافق برامج الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم مع التوجهات التنموية (التعليم العام) **١٠٩**

الملحق ٣. مصفوفة توافق برامج الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم مع التوجهات التنموية (التعليم المهني والتقني) **١١٤**

الملحق ٤. مصفوفة توافق برامج الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم مع التوجهات التنموية (التعليم العالي) **١١٨**

الملحق ٥. اللجان وفرق العمل القطاعية **١٢٣**

الملحق ٦. برامج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي واستراتيجيتها **١٢٨**

المختصرات

GDP	Gross Domestic Product	الناتج المحلي الإجمالي
GER	Gross enrollment rate	معدل الالتحاق الإجمالي
IMF	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
INES	Iraq National Education Strategy	استراتيجية التربية والتعليم الوطنية العراقية
ISIS	Islamic State in Iraq and Syria	تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام
KPI	Key performance indicator	مؤشر الأداء الرئيسي
M&E	Monitoring and evaluation	الرصد والتقييم
MoE	Ministry of Education	وزارة التربية والتعليم
MoHESR	Ministry of Higher Education and Scientific Research	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
MoLSA	Ministry of Labor and Social Affairs	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
MoP	Ministry of Planning	وزارة التخطيط
SDG	Sustainable Development Goal	هدف التنمية المستدامة
TVET	Technical and vocational education and training	التعليم والتدريب التقني والمهني
TVQF	Technical and Vocational Qualifications Framework	إطار المؤهلات الفنية والمهنية
UNESCO	United Nations Educational, Scientific, and Cultural Organization	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
UNICEF	United Nations Children's Fund	صندوق الأمم المتحدة للطفولة

الملخص التنفيذي

تتناول هذه الوثيقة، الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في العراق ٢٠٢٢-٢٠٣١، و يشار إليها أيضاً باسم "الاستراتيجية "، التحديات الحالية وتقدّم طريقةً للمضي قدماً في قطاع التعليم في العراق.

يقدّم الفصل الأول غرض الاستراتيجية ويصف عملية إعدادها. و يعرض الفصل الثاني معلومات أساسية عن سياق التعليم، يتبعه تحليل قطاع التعليم (في الفصل الثالث). بينما يوضح الفصل الرابع رؤية الاستراتيجية، ورسالتها، وقيمها الأساسية. ويصف الفصل الخامس أولويات القطاع والبرامج الرئيسة. أما الفصل السادس فيعرض إطار التكلفة والتمويل الخاص بالاستراتيجية، ويلي ذلك الفصل السابع الذي يوضح عمل الرصد والتقييم وإطار تنسيق الاستراتيجية وتنفيذها.

تشكل الاستراتيجية الوطنية العراقية للتربية والتعليم ٢٠٢٢-٢٠٣١ جزءاً من جهد حكومي لتحسين جودة الخدمات العامة المقدمة وكفاءتها لتصل إلى جميع العراقيين. وللمساهمة في هذا التحول، يسترشد النظام التعليمي برؤية طموحة للقطاع التعليمي في العراق، الا وهي:

التطلع إلى نظام تعليمي ملتزم بالقيم، ويوفر فرص تعلم مستدامة ومبتكرة للجميع، وذات جودة عالية ويعزز بناء مجتمع المعرفة، يتوافق مع المعايير العالمية.

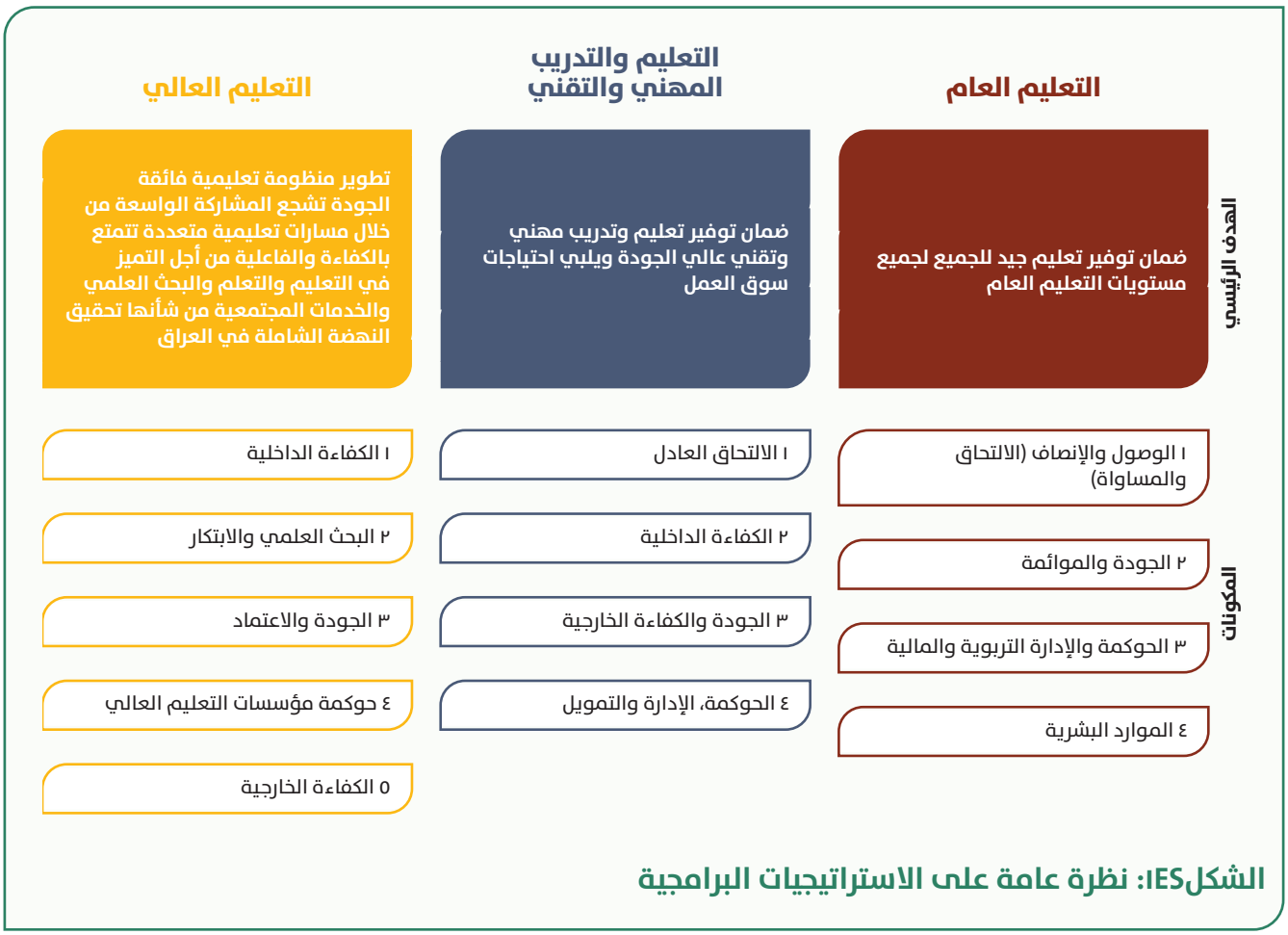

الشكلIES١: نظرة عامة على الاستراتيجيات البرامجية

ولتحقيق هذه الغاية، تتمثل رسالة الاستراتيجية في:

تعزيز المؤسسات التعليمية للشراكة المجتمعية، وبناء أنظمة تعزز التفكير العلمي والإبداعي، وتضمن جودة المخرجات لتلبية احتياجات سوق العمل والمساهمة في بناء اقتصاد معرفي متنوع يتوافق مع متطلبات التنمية المستدامة.

أعدت الاستراتيجية على نحو يراعي الرؤية الشاملة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد، وقوانين التعليم في جمهورية العراق وما نص عليه الدستور العراقي، بما في ذلك توفير التعليم الأساسي الإلزامي والمجاني، والتزامات العراق الدولية في مجال التعليم على وفق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة. وتؤكد الاستراتيجية على ما يأتي: الوصول المتكافئ إلى الجودة والتعليم الشامل. تزويد الشباب بالمهارات المطلوبة في مجتمع المعرفة في القرن الحادي والعشرين، الذي يتيح لهم المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في العراق

ولتحقيق الرؤية المذكورة في أعلاه، فإن قطاع التعليم، بقيادة وزارة التربية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وبالتعاون مع الوزارات المختصة والمجتمعات والشركاء الخارجيين، يهدف إلى العمل نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية، والاستراتيجيات ذات الصلة، والمنظّمة في مجالات التعليم العام والتعليم والتدريب التقني والمهني والتعليم العالي، والمتعلقة بها، وعلى النحو الموضح في الشكل أدناه.

وأبرز الموضوعات عبر القطاعات الفرعية الثلاثة هي:

- ضمان الوصول المتكافئ إلى التعليم والتدريب.
- تحسين الجودة والمواءمة للتعليم والتدريب وتعزيز الروابط بسوق العمل.
- تحسين حوكمة التعليم، بما في ذلك تنمية الموارد البشرية وتخطيط التعليم وادارته.
- تحسين الموارد البشرية والإدارة المالية من أجل تقديم أفضل للخدمات وقيمة أكبر للمال.

تستند الاستراتيجيات المحددة وتتوافق مع قرارات السياسة والتخطيط والبرمجة الأخيرة التي أعدتها وزارة التربية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي. وفي اطار الأهداف الإستراتيجية الشاملة للقطاع الفرعي، تركز الاستراتيجية الوطنية العراقية للتربية ٢٠٢١-٢٠٣١ على عوامل شاملة متنوعة، بما في ذلك الجنس (النوع الاجتماعي)، والمجتمعات الريفية/الحضرية، والأطفال والشباب المتأثرين بالصراع وانعدام الأمن، وكذلك الفقر. وتعالج البرامج المقترحة نقاط الضعف والهشاشة لدى

الأطفال والشباب في العراق. كما تقترح الاستراتيجية برامج تهدف إلى معالجة آثار أزمات الماضي والأزمات القائمة، بما في ذلك إغلاق المدارس والجامعات لأوقات طويلة بسبب جائحة كورونا، والنزوح ودمار البنية التحتية للتعليم، والاحتياجات النفسية والاجتماعية للمتعلمين. وكذلك، تحدد الاستراتيجية الوسائل الملموسة لتعزيز مرونة النظام التعليمي من خلال مأسسة التخطيط والاستجابة للأزمات.

تستند الاستراتيجية الوطنية العراقية للتربية والتعليم ٢٠٢٢-٢٠٣١ على الفرضيات والتوقعات الرئيسة الآتية:

التحسين التدريجي لمؤشرات التعليم الرئيسة التي تتوقف على تنفيذ الإصلاحات القطاعية الرئيسة

يُتوقع أن الإصلاحات الرئيسة في الاستراتيجية الوطنية العراقية للتربية والتعليم ٢٠٢١-٢٠٣١ ستبدأ عام ٢٠٢٢ بتحسين تدريجي لأهم مؤشرات التعليم في السنوات الخمس الأولى من الاستراتيجية. يقوم الافتراض على الحاجة إلى وضع العديد من الأطر التنظيمية، وأطر السياسة العامة أولاً، قبل التمكن من ملاحظة التغيير الفعال مثل الالتحاق والرسوب والتسرب إلخ. كما يجب معالجة الضوابط الرئيسة المتعلقة بالسيطرة على تعيين الملاكات التدريسية في وزارة التربية ووزارة التعليم العالي، وضمان توزيعهم توزيعاً فعالاً، مع ضمان الاستخدام الكفوء للنفقات الاستثمارية للبنية التحتية التعليمية في المرحلة الأولية من الاستراتيجية (٢٠٢٢-٢٠٢٥).

توقعات الاقتصاد الكلي

ثلاثة من المعايير تسمح بتقدير الأموال المتاحة لقطاع التعليم أثناء تنفيذ الاستراتيجية، هي: تطور الناتج المحلي الإجمالي للعراق بمعدل زيادة مقدارها ٣,٣٪ لغاية عام ٢٠٣١، وحصة النفقات الحكومية بوصفها حصة من الناتج المحلي الإجمالي التي من المتوقع أن تبقى بنسبة ٣٥٪، وحصة التعليم كنسبة مئوية من إجمالي نفقات الحكومة الذي يُتوقع أن يزداد من نحو ١٠٪ إلى ١٦٪ بحلول عام ٢٠٣١.

واستناداً إلى هذه الافتراضات، يُتوقع أن يزداد الإنفاق العام الإجمالي على التعليم من نحو ١١ تريليون دينار عراقي في عام ٢٠١٩ إلى ما يقارب ١٩ تريليون دينار عراقي في عام ٢٠٣١ (بالدينار العراقي الثابت عام ٢٠١٩)، وهو ما يمثل ٥,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

أبرز الأهداف التعليمية

تحدد الاستراتيجية عدة أهداف رئيسة موضحة كما يأتي:

- زيادة الاستعداد المدرسي بين الأطفال في مرحلة التعليم قبل الابتدائي من خلال زيادة معدل الالتحاق الإجمالي من ١٠,٧٪ عام (٢٠١٨/٢٠١٩) إلى ٣٠٪ بحلول عام ٢٠٣١، بما في ذلك زيادة حصة القطاع الخاص في رياض الأطفال إلى ٢٥٪.
- زيادة الإكمال العام للتعليم الابتدائي ١٠٠٪ بحلول عام ٢٠٢٥ من نحو ٨٣٪ عام (٢٠١٨/٢٠١٩).
- زيادة الإكمال العام للتعليم المتوسط ١٠٠٪ بحلول عام ٢٠٢٨ من نحو ٦٢٪ عام (٢٠١٨/٢٠١٩).
- زيادة معدل الالتحاق العام للتعليم الإعدادي (الاكاديمي) من ٤٧٪ في عام ٢٠١٨/٢٠١٩ ليصل إلى ٦٨٪ بحلول عام ٢٠٣١ للبنين ومن ٤٦٪ الى ٦٦٪ للبنات.
- توسيع نطاق التعليم المهني في المرحلة الإعدادية بحيث يمكن للمزيد من الطلبة إكمال الصف الثاني عشر أو يحصلون على التدريب الفني (معدل الالتحاق الإجمالي من ٧ بالمائة / ٣ بالمائة في ٢٠١٨/٢٠١٩ إلى ١٤ بالمائة / ١٣ بالمائة بحلول عام ٢٠٣١) حتى يكونوا مستعدين لدخول سوق العمل آخذين بعين الاعتبار احتياجات الاقتصاد الوطني.
- ضمان إجراء توسّع مسيطر عليه للتعليم العالي بنسبة ٨٢٪ من خريجي التعليم الإعدادي الاكاديمي (بالمقارنة مع ١٠٠٪ في ٢٠١٨/٢٠١٩) و ٥٠٪ من خريجي التعليم المهني الإعدادي المتوقع دخولهم إلى الجامعات والكليات بحلول عام ٢٠٣١، مع الحفاظ على المستويات الحالية للقطاع الخاص بنسبة ٢٥٪.
- تحسين ظروف التعليم والإشراف من خلال الحد من أحجام الصفوف الدراسية في رياض الأطفال والتعليم الابتدائي (من ٦٤ الى ٣٠ طالباً في رياض الأطفال، ومن نحو ٤٠ إلى ٣٥ طالباً في التعليم الابتدائي). والإبقاء على عدد الصفوف عند ٣٥ في المرحلة الثانوية، وزيادة أحجام الصفوف في المدارس المهنية إلى ٣٠.
- زيادة عدد الطلاب المشاركين في برامج التعليم غير الرسمية من نحو ٧٠٠٠٠ إلى ٣٠٠٠٠٠ طالباً.
- تحسين أوجه الكفاءة الداخلية ومعالجة مواطن الخلل من خلال تخفيض الرسوب وتحسين نسبة المعلم إلى الصف وتطبيق ضوابط جديدة لتوزيع المعلمين وزيادة عدد الساعات التعليمية.

زيادة على ذلك، يتم توفير التمويل لتنفيذ العديد من البرامج التي تهدف إلى الحد من أوجه التفاوت في الحصول إلى التعليم من حيث الجنس، والإعاقة، والنزوح، والموقع، والفقر، وتحسين جودة التعليم. وهذا يشمل:

- الزيادة التدريجية في توفير التغذية المدرسية لجميع تلاميذ المدارس الابتدائية الحكومية بحلول عام ٢٠٣٠ ولأطفال الفئات الأكثر ضعفاً الملتحقين بالتعليم قبل الابتدائي (٢٥٪ من جميع الأطفال الذين يحضرون رياض الأطفال بحلول عام ٢٠٣١).
- توفير المنح المدرسية كجزء من برنامج التنمية المدرسية لجميع رياض الأطفال الحكومية ومدارس التعليم الابتدائي والثانوي من عام ٢٠٢٢ فصاعداً.
- توفير الكتب المنهجية في المدارس الابتدائية (٣ كتب لكل طالب بحد أدنى للصفوف ١-٣، ٧ كتب لكل طالب من الصفوف ٤-٦)، والمرحلة المتوسطة (٥) والمرحلة الإعدادية (٥) ومجموعة من مواد التعلم للتعليم المهني.
- توفير المنح الدراسية لتصل إلى ٢٪ من جميع الطلاب في المرحلة الإعدادية و ٥٪ من جميع الطلاب في التعليم العالي.

تكلفة الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم ٢٠٢٢-٢٠٣١ وفجوة التمويل

استناداً إلى هذه الافتراضات، تبلغ التكلفة الإجمالية للاستراتيجية نحو ١٤٠ ترليون دينار عراقي (بالقيمة الثابتة لعام ٢٠١٩) للمدة الإجمالية لتنفيذ الاستراتيجية. تحدث زيادة كبيرة في القيمة الاسمية في التعليم قبل الابتدائي والتعليم المهني والتعليم الجامعي، وهذا يعكس التوسع المخطط له في كلا القطاعين الفرعيين. بينما تبقى النفقات التشغيلية تحتل أكبر نسبة إنفاق على التعليم، يُتوقع أن تصبح النفقات الاستثمارية جزءاً متزايد الأهمية من الإنفاق العام على التعليم حيث تزداد من ٧٪ في عام ٢٠٢٢ إلى ١٠٪ من إجمالي الإنفاق على التعليم في عام ٢٠٣١، وهذا يتوافق مع احتياجات البنية التحتية الحالية، و أيضاً مع التوسع الكمي للنظام المتوقع في السنوات القادمة.

بسبب البيئة الاقتصادية غير المواتية التي سببها وباء كورونا، وكذلك أوجه القصور طويلة الأمد في النظام والطلب المتزايد على الموارد لاستيعاب عدد الأطفال والشباب السريع النمو والزيادة، وتفاوت فجوة التمويل لتصل إلى نحو ١٢ تريليون دينار عراقي (بالسعر الثابت لعام ٢٠١٩). وبحلول عام ٢٠٢٦، سيتم سد فجوة تمويل النفقات التشغيلية. وتتناقص فجوة تمويل النفقات الاستثمارية من عام ٢٠٢٣ فصاعداً على الرغم من أنها تبقى كبيرة حتى نهاية مدة الاستراتيجية إذ لم يتم تمويل ٢٨٪ من النفقات الاستثمارية الإجمالية. وثمة حاجة إلى بذل جهود كبيرة لسد فجوة الاستثمار.

المقدمة

تحدد الوثيقة الحالية، (التي تسمى الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في العراق ٢٠٢٢-٢٠٣١، والتي يشار إليها أيضا باسم الاستراتيجية)، رؤية الحكومة العراقية للتربية والتعليم على مدى السنوات العشر القادمة.

يمثل قطاع التربية والتعليم إحدى الركائز الأساسية الثلاث للتنمية البشرية (الى جانب الصحة والحماية الاجتماعية)، وركناً أساسياً من أركان اقتصاد المعرفة. لذلك نجد أن جوهر التنافس العالمي الحالي هو تنافس تعليمي داخل ثورة تكنولوجيا المعلومات، وأن الدول التي احتل فيها التعليم موقع الصدارة في سلم أولويات اهتماماتها، واعتمد اقتصادها على المعرفة والابتكار في عملية الإنتاج، تمكنت من تحقيق قفزات متسارعة في مختلف ميادين التنمية الشاملة، وطوّرت مجتمعاتها من حالة الجهل والفقر والتخلف وانتشار الفساد الى مصاف الدول المتقدمة. ومع أن «التعليم» شكّل الهدف الرابع من مجموع (١٧) هدفاً من أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويتطلب تحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠، إلا أن تحقيق جميع تلك الأهداف لا يتم إلا من خلال تحقيق الهدف الرابع (جودة التعليم). كما تبوأ موضوع «بناء الإنسان» المرتبة الأولى من بين خمس ركائز أساسية في سلم أولويات العراق لأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، الى جانب الحكم الرشيد، واقتصاد متنوع، ومجتمع آمن، وبيئة مستدامة.

انطلاقاً من إيمان حكومة العراق بأن النهوض بقطاع التربية والتعليم والارتقاء بمستوى رصانته وجودته يتطلب تخطيطاً استراتيجياً لكي يمكن استثماره أداةً في تحقيق التنمية الشاملة، فقد بادرت الحكومة ببناء أول استراتيجية وطنية للتربية والتعليم في عام ٢٠٠٩ بمشاركة المنظمات الدولية المتمثلة باليونسكو واليونيسف والبنك الدولي، استغرق إعدادها نحو ثلاث سنوات، وتم اعتمادها بقرار مجلس الوزراء رقم (٣٢٣) لسنة ٢٠١٢، وأطلقت في كانون الأول ٢٠١٢. وشكل مكتب رئيس الوزراء إدارة تنفيذية للاستراتيجية في تشرين الثاني ٢٠١٣، تولت إعداد خطة عملها وجدولاً زمنياً لتنفيذ مشاريع الاستراتيجية للسنوات (٢٠١٢-٢٠٢٢). تضمنت الاستراتيجية (١٧٨) مشروعاً، منها (٦٣) مشروعاً لوزارة التربية، و(١١٥) مشروعاً لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، فضلاً عن (١١) مشروعاً مقترحاً تنفيذها من قبل المنظمات الدولية. ونتيجة للظروف الأمنية والمالية التي تعرضت لها البلاد في عام ٢٠١٤، فقد توقف عمل الإدارة التنفيذية وتوجهت وزارتا التربية والتعليم العالي والبحث العلمي إلى تشكيل فرق عمل فنية لتنفيذ برامج الاستراتيجية ومشاريعها من خلال تسخير القدرات المتوفرة في الوزارتين.

بعد مرور أكثر من نصف مدة الاستراتيجية، واستجابة لمقترح وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومبادرة هيئة المستشارين، تم تشكيل لجنة عليا بالإمر الديواني (٣٤٣) لسنة ٢٠١٨ من قبل مكتب رئيس الوزراء، برئاسة هيئة المستشارين وعضوية ممثلين عن وزارات التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والتخطيط والمالية. كلّفت اللجنة العليا بمراجعة مشاريع الاستراتيجية السابقة وتقييمها والتحديات التي واجهت تنفيذها، وإعداد استراتيجية جديدة تستمر لعقد من الزمن، ألا وهي الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في العراق ٢٠٢٢-٢٠٣١.

تأخذ الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في العراق ٢٠٢٢-٢٠٣١ بالاعتبار توجهات الحكومة في مجالات تعزيز الهوية الوطنية واللامركزية والنهوض بالقطاع الخاص ومعالجة البطالة وربط المناهج والبرامج باحتياجات سوق العمل، وتعزيز دور التعليم الأهلي وتطويره، ومواكبة التطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومعالجة مخلفات داعش الإرهابي وأفكاره الهدامة تربوياً وفكرياً، فضلاً عن الظروف المالية للعراق.

وقد اتخذت اللجنة العليا سلسلة من الاجراءات لإنجاز المهام المناطة بها، والتي تتلخص بالآتي:

- تشكيل ثلاثة فرق عمل فنية قطاعية (قطاع التعليم ما قبل الجامعي، قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، قطاع التعليم المهني والتقني) بالتنسيق مع الوزارات المعنية، فضلاً عن فريق فني من وزارة التخطيط، ولجنة لصياغة محاور الاستراتيجية.
- أثمرت الاتصالات والمباحثات مع المنظمات الدولية بالحصول على دعم مادي وفني من البنك الدولي ومنظمتي اليونسكو واليونيسف، وتم ابرام مذكرة مفاهيمية معها حددت فيها الأهداف والمبادئ، والإطار العام لهيكلية الاستراتيجية، والأدوار والمسؤوليات، والجدول الزمني لإنجاز محاور الاستراتيجية. وتم تكليف اليونسكو بمهام التنسيق بين الأطراف المتعددة.
- تولت اليونسكو تكليف فريق من الخبراء لكل قطاع، بإشراف معهد اليونسكو الدولي للتخطيط التربوي، لتقديم الاستشارة الفنية للفرق القطاعية.

اتبعت عملية اعداد الاستراتيجية الوطنية العراقية للتربية والتعليم أربعة معايير أساسية، يمكن إيجازها كما يأتي:

- تقوم السلطات الوطنية بقيادة عملية إعداد الاستراتيجية. وتتولى هذه السلطات المسؤولية الأكبر عن اكمالها بنجاح. وتتولى اللجنة العليا للاستراتيجية الوطنية العراقية للتربية والتعليم مهمة تنسيق العمل، بينما تتولى فرق مكوّنة من كوادر الوزارات المختلفة مهمة تنفيذ الأعمال الفنية، بدعم من الخبراء المحليين والدوليين.
- صُممت عملية الإعداد والتحضير بطريقة تشاركية، من أجل ضمان الأخذ بمشورة جميع أصحاب المصلحة، والاستئناس بآرائهم. وهذا أمر لا مناص منه لكي تُعدّ الاستراتيجية ملكية وطنية.
- يتطلب التنفيذ الناجح لهذه العملية التشاركية تعريفاً واضحاً للأدوار والمسؤوليات التي يتولاها كل من أصحاب المصلحة المتعددين، وإيجاد آلية تشاورية فاعلة، وتحديد السلطة التي لها القول الفصل في صناعة القرار النهائي، والاعتراف بها.
- يُعّدُ الدعم الفني المقدم من الخبراء الدوليين والمحليين أثناء عملية إعداد الاستراتيجية نشاطاً لتطوير القدرات، ويُنظر إليه على هذا النحو، وبروح التبادل والتعاون

المشترك. والغاية منه هي تعزيز استقلالية السلطات الوطنية في تصميم استراتيجية وطنية للتربية والتعليم وتنفيذها.

- تتلخص آلية العمل التي اعتمدت في إنجاز الاستراتيجية بما يأتي:
- بعد الاتفاق على خارطة طريق الاستراتيجية، ومبادئها ومحتواها، مع الوزارات ذات العلاقة والمنظمات الدولية الداعمة لإعداد الاستراتيجية المذكورة، تم إعداد تحليل واقع التعليم بوصفه أساساً لإعداد الاستراتيجيات التي تخفف من حدة التحديات المعرّفة، وتعزز الفرص.
- عُقدت ورشة عمل عبر الإنترنت في أيلول (سبتمبر) ٢٠٢٠ لتقديم النتائج الرئيسية ومناقشتها لتحليل وضع التعليم، والشروع في إعداد أشجار المشكلات والأهداف لكل قطاع من القطاعات، والتي ستصبح أساساً لمناقشات السياسة العامة.
- ما بين شهري تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٢٠ وكانون الثاني (يناير) ٢٠٢١، عقدت كل مجموعة قطاعية مناقشات منتظمة لأجل تحديد اتجاهات السياسة والبرامج ذات الأولوية.
- قيام فرق العمل القطاعية بتوفير البيانات والمعلومات المطلوبة وإعداد مسودة المحاور الخاصة بكل قطاع في ضوء رؤية الوزارة المعنية.
- في شباط (فبراير) ٢٠٢١، أجريت ورشة عمل حضورية جمعت الموظفين الفنيين وصناع السياسات من وزارات التربية، والتعليم العالي والبحث العلمي، والتخطيط، فضلاً عن الشركاء الرئيسيين لمناقشة توجهات السياسة المحددة والبرامج ذات الأولوية وتعزيز المواءمة بين التعليم العام والتعليم والتدريب التقني والمهني والتعليم العالي.
- دَعَم نموذج المحاكاة العراقي المناقشات المتواصلة حول السياسات لتحديد الأهداف وتكلفة الاستراتيجية الوطنية العراقية للتربية والتعليم. وتمت مشاركة مذكرة سياسة عامة تلخص أبرز أهداف السياسة لكل قطاع من القطاعات، والتكاليف المرتبطة بها، في شهر تموز(يوليو) ٢٠٢١ وشكلت هذه المذكرة أساساً للمناقشات النهائية التي أجريت خلال ورشة العمل الحضورية التي عقدت في المدة من ١٢ إلى ١٦ أيلول (سبتمبر) ٢٠٢١ في أربيل.
- أجريت في ورشة العمل الحضورية الموسعة في أربيل بحضور اللجنة العليا وممثلي وزارات التربية، والتعليم العالي والبحث العلمي، والتخطيط، والمنظمات الدولية، ولجنة الصياغة. أتاحت ورشة العمل فرصة إجراء مناقشات نهائية للسياسة العامة، وإكمال نموذج المحاكاة العراقي. وقد اعتمدت الوزارات الحاضرة السيناريو ٣ الذي يقدّم تنمية متفائلة وواقعية في الوقت نفسه، لقطاع التعليم، بوصفه السيناريو النهائي الذي سيتم تقديمه في الاستراتيجية الوطنية العراقية للتربية والتعليم. فضلاً عن ذلك، ساعدت المناقشات المتعلقة بإطار الرصد والتقييم على إكمال مصفوفة النتائج التي ستسمح لأصحاب المصلحة في قطاع التعليم برصد الإنجازات والتقدم المحرز نحو الأهداف المحددة.

كما تم استخلاص دروس مهمة من عملية الإعداد، ولا سيما مراجعة الاستراتيجية الوطنية لقطاع التعليم، والتي يمكن إيجازها بالآتي:

- يعد الاستقرار السياسي والأمني والإداري أحد أهم المتطلبات الواجب توفرها لتنفيذ برامج الاستراتيجيات ومشاريعها المستقبلية.
- يعدّ التخطيط السليم للموارد والتمويل المطلوب أمراً حاسماً لتحديد مدى إمكانية التنفيذ، ولذلك فإن الاعتماد على التمويل الحكومي فقط قد يشكّل عائقاً أمام نجاح أي استراتيجية لاحقة بسبب عدم استقرارها، وهذا يستدعي تنويع مصادر التمويل مثل المنح الدولية والتمويل الذاتي لبعض المشاريع، فضلاً عن الاعتماد على الموازنات التشغيلية بدلاً من الاستثمارية قدر الإمكان.
- من المناسب جداً أن تتضمن الاستراتيجيات المستقبلية سيناريوهات تخطيطية وخطط طوارئ يتم العمل بها في حالة مواجهة اي حالة طارئة أو موقف من عدم الاستقرار، ما يتطلب أن تتصف الاستراتيجيات بالمرونة العالية والقابلية للتعديل المستمر.
- يفضّل أن يكون هناك فريق عمل (إدارة تنفيذية) عابر للوزارات يختص بتخطيط نشاطات التنفيذ والإشراف والرصد، وأن يكون التنسيق مع الجهات الحكومية العليا شاملاً وميسّراً من أجل ضمان تنفيذ أية استراتيجية مستقبلية.
- إعادة النظر ببعض التشريعات والقوانين والتعليمات السائدة التي قد تقف عائقاً أمام التنفيذ السليم للاستراتيجية.
- ضرورة أن تكون الاستراتيجية واقعية وبعيدة عن الطموحات غير الموضوعية، وأن تراعي ظروف البلد والإمكانات المتاحة.
- ضرورة تدريب الموظفين المسؤولين عن التنفيذ والإشراف والرصد على عمليات التخطيط والتنفيذ والرقابة.

الفصل الأول

الاستراتيجية السابقة للتربية والتعليم العالي (٢٠١٢-٢٠٢٢) تقييم الإنجاز وتجاوز التحديات

تم اعتماد الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم (٢٠١٢-٢٠٢٢) بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٣٢٣) لسنة ٢٠١٢ في جلسته الأربعين المنعقدة بتاريخ ١١/ ٩/ ٢٠١٢، باعتبارها وثيقة وطنية ومرجعية في إعداد الخطط السنوية للوزارات القطاعية المختصة وذوات العلاقة بقطاع التربية والتعليم العالي، على أن تتولى وزارتا (المالية، والتخطيط) أخذ ما يقتضي بصدد الموازنات المالية والخطط والمشاريع المقترحة في الوثيقة. ورغم اعتماد الاستراتيجية على وفق قرار مجلس الوزراء المذكور آنفاً لم تنجح الجهود المبذولة من مكتب نائب رئيس الوزراء وهيئة المستشارين بتخصيص المبالغ المطلوبة أو نسبة منها للعمل بالاستراتيجية المذكورة لعام ٢٠١٣. وفضلاً عن ذلك، ونظراً للظروف التي مرّ بها العراق من انخفاض أسعار النفط من ناحية وتخصيص معظم المبالغ المخصصة في الموازنة العامة لتطهير المناطق المحتلة من تنظيم داعش الإرهابي، أدى الى عدم تنفيذ الكثير من المشاريع المقرّة ضمن الاستراتيجية.

وفيما يأتي أهم المنجزات لوزارتي التربية والتعليم العالي والبحث العلمي منذ اطلاق الإستراتيجية السابقة ولغاية ٢٠١٩:

الجدول ١-١:
وزارة التربية، محور السياق المؤسسي

المشاريع المنجزة	المشاريع التي أُعدت فيها دراسات وهي قيد المناقشة	المشاريع التي لم تنجز وهي قيد الدراسة
١. قانون وزارة التربية رقم (٢٢) لسنة ٢٠١١.	١. إعداد الوصف الوظيفي وتطبيقه.	١. قانون الحوانيت المدرسية.
٢. قانون محو الأمية رقم (٢٣) لسنة ٢٠١١.	٢. تفعيل قانون التعليم الإلزامي ومدّه إلى المرحلة المتوسطة.	٢. نظام رياض الأطفال.
٣. نظام التعليم الأهلي والأجنبي رقم (٥) لسنة ٢٠١٣.	٣. تفعيل قانون مجالس الآباء والمعلمين.	٣. نظام منح شهادة القيادة والإدارة التربوية.
	٤. نظام وزارة التربية.	٤. تطوير الإدارة الإلكترونية في مجالات الإدارة كافة.
	٥. نظام الامتحانات العامة.	

محور البنى التحتية

- بناء (٣٧٥١) بناية مدرسية من أصل (٢٥٣٠٧) أي بنسبة ١٥ ٪ كذلك تم بناء (٧١٩) جناحاً دراسياً مختلف الصفوف .
- تم ترميم (٢٤١) بناية مدرسية من أصل (٥٩١٠) أي بنسبة ٤٪.
- تم تجهيز (٢٠٣) من المختبرات والورش من أصل (٥٦٥) أي بنسبة ٣٦٪.
- العجز في الأبنية المدرسية (٨٠٩٣) بناية.
- تحتاج (٥٠٪) من المباني المدرسية في العراق إلى إعادة تأهيل أو إعادة إعمار.
- توزعت المدارس بين (٨٩٪) حكومية، و(١١٪) أهلية.
- بلغت معدلات طالب/ صف (٣٧) و (٤١) و (٣٧) في المدارس الابتدائية والمتوسطة والإعدادية بالتتابع، في حين أن المؤشر العالمي (٣٠) طالبا/ صف.

فرص التعليم الكفوء (الالتحاق، المساواة، الكفاءة)

- بقي معدل الالتحاق الصافي لرياض الأطفال بنسبة ١١٪ .
- تمت زيادة معدل الالتحاق الصافي للمرحلة الابتدائية من ٨٩٪ الى ٩٤٪ .
- تمت زيادة معدل الالتحاق الصافي للمرحلة المتوسطة من ٣٦٪ الى ٥٥٪ .
- تمت زيادة معدل الالتحاق الصافي للمرحلة الإعدادية من ١٩٪ الى ٣٠٪ .
- انخفض معدل الالتحاق الصافي للتعليم المهني من ١,٥٪ الى ١,١٪ .
- زيادة عدد الشعب ضمن المدارس المشمولة بالتربية الخاصة من (١٣٩٦) الى (١٥٤٧) شعبة وزيادة عدد التلاميذ من (١٣٠٠٥) الى (١٥٦٨٣) تلميذاً .
- كانت نسب الالتحاق متفاوتة بحسب الجنس، فكانت في المرحلة الابتدائية (٩٦٪ للأولاد مقابل ٩٣٪ للإناث)، وفي المرحلة المتوسطة (٥٦٪ للأولاد مقابل ٥٤٪ للإناث)، وفي المرحلة الإعدادية (٢٦٪ للأولاد مقابل ٣٠٪ للإناث) .
- كانت معدلات الكفاءة الداخلية (٧٦٪) للمرحلة الابتدائية، و (٥١٪) للمرحلة المتوسطة، و(٦٠٪) للمرحلة الإعدادية/ الفرع العلمي، و(٦٥٪) للمرحلة الإعدادية/ الفرع الأدبي.
- بلغت نسبة الراسبين (١٣,٩٪) في المرحلة الابتدائية و (٢٧٪) في المرحلة المتوسطة و (٢٠,٦٪) في المرحلة الاعدادية. جميع القيم بعيدة عن تحقيق الهدف الوطني (٣٪).

محور الجودة

- تم استحداث قسم لإدارة الجودة الشاملة في ديوان الوزارة وشعب في المديريات العامة للتربية وتم اعتماد معايير وضوابط محددة للتقييم الذاتي للمدارس وتقييم أداء المعلمين والمدرسين والمشرفين ومديري المدارس ووضع خطط تطويرية للمدارس.
- جميع المناهج الدراسية محملة بالموقع الالكتروني للمديرية العامة للمناهج ويتم التحديث عليها سنوياً.
- تم انتاج حقيبة مدرسية كاملة مع أدلتها للمرحلة الثانوية.
- إقامة (١١٥٤٣) دورة لتنمية قدرات المعلمين والمدرسين و الإداريين عدد المشاركين فيها (٣٨٤٨٨٠) عدا الدورات والورش الأخرى التي أقيمت من قبل المنظمات الدولية حيث تم تدريب (٧٧٨٨) معلماً ومدرساً على مناهج اللغة الإنكليزية،وكذلك هناك دورات أخرى للحصول على شهادة (ICDL). .
- حصول (١٩٣٦٨) معلماً على شهادة البكالوريوس من الكلية التربوية المفتوحة وكليات التربية.
- ارتفع عدد المدارس المشمولة بالإرشاد التربوي من (٤٣٥٩) الى (٦٦٣٨) مدرسة وعدد المرشدين من (٤٤٣٥) الى (٦٧٩٦) مرشداً.

- تم إنجاز إدخال الحوسبة في الصفوف الدراسية لعدد (٣٢١٩) مدرسة (ورد في الاستراتيجية ٣٠٠٠ مدرسة)
- تم تطبيق مشروع الدفتر الالكتروني واختبارات المتميزين والتسريع.
- تم زيادة عدد المشرفين التربويين بمختلف الاختصاصات من (٢٦٩٧) الى (٤٦٩٦) مشرفاً.

التمويل والإنفاق:

- بلغ مجموع الإيرادات المتحققة من تغطية الموارد (٧٨٣٠٩١٢٢٣٤) دينار.
- تم منح (١٥٠,٠٠٠) دينار شهرياً لمنتسبي الوزارة ورفع التسكين عن رواتبهم.

البحث العلمي:

- تمت فهرسة الكتب والرسائل والأطاريح إلكترونيا بعدد (١٣٣٢٧) وتم نشر (٤٨) بحثاً على موقع المكتبة الوثائقية وهنالك (٦٤٩) بحثا آخر كانت في طريقها الى النشر .

لقد أبدت وزارة التخطيط عند تقييمها لما تحقق من الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق (٢٠١٢-٢٠٢٢) ملاحظات تقييمية - عن قطاع التربية - حول مستوى تنفيذ المشاريع:

١. هناك فجوة كبيرة في محور البنى التحتية الذي شهد انخفاضاً في نسب بناء المدارس لفك الازدواج الثلاثي والثنائي والانخفاض والنمو الطبيعي وهدم المدارس الطينية والآيلة للسقوط وإعادة بنائها بنسبة (١٦٪)، فضلاً عن انخفاض نسب الانجاز لترميم المدارس إلى (٤٪).
٢. توجد فجوة في تطوير التدريب العملي في التعليم المهني الذي يتضمن إنشاء ورش وتجهيزها إذ بلغت نسبة الإنجاز لكليهما (٨٪) فقط.
٣. بشأن فرص التعليم الكفء (الالتحاق والمساواة) لا تزال نسب الالتحاق بجميع المراحل متدنية إلى حد ما عدا المرحلتين الابتدائية والمتوسطة اللتين شهدتا تقدماً ملحوظاً في نسبة الالتحاق، وهناك تقدّم إلى حد ما للمرحلة الاعدادية، ومرحلة رياض الأطفال.
٤. هناك تدنياً في نسب الالتحاق في بعض المراحل ومنها التعليم المهني، ومدارس التربية الخاصة، ومدارس اليافعين، ومدارس الموهوبين. أما نسبة التحاق الإناث بمرحلة التعليم العام فكانت مقبولة إلى حد ما.
٥. افتقرت الجودة – أحد المحاور المهمة للاستراتيجية – إلى وجود المستهدفات في المشاريع التي تضمنتها، والمؤشرات الكمية والنوعية لقياسها.

الجدول ١-٢:
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كانت أهم المؤشرات الإحصائية للعام الدراسي ٢٠١٨/ ٢٠١٩ كما يأتي:

ت	المؤشرات الإحصائية	العدد
١	عدد الجامعات الحكومية	٣٥
٢	عدد الكليات الحكومية	٣٦٩
٣	عدد الأقسام في الكليات الحكومية	١٥٤٩
٤	عدد الكليات التقنية الحكومية	١٧
٥	عدد المعاهد التقنية الحكومية	٢٨
٦	عدد الجامعات الأهلية	١٤
٧	عدد الكليات في الجامعات الأهلية	٧٤
٨	عدد الكليات الأهلية الجامعة	٤٧

ت	المؤشرات الإحصائية	العدد
٩	عدد الأقسام في الجامعات والكليات الأهلية	٤٩٤
١٠	نسبة الالتحاق الإجمالية بالتعليم العالي	٪١٩
١١	عدد المقبولين في الدراستين الصباحية والمسائية/ الدراسات الأولية	٣١٧٣٧٩
١٢	نسبة الإناث من المقبولين في الدراسات الأولية	٪٣٥
١٣	نسبة الالتحاق الإجمالية	٪١٩
١٤	عدد المقبولين في الدراسات العليا	١٥٣٥٩
١٥	عدد البحوث المنشورة	١٢٢١٦

لقد عمل فريق تنفيذ الاستراتيجية على تنفيذ ستة محاور رئيسة تتعلق بالسياق العام، والسياق المؤسساتي، والتركيز على التشريعات والقوانين والأنظمة، وجودة التعليم، والبحث العلمي، وتمويل قطاع التربية والتعليم. وتطلّب ذلك تطبيق (١٦٦) مشروعاً وتنفيذها لوزارتَيْ التربية والتعليم العالي في جميع المحافظات العراقية من خلال التوجه نحو بناء مناهج متطورة تعزز دور العراق العلمي والاقتصادي، وإيجاد التكامل والتعاون بين وزارتَيْ التربية والتعليم العالي، ويوضح المخطط الآتي المشاريع والأهداف موزعة على المحاور الستة للاستراتيجية الخاصة بالتعليم العالي:

تضمنت الاستراتيجية الوطنية (١٦٦) برنامجاً ومشروعاً رئيساً وفرعياً، والمشاريع الفرعية مثل مشاريع الإنشاء وإعادة التأهيل كانت ضمن المشاريع الرئيسة البالغ عددها (١٢١) برنامجاً ومشروعاً كما مرّ ذكرها والتي تكون ذات طبيعة متشعبة، والتي بإجمالها ستحقق (٧١) هدفاً استراتيجياً موزعة على المحاور الستة في وثيقة الاستراتيجية الوطنية.

إستراتيجية التربية والتعليم

البحث العلمي	التمويل والانفاق	الجودة	الفرص المتاحة	البنية التحتية	السياق المؤسسي
٦ أهداف ١٧ مشروع	١٠ أهداف ١٣ مشروع	٤٢ هدف ٥٥ مشروع	٧ أهداف ١٠ مشاريع	٢ هدفان ٩ مشاريع	٨ أهداف ١٢ مشروع

وهذه الأهداف تم قياسها بمؤشرات معظمها كمية بلغت (١٢٠) مؤشراً. ولضمان عرض جيد لمستوى تنفيذ هذه المشاريع تم تحميل عددٍ من المؤشرات بما يغطي الجوانب الرئيسة للأهداف الاستراتيجية التي تم إدراجها تباعاً على وفق ترميز خاص بكل محور من محاور الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة تحقق الهدف سيتم إدراجها مع الأخذ بنظر الاعتبار عدد المؤشرات لكل هدف.

وتم اختيار عدد من الأهداف لكل محور من محاور الاستراتيجية الوطنية لغرض قياسها ومناقشة تحققها من خلال استخدام المؤشرات القياسية التي تم إعدادها لكل هدف من تلك الأهداف. ويوضح الجدول الآتي نسب تنفيذ المشاريع والبرامج من الصفر إلى ١٠٠٪ بالاعتماد على تقرير لجنة متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق:

ت	نسبة التنفيذ	عدد البرامج والمشاريع	٪ من عدد البرامج والمشاريع الكلي
١	صفر	٣٩	٢٣٪
٢	أقل من ٢٠٪	٢٠	١٢٪
٣	من ٢٠٪ إلى أقل من ٤٠٪	٣٣	٢٠٪
٤	من ٤٠٪ إلى أقل من ٦٠٪	٢٥	١٥٪
٥	من ٦٠٪ إلى أقل من ٨٠٪	١٧	١٠٪
٦	من ٨٠٪ إلى أقل من ١٠٠٪	٢١	١٣٪
٧	١٠٠٪	١١	٧٪
المجموع		١٦٦	١٠٠٪

لقد كان هناك سعي حثيث لتشريع القوانين والتعليمات والأنظمة التي تدعم السياق المؤسسي، وكما يأتي:

ت	اسم التشريع	نوع التشريع (قانون، تعليمات، أنظمة)	معدّل أم محدّث	سنة التعديل أو التحديث
١١١	قانون صندوق دعم الأقسام الداخلية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٧) لسنة /٢٠١٢	قانون	محدّث	٢٠١٢
٢	القانون رقم (٣٢) لسنة /٢٠١٢ التعديل الأول لقانون الخدمة الجامعية رقم ٢٣ لسنة /٢٠٠٨	قانون	معدّل	٢٠١٢
٣٣٣	قانون منحة طلبة الجامعات والمعاهد العراقية الحكومية رقم (٦٣) لسنة /٢٠١٢	قانون	محدّث	٢٠١٢
٤٤	القانون رقم (١) لسنة /٢٠١٤ قانون التعديل الثاني لقانون الخدمة الجامعية رقم (٢٣) لسنة /٢٠٠٨	قانون	معدّل	٢٠١٤
٥٥	القانون رقم (٢) لسنة /٢٠١٤ قانون التعديل الثامن لقانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٨	قانون	معدّل	٢٠١٤
٦	قانون التعليم العالي الأهلي رقم (٢٥) لسنة /٢٠١٦	قانون	محدّث	٢٠١٤

ت	اسم التشريع	نوع التشريع (قانون، تعليمات، أنظمة)	معدّل أم محدّث	سنة التعديل أو التحديث
٧٧	قانون قبول أفراد القوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي وجهازي المخابرات الوطني والأمن الوطني في الدراسة الجامعية رقم (١٥) لسنة/ ٢٠١٦	قانون	محدّث	٢٠١٤
٨٨٨	قانون تشغيل الخريجين الأوائل رقم (٦٧) لسنة /٢٠١٧	قانون	محدّث	٢٠١٧
٩٩	قانون تشغيل حملة الشهادات العليا رقم (٥٩) لسنة /٢٠١٧	قانون	محدّث	٢٠١٧
١٠	تعليمات الترقيات العلمية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (١٦٧) لسنة /٢٠١٧	تعليمات	محدّث	٢٠١٧
١١	تعليمات المجلس العراقي للاختصاصات الطبية رقم (١٦٨) لسنة /٢٠١٧	تعليمات	محدّث	٢٠١٧
١٢	التعليمات رقم (١٦٩) لسنة /٢٠١٨ التعديل الأول لتعليمات انضباط الطلبة في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي رقم (١٦٠) لسنة /٢٠٠٧	تعليمات	معدّل	٢٠١٨
١٣	التعليمات رقم (٧٠) لسنة /٢٠١٨ تسهيل تنفيذ قانون منحة طلبة الجامعات والمعاهد العراقية الحكومية رقم (٦٣) لسنة /٢٠١٢	تعليمات	محدّث	٢٠١٨
١٤	التعليمات رقم (١٧١) لسنة /٢٠١٨ التعديل الثالث لتعليمات صندوق التعليم العالي رقم (١٢٢) لسنة /١٩٩٩	تعليمات	معدّل	٢٠١٨
١٥	التعليمات رقم (١٧٢) لسنة /٢٠١٨ تسهيل تنفيذ أحكام قانون قبول أفراد القوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي وجهاز المخابرات الوطني العراقي وجهاز الأمن الوطني في الدراسة الجامعية	تعليمات	محدّث	٢٠١٨
١٦	النظام رقم (٣) البعثات والزمالات والمساعدات المالية رقم (٣) لسنة/ ٢٠١٨	نظام	محدّث	٢٠١٨
١٧	التعليمات رقم (١) لسنة /٢٠١٩ تنفيذ أحكام قانون تشغيل الخريجين الأوائل رقم (٦٧) لسنة /٢٠١٧	تعليمات	محدّث	٢٠١٩
١٨	التعليمات رقم (٣) لسنة /٢٠١٩ تسهيل قانون تشغيل حملة الشهادات العليا رقم (٥٩) لسنة /٢٠١٧	تعليمات	محدّث	٢٠١٩
١٩	القانون رقم (٢٠) لسنة /٢٠٢١ أسس تعادل الشهادات والدرجات العلمية العربية والأجنبية	قانون	محدّث	٢٠٢٠
٢٠	التعليمات رقم (٢) التعديل الأول لتعليمات تنفيذ قانون تشغيل حملة الشهادات العليا رقم (٥٩) لسنة /٢٠١٧	تعليمات	معدّل	٢٠٢١
٢١	القانون رقم (١١) لسنة ٢٠٢١ التعديل الأول لقانون صندوق دعم الأقسام الداخلية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.	قانون	معدّل	٢٠٢١

لقد أبدت وزارة التخطيط عند تقييمها لما تحقق من الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق (٢٠١٢-٢٠٢٢) ملاحظات تقييمية - عن قطاع التعليم العالي - حول مستوى تنفيذ المسشاريع:

١. حققت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي انجازات كبيرة من خلال استحداث مدن جامعية وكليات ومعاهد وأقسام علمية وتوسيع الطاقة الاستيعابية لغاية العام ٢٠١٥.
٢. هناك فجوة كبيرة في تحقيق هدف إنشاء معاهد تقنية متكاملة إذ كان المخطط (٣٠) معهداً تقنياً متكاملاً ولكن كانت نسبة الإنجاز (٣,٣٪).
٣. أما فيما يخص التعليم الكفء للجميع (الالتحاق والمساواة والكفاءة) فلا تزال نسب الالتحاق متفاوتة، كما أن نسبة التطور الأكبر كانت في التعليم العالي من مجموع المسجلين سواء بالريف أم الحضر.
٤. شمل محور الجودة – وهوأحد المحاور المهمة للاستراتيجية - (٢٠) هدفاً، كانت (١٠) منها تفتقر إلى وجود مستهدفات في الأهداف التي تضمها والمؤشرات الكمية لقياسها.
٥. وأما بقية الأهداف فتم تحديدها وقياسها، لكن على الرغم من الانجازات التي تم تحقيقها في هذا المحور إلا أن هناك تفاوتاً في نسب الإنجاز.

ثالثاً/ التحديات التي حالت دون التنفيذ والدروس المستخلصة

على الرغم من العمل الجاد على تنفيذ برامج الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي ومشاريعها ٢٠١٢-٢٠٢٢، وتشكيل فرق العمل المتخصصة بالاشراف والمتابعة الا أن العديد من التحديات قد برزت لتشكل عائقاً أمام التنفيذ المتكامل والكفوء للاستراتيجية، ويمكن أن نحدد أبرز هذه التحديات بالآتي:

١. عدم توفير التخصيصات المالية الكافية لتمويل المشاريع في الموازنات الحكومية لأسباب عديدة أهمها انخفاض الإيرادات الحكومية بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط.
٢. الظروف الأمنية الصعبة التي تحققت بسبب احتلال داعش الإرهابي لعدد من المحافظات العراقية عام ٢٠١٤ مما أدى الى إيقاف معظم المشاريع وتوجيه الموارد المتاحة لإدارة الجوانب الأمنية وإغاثة النازحين.
٣. ضعف الاستقرار السياسي والإداري الأمر الذي أدى إلى تغير مستمر في القيادات العليا للوزارتين ثم التأثير السلبي في إعداد الخطط والأولويات الحكومية وفقا للظروف المستجدة.
٤. التوسع الكبير في البرامج والمشاريع التي كان بعضها طموحاً جداً ويحتاج إلى ظروف استقرار اقتصادي وأمني وتمويل كبير جداً.
٥. ضعف التنسيق بين الوزارتين وبعض الجهات الحكومية الأخرى التي أدت إلى عدم التمكن من تنفيذ بعض البرامج والمشاريع المشتركة.
٦. حداثة التجربة، فهذه هي الاستراتيجية الشاملة الأولى على مستوى العراق في مجال التربية والتعليم.
٧. القيود الإدارية والقانونية التي شكلت روتيناً تعقيدياً كبيراً حالت دون التنفيذ السليم لبعض المشاريع.

الفصل الثاني

السياق العام

كان يُنظر إلى نظام التعليم في العراق في الماضي أنه أنموذج للتعليم في البلدان العربية، واليوم يواجه العراق عددًا لا يحصى من التحديات الخارجية والداخلية لإعادة بناء نظامه التعليمي. يلخص هذا الفصل السياق الذي يعمل فيه قطاع التعليم في العراق.

١-٢ السياق الجغرافي

تشكل المحافظات الثمان عشرة- وبضمنها منطقة الحكم الذاتي في إقليم كردستان- جمهورية العراق. ويحد العراق من الجنوب الخليج العربي والسعودية والكويت ومن الشرق إيران ومن الشمال تركيا ومن الغرب سوريا والأردن والسعودية. وينقسم العراق طبوغرافياً إلى ثلاث مناطق: السهول الغرينية لبلاد الرافدين لنهري دجلة والفرات؛ الجبال في الشمال والشرق. والصحراء جنوباً وغرباً وتمثل أكثر من ٤٠ في المائة من البلاد.

٢-٢ الإطار الدستوري (السياق التشريعي)

بعد تحول نظام الحكم عام ٢٠٠٣ صدر الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥، الذي عدّ التعليم في صميم التنمية في العراق وعاملاً أساساً لتقدّم المجتمع، فقد نصّت المادة (١٦) منه على أن»تكافؤ الفرص حق مكفول لجميع العراقيين، وتكفل الدولة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك»، وأما المادة (٢٩) فقد أكدت على حق الأولاد على والديهم في التربية والرعاية والتعليم، ومنع كلّ أشكال العنف والتعسف في الأسرة والمدرسة. ونصت المادة (٣٤) في الدستور العراقي على أن: "التعليم عامل أساس لتقدّم المجتمع، وحق تكفله الدولة، وهو إلزامي في المرحلة الابتدائية، وتكفل الدولة مكافحة الأمية، والتعليم المجاني حق لكل العراقيين في مختلف مراحله، وتشجّع الدولة البحث العلمي للأغراض السلمية بما يخدم الإنسانية، وترعى التفوّق والإبداع والابتكار ومختلف مظاهر النبوغ، والتعليم الخاص والأهلي مكفول ومُنظّم بقانون".

وهذا الإطار الدستوري يشكّل أساساً قوياً لقطاعَيْ التربية والتعليم يمكن الاستناد إليه لوضع خطط واستراتيجيات للتعليم. فرؤية العراق للتنمية المستدامة للعام (٢٠٣٠) اعتبرت أن بناء نظام تعليمي ذي جودة وشمول أولوية وطنية لبناء الإنسان (وزارة التخطيط، ٢٠١٩).

٣-٢ الإطار الاقتصادي

اقتصاد العراق غير متنوع بشكل جيد، حيث يوفر النفط نحو نصف الناتج المحلي الإجمالي للعراق وأكثر من ٩٠٪ من الإيرادات الحكومية إذ يعتمد العراق اعتماداً كبيراً على واردات السلع الأساسية. وقد تعرض الاقتصاد للركود نتيجة الحرب مع داعش في عام ٢٠١٤ وزيادة الإنفاق العسكري وانخفاض أسعار النفط الأمر الذي أثر سلباً على فرص العمل.

أقل من نصف سكان العراق نشطون اقتصادياً، أي بنسبة ٤٢,٨٪، لا يزال القطاع العام المشغل الأكبر للعمالة و المفضل للعمل، فهو يستوعب نحو ٤ ملايين موظف ويوفر نسبة ٤٣ في المائة من جميع فرص العمل في العراق. وتسيطر الحكومة على التعدين؛ والخدمات؛ والمصرفية. ولها دور مهيمن في البناء والتصنيع؛ وفي شراء بعض السلع وبيعها واستيرادها. لكن دور القطاع الخاص في الاقتصاد متخلفٌ وغير رسمي في المقام الأول، ولا يُنظر إليه حاليًا على أنه خيار توظيف جذاب لأنه لا يوفر مزايا

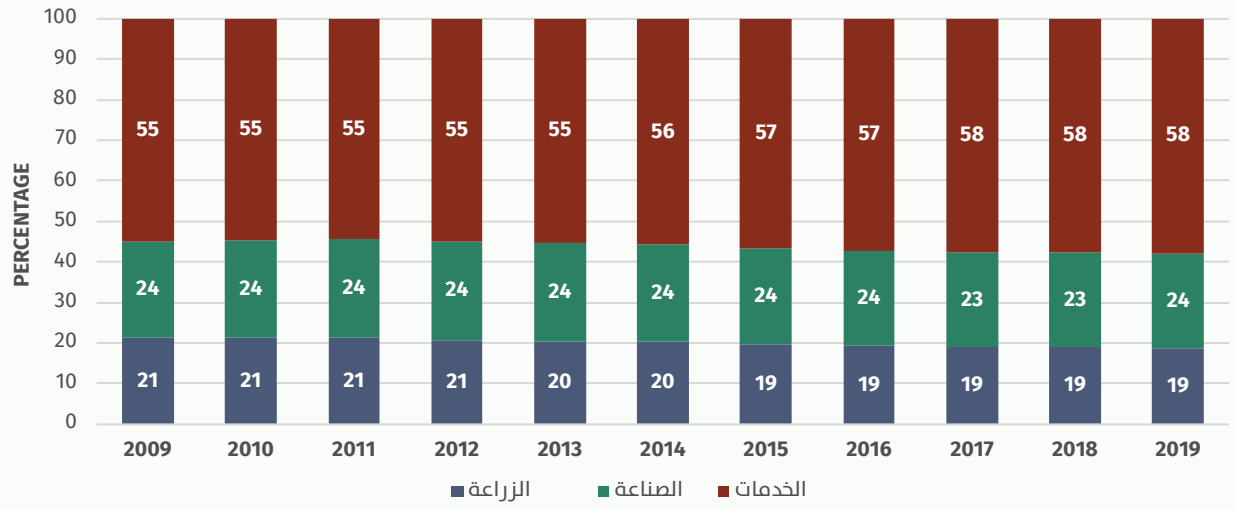

الشكل ١: حصة كل قطاع من إجمالي العمالة ٢٠٠٩-٢٠١٩

المصدر: Statista

وحماية للعمال. ووفقاً لبيانات ٢٠١٩، يعمل في قطاع الخدمات ٥٧,٨٪ من جميع الموظفين في العراق مقارنة بنحو ١٩٪ في قطاع الزراعة. ويوضح الرسم البياني أدناه التوزيع التقديري للعمالة في العراق بحسب القطاع الاقتصادي من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٩.

وتبلغ معدلات البطالة للأفراد كلهم ٨,٩٪،و١٦,٦٪ للشباب الذين تتراوح أعمارهم من ١٥ الى ٢٤ سنة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٢٠). وتوظف قطاعات البناء والضيافة والزراعة النسبة الأكبر من الشباب.

أقرّت الحكومة العراقية الخطة الخمسية ٢٠١٨-٢٠٢٢ للتنمية الوطنية بهدف النهوض بالواقع الاقتصادي ورفع معدل النمو إلى (٧٪)، وتحقيق الإصلاح الاقتصادي وتوفير بيئة تمكينية للاستثمار وتعزيز دور القطاع الخاص لمعالجة أبرز التحديات الاقتصادية التي يواجهها العراق والمتمثلة في تردي مناخ الاستثمار واختلال بنية الإنتاج والميزان التجاري وبنية الموازنة العامة، وارتفاع الدين العام، وتخلف النظام المصرفي، واتساع نطاق القطاع الاقتصادي غير المنظم، و محدودية دور القطاع الخاص. واعتمدت الخطة على النفط لأنه أهم الموارد المالية للاقتصاد الوطني بنسبة تصل إلى (٨٤,١٪) من إجمالي الإيراد الكلي المتوقع.

وبين عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، تراجع الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الاساسية الجارية من (٩,٢٧٧) ترليون دينار إلى (٨,١٩٨) ترليون دينار، كما تراجع متوسط نصيب الفرد بالأسعار الأساسية الجارية للمدة نفسها من (٧,٥) مليون دينار إلى (٥) مليون دينار نتيجة الأزمة الاقتصادية وانتشار جائحة كوفيد – ١٩، وانخفاض أسعار النفط العالمية.

٢-٤ الاطار السكّاني

يعود آخر تعداد سكاني متوفر للعراق إلى عام ١٩٩٧ وعليه فإن الأرقام السكانية المستخدمة تستند إلى توقعات تأخذ في الاعتبار الوفيات المرتبطة بالنزاع ونزوح السكان داخل

البلاد وخارجها. ووفقاً لذلك من المتوقع أن يصل عدد سكان العراق إلى ٤٠,٢ مليون نسمة[1] في عام ٢٠٢٠، يعيش ٦٩ في المائة من مجموع السكان في المناطق الحضرية، ومع معدل نمو سكاني سنوي يبلغ ٢,٥ في المائة للمدة من ٢٠١٥-٢٠٢٠، فإن معظم سكان العراق يتسم بالفتوة، حيث أن ٣٨ في المائة من السكان دون سن ١٥ عامًا (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، ٢٠٢٠). وتبلغ نسبة النوع (ذكر/ انثى) (١٠٢,١) على وفق تقديرات ٢٠١٨، كما تتباين نسب التوزيع السكاني بصورة واضحة بين المحافظات حيث يعيش في بغداد العاصمة النسبة الاكبر من السكان إذ بلغت (٢١٪) تلتها نينوى بنسبة (١٠٪) فالبصرة بنسبة (٧,٦٪) في حين سجّلت محافظة المثنى النسبة الأقل للسكان والتي بلغت (٢٪) فقط.

ومن المتوقع أن يصل إجمالي عدد سكان العراق إلى أكثر من ٥١ مليون نسمة في عام ٢٠٣٠. وسترتفع نسبة السكان العاملين، وتنخفض نسبة الإعالة من ١٥٦ (٢٠٢٠) إلى ١٣٤ في عام ٢٠٣٠. كما سترتفع أعداد السكان في سن التعليم (بين ٤ و ٢٤ عامًا)، بمقدار ٧ ملايين ليمثلوا ٤٩٪ من إجمالي السكان (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، ٢٠٢٠وهذا يشكّل تحدياً اساسياً امام المخطّطين وصنّاع القرار في قطاعي التربية والتعليم العالي والبحث

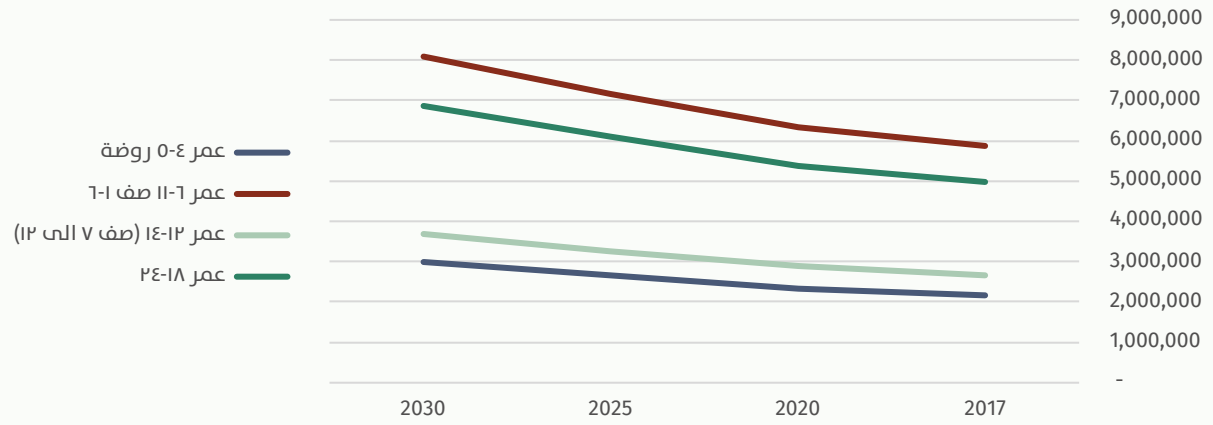

الشكل ٢: عدد السكان في سن الدراسة الحالي والمتوقع حسب مستوى التعليم، ٢٠١٧-٢٠٣٠

المصدر: وزارة التخطيط

١ لبيانات السكانية المعروضة هي توقعات مقدمة من وزارة التخطيط. حددت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة التقدير بـ ٣٩,٣ مليون لعام ٢٠١٩. المصدر: https://population.un.org/wpp/

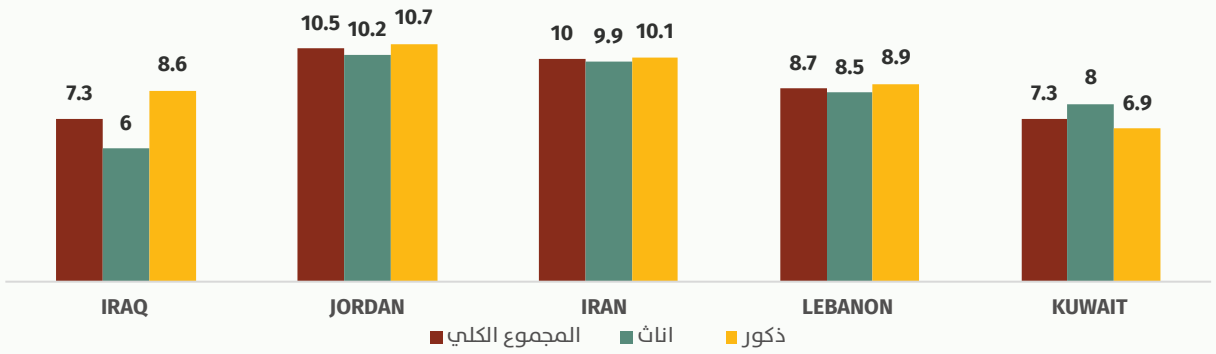

الشكل ٣: متوسط سنوات الدراسة، في البلدان المماثلة، ٢٠١٨ أو آخر سنة

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٢٠

العلمي، لما تشكّله هذه الاعداد من ضغوط كبيرة على المنظومة التربوية والتعليمية وما تتطلبه من توفير البنية التحتية والموارد البشرية والمالية لتقديم الخدمات التعليمية بالجودة المرغوبة.

٢-٥ الإطار الاجتماعي

يحتل العراق المرتبة ١٢٣ عالميا في مؤشر التنمية البشرية بقيمة دليل التنمية البشرية ٠,٦٨٩. يعيش ٨,٦ في المائة من السكان في فقر متعدد الأبعاد (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٢٠). يبلغ معدل معرفة القراءة والكتابة في العراق ٤٣,٧ في المائة فقط. يبلغ متوسط عدد سنوات التعليم ٧,٣ سنوات (٦ سنوات للإناث و ٨,٦ سنوات للذكور)، وهذا المتوسط منخفض نسبيًا مقارنة ببعض البلدان الأخرى في المنطقة الموضح في الشكل التالي.

فقط ١٢,٤ في المائة من النساء اللائي يبلغن من العمر ١٥ عامًا أو أكثر ناشطات اقتصاديًا (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٢٠) نسبة كبيرة منهن في خدمات القطاع العام مثل التعليم والعمل الاجتماعي وقطاعات الصحة. ويعتبر قطاع الزراعة مشغلا رئيسيا للعاملات. ومن المتوقع ارتفاع مشاركة المرأة في العمل نتيجة الدعم المتزايد لحق المرأة في العمل بين جيل الشباب.

تُعتبرُ عمالة الأطفال في العراق عملاً غير رسمي، وغيرَ منظَّمة تماماً، وغالباً ما يتم تعريفها على أنَّها عَرَضِيّة في الحرب والتهجير والفقر وخاصة بعد احتلال تنظيم داعش في عام ٢٠١٤. ولا تزالُ عمالة الأطفال تُمثل مشكلة حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلاد. أظهرت الجولة السادسة من المسح العنقودي متعدد المؤشرات لعام ٢٠١٨ أنَّ عمالة الأطفال استمرت في الارتفاع بدرجة عالية في بابل، وأربيل وكركوك وميسان، وهي مرتفعة بين الفتيان وفي المناطق الريفية وغير الملتحقين بالمدرسة، وتنخفض مع زيادة ثروة الأسرة وارتفاع مستوى تعليم الأم (منظمة الاغذية العالمي، ٢٠١٩).

وتؤثر القواعد الثقافية والاجتماعية على قرارات المجتمع العراقي المتعلقة بتعليم الأطفال وفقاً لنظرتهم لأهمية التعليم لكل من الفتيات والفتيان. كما لا تزال الإعاقة وصمة العار، ولذلك فإن الأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة قد لا يحصلون على التعليم (اليونيسف ٢٠١٩).

٢-٦ الإطار الأمني والسياسي (السياق الإنساني)

على الرغم من التحول السياسي الكبير الذي مرّ به العراق بعد عام ٢٠٠٣ وتبنّي النظام الديموقراطي الدستوري، إلا أن الظروف الداخلية والدولية المحيطة لا زالت تشكل تهديداً مستمراً للاستقرار الأمني والسياسي. فبعد موجات العنف الأمني التي شهدها العراق في أعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٨ شهدت الأعوام اللاحقة استقراراً نسبياً وتحسّناً في الأوضاع الأمنية والسياسية العامة ولكنها ما لبثت أن تلاشت بسبب هجمات عصابات داعش الارهابية أواسط عام ٢٠١٤ والتي تسببّت بخروج عدد من المحافظات عن سيطرة الحكومة العراقية، وأدّت إلى نزوح ملايين الأشخاص أكثر من نصفهم ممن تقع اعمارهم ضمن الفئات العمرية لمراحل التعليم المختلفة.

وبحلول عام ٢٠١٧ تمكّنت الحكومة العراقية من استعادة جميع المحافظات التي سيطر عليها تنظيم داعش وهذا ادى الى تحسّن ملحوظ في الواقع الامني والسياسي. لكن مع حلول منتصف عام ٢٠١٩، غرق العراق مرة أخرى في اضطرابات مدنية واحتجاجات شعبية سلمية مطالبة بتحسين الخدمات الأساسية وخفض معدلات البطالة بين

الشكل ٤: عدد النازحين والعائدين بمرور الوقت ٢٠١٤-٢٠٢٠

المصدر: مصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة، اذار - نيسان ٢٠٢٠

الشباب وإصلاح القطاع الانتخابي والدستوري والأمني. وعلى المستوى الإقليمي، تصاعدت التوترات بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني (خطة العمل الشاملة المشتركة) في ايار ٢٠١٩ وحدوث سلسلة من الإجراءات المتصاعدة التي أدت إلى انعدام الأمن والعنف على الأراضي العراقية.

٢-٦-١ النزوح بسبب انعدام الأمن

ادت الظروف الامنية غير المستقرة الى عمليات نزوح وهجرة غير مسبوقة في العراق، ما شكّل ضغطا غير طبيعي على موارد الدولة وسير العملية التعليمية. فقد أشّرت الاحصائيات التي أجرتها المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق وبيانات وزارة الهجرة والمهجرين، ومصفوفة تتبع النزوح التابعة للأمم المتحدة أن العدد الاجمالي للنازحين في عموم المحافظات لغاية ١/ تموز/ ٢٠١٨ نحو (٧,٥ مليون) نازح. ووفقاً لمصفوفة تتبع النزوح الصادرة عن المنظمة الدولية للهجرة في العراق في شهر ايار/ ٢٠١٨ بلغ عدد النازحين داخلياً (٢) مليونين. وانخفضت أعداد النازحين الى اقل من مليون نازح بعد تحرير المناطق من سيطرة تنظيم داعش وعودة اغلب الاهالي الى مناطقهم. فحتى نيسان ٢٠٢٠، نزح نحو١,٤ مليون شخص داخليًا وعاد ٤,٧ مليون إلى مواطنهم الأصلية. وتبين أن انعدام الأمن، والافتقار إلى التماسك الاجتماعي وسبل العيش، والمساكن المدمرة أو المتضررة يعيق قدرة الناس على العودة إلى ديارهم (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠٢٠).

٢-٦-٢ أثر عدم الاستقرار على التعليم

تفاقمت التحديات الهيكلية لقطاع التعليم بسبب تأثير الصراع ٢٠١٤-٢٠١٧ مع تنظيم داعش، وما أعقبه من نزوح سكاني واسع النطاق. حيث تم تدمير ٥٠٪ من جميع المباني المدرسية أو إتلافها في المحافظات التي سيطر عليها تنظيم داعش. كما أن مخلفات الحرب القابلة للانفجار التي تُركت في المدارس تهدد حياة المتعلمين والمعلمين وأودت بالفعل بحياة ستة أطفال في عام ٢٠١٨. أخافت الحرب ملايين الأشخاص حيث يعاني العديد من المتعلمين وأعضاء هيئة التدريس من صدمة العنف والتشرد والخسارة. كما أدّت سياسات داعش في المدارس والجامعات إلى استهداف قيم التربية، والهوية الوطنية والانتماء للمجتمع والدولة، الأمر الذي أدى إلى تصدُّع المنظومة المُجتمَعيةُّ ولا سيما مفهوم المواطنة لدى الفرد العراقّي. وتقدر مجموعة التعليم في العراق أن العدد الإجمالي للأطفال النازحين ب(٧٧٥٠٠٠) نازح يقيمون داخل المخيمات وخارجها، وأن نحو (١٥٠,٠٠٠) طفل في المجتمعات المضيفة، كما يوجد ما يقرب من ٩٨٠٠٠ طفل سوري لاجئ. وتستضيف ثماني محافظات أكبر عدد من الأطفال المحتاجين إلى خدمات التعليم هي: نينوى والأنبار وصلاح الدين وكركوك وديالى والسليمانية وأربيل ودهوك (مجموعة التعليم في العراق، ٢٠١٩). وكل هؤلاء النازحين معرضون للخطر ويحتاجون إلى المساعدة التعليمية. لقد كانت إعادة تأهيل المدارس من أولويات برنامج إعادة الاستقرار للمناطق المحررة الذي تبنته الحكومة بمساعدة الامم المتحدة ودعم المجتمع الدولي في تلبية احتياجات إعادة الاستقرار والعودة الآمنة والمستدامة للنازحين إلى مدنهم.

اما ما يتعلق بطلاب الجامعات فقد تعرضت عدد من الجامعات والكليات والمعاهد إلى اعتداء تنظيم داعش الارهابي مما تسبب في أكبر عملية نزوح للطلبة الذين بلغ عددهم حينها (١٠١٩٨٠) طالباً موزعين على (٨٤) كلية ومعهداً فضلاً عن ثلاث كليات أهلية.ولقد تم تشكيل غرفة عمليات خاصة في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لمعالجة حالات الطلبة النازحين وإعادة تأهيل الجامعات المحررة. إن الأزمات الإنسانية المتعددة والتي دامت عدة سنوات في العراق تعمل الآن على تغيير توجهاتها حيث تعمل بيئة ما بعد الصراع الحالية على إعادة توجيه السياق الإنساني إلى تخطيط طويل الأمد مع التركيز على الحاجة إلى حلول دائمة.

٢-٧ الأخطار والأزمات الطبيعية والصحية

يواجه العراق مجموعة متنوعة من المخاطر الطبيعية بسبب موقعه الجغرافي ومناخه المتنوع، والظروف الجوية القاسية التي لا يمكن التنبؤ بها مثل الحرارة وعدم انتظام كمية الأمطار التي يمكن أن تؤدي إلى الجفاف و / أو الفيضانات. الأمر الذي جعل العراق عرضة للآثار السلبية لتغير المناخ، حيث تؤثر موجات الجفاف/ الفيضانات على ٢,٤ في المائة من السكان، تليها الزلازل، خاصة في المنطقة الحدودية بين إيران والعراق. حيث وقع آخر زلزال في عام ٢٠١٩ وتسبب في أضرار جسيمة.

تظهر نماذج تغير المناخ أن الفيضانات ستؤثر على السكان الذين يعيشون تحت خمسة أمتار (مركز الشبكة الدولية لمعلومات علوم الأرض / جامعة كولومبيا، ٢٠١٣). لذلك على المدى الطويل فإن البصرة، ستكون تحت الماء بحلول عام ٢٠٥٠ (نيويورك تايمز، ٢٠١٩). وما ينتج عنه من فقدان الأرض، ومزيد من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي في المنطقة.

٢-٧-١ جائحة كورونا

أدى انتشار جائحة Covid-١٩ إلى إغلاق شامل للبلد. في نيسان ٢٠٢٠، تم الإبلاغ عن نحو ١٥٠٠ حالة إصابة بجائحة كورونا في البلاد على الرغم من أن قدرة الاختبار المحدودة قد تخفي أرقامًا أعلى. تم إغلاق المدارس والجامعات ومعاهد التدريب في ايار ٢٠٢٠.

لقد عرّضت جائحة كوفيد- ١٩ وتأثيرها الاجتماعي والاقتصادي على السكان في العراق لمخاطر جديدة، إضافة لحالات الضعف القائمة، ووضعت عبئًا إضافيًا على قطاع عام يعاني أصلاً من الضعف (الهشاشة). ونظرًا لأن النفط يمثل ٩٢ ٪ من صادرات البلاد، فقد أدى انخفاض أسعار النفط إلى سقوط البلاد في أزمة مالية واقتصادية. بينما تكافح الحكومة العراقية لدفع رواتب ستة ملايين موظف في القطاع العام في البلاد، و فقد الملايين من العاملين في القطاع الخاص وغير الرسمي وظائفهم وسبل عيشهم بسبب أزمة كوفيد - ١٩.

وبذلك، فإن ملايين العراقيين سوف يقعون تحت خط الفقر مع استمرار الوباء. حيث يتأثر ٢,٣ مليون نازح داخلي في البلاد و ٤,٨ مليون عائد بشكل خاص بالصعوبات المرتبطة بكوفيد – ١٩.(٢٠٢١,REACH) ثبت أن الأثر المدمر للوباء ضار بالطلاب الذين تأثر تعليمهم وتدريبهم بشدة بسبب إغلاق المدارس لفترات طويلة. يقدم الفصل ٣ مزيدًا من المعلومات حول آثار التدابير ذات الصلة بكوفيد – ١٩ على التعليم.

٢-٨ الاطار التقني

تفرض مستجدات العصر وتطوراته المتسارعة والانفجار المعرفي، وتأثيرات كوفيد -١٩ ضرورة تطوير التعليم توظيف تقنية المعلومات والاتصالات والانترنت في التدريب والتعليم، والعمل على توفير التجهيزات الخاصة بها وتدريب المعلمين بما يعزز من دور تقنية المعلومات في تقديم تعليم جيد ليسهم في إكساب مخرجات التربية والتعليم العالي المهارات والقدرات المطلوبة للقرن الحادي والعشرين وتحقيق التنمية المستدامة.

كما أن هناك حاجة للاهتمام بتطوير البحث العلمي من خلال بناء القدرات ورفع نسبة الانفاق عليه. فنسبة الانفاق على البحث والتطوير في العراق لا تتجاوز (٠٤,٠) من اجمالي الناتج المحلي عام ٢٠١٧، وهذا أقل من معدل الانفاق العالمي (٢٣,٢)، وأقل من نسبة الإنفاق على البحث العلمي في دول مثل: اليابان (٣,١٤) والسعودية (٨٢,٠) وكوريا الجنوبية (٢٣,٤) وتركيا (٨٨,٠) الإمارات العربية (٩٦,٠) وأمريكا (٧٤,٢).

الفصل الثالث

تحليل واقع التعليم في العراق

يقدّم هذا الفصل الجوانب الرئيسية في نظام التعليم في العراق، بما في ذلك هيكلية التعليم وأداء القطاع في مستويات التعليم ما قبل الابتدائي، والابتدائي، والتعليم الثانوي، والمهني والتقني، والتعليم العالي. ويشمل هذا ايضا المؤشرات المدرسية، والمؤشرات المتعلقة بالجودة وادارة التعليم والتدريب، والقضايا المتعلقة بالشمولية والتغطية، والكفاءة الداخلية، والكفاءة الخارجية. أي أنه يقدم عرضا موجزا لتحليل واقع قطاع التعليم والذي اجري في المدة ما بين آذار (مارس) وتموز (يوليو) عام ٢٠٢٠.

إن بيانات التعليم المستخدمة في هذا الفصل نابعة من الاحصاء السنوي الذي أعده الجهاز المركزي للإحصاء، ومديرية الإحصاءات التربوية والاجتماعية، والمسح العنقودي متعدد المؤشرات للعراق عام (٦ MICS) ٢٠١٨، والعديد من التقارير الإنسانية والإنمائية التي أعدها الشركاء. ويعدّ الموجز الإحصائي السنوي لعام ٢٠١٨/٢٠١٧ أول مجموعة بيانات متكاملة بعد أزمة داعش، تغطي جميع المحافظات العراقية التسع عشرة. أما البيانات التي تم توفيرها بعد الانتهاء من تحليل قطاع التعليم، فقد تم اخذها بالاعتبار في هذا الفصل إلى أقصى حد ممكن. كما أن التحليل الوارد في هذا الفصل لا يغطي إقليم كوردستان، أي محافظات أربيل والسليمانية ودهوك.

الجدول ١:

عدد المدارس والجامعات والمعاهد، والملاكات التدريسية والطلاب في النظام التعليمي الحكومي بحسب عام ٢٠١٨/٢٠١٧ وتوقعات الفئة العمرية في السن الدراسي، من ٤ إلى ٢٤ حتى عام ١٢٠٣.

٢٠١٨/٢٠١٧	قبل الابتدائية (عمر ٤-٥)	ابتدائي (عمر ٦-١١)	ثانوي (عمر ١٢-١٧)	جامعة (عمر ١٨-٢٤)
عدد المدارس	٧١٩	١٤,٩٠١	٦,٦٣٠	٣٥
عدد الملاكات التدريسية	٥,٩٥٢	٢٧١,٥٩٧	١٥٣,٥٠٦	٤٢,٩٠٧
عدد الطلبة	٢٠٢,٩٣٧	٦,١٩٧,٨٧٠	٢,٩١٠,٨١٦	٧٤٣,٨٢٥
عدد الطلبة في سن المدرسة (٢٠٣١)	٢,٧ مليون	٧,٢ مليون	٦,٢ مليون	٣,٦ مليون

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء-٢٠١٨

هذا ويوفر الجدول الأول في أدناه نظرة سريعة عن أبرز المعلومات والمعطيات التعليمية، بما في ذلك عدد المدارس والجامعات، وعدد المعلمين وعدد الطلاب في كل مستوى تعليمي، وتوقعات الفئة العمرية في السن الدراسي، من ٤ إلى ٢٤ حتى عام ٢٠٣١.

وباختصار شديد، يواجه العراق «أزمة رأس مال بشري تسببت بها أزمة تعلم» (البنك الدولي، ٢٠٢١). إذ يتوقع الطفل أن يقضي في العراق ٦,٩ سنوات من عمره في الدراسة. ومع ذلك، تتناقص سنوات التعلم الفعلي إلى ٤,٠ سنوات فقط من سنوات الدراسة المعدلة وفق التعلم (LAYS) عند بلوغ سن ١٨ عاما. إن اغلاق المدارس لمدة طويلة بسبب جائحة كورونا يتوقع أن تقلل من سنوات الدراسة المعدّلة وفق التعلم، على نحو أكبر (البنك الدولي، ٢٠٢١). كما أن تقديم خدمات التعليم وجودة التعليم تعاني من أوجه قصور عالية، بعضها موضح في هذا الفصل.

١-٣ هيكلية النظام التعليمي في العراق وأبرز سماته

يدار نظام التعليم في العراق من قبل وزارتين هما: وزارة التربية (MoE)، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي (MoHESR). تتولى وزارة التربية مسؤولية الإشراف على التعليم في مراحله التالية: مرحلة ما قبل الابتدائي (KG) – عدا مستوى الحضانة التي تشرف عليها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (MoLSA) - ومرحلة التعليم الابتدائي، التعليم الأكاديمي الثانوي، التعليم المهني الثانوي (المدارس المهنية في للصفوف ١٠- ١٢، أي من الرابع الى السادس المهني)، بالإضافة إلى التعليم في معاهد الفنون الجميلة، وكلية التربية المفتوحة التي تمنح درجة البكالوريوس للمعلمين. كما توفر وزارة التربية التعليم البديل والتعليم غير النظامي، على شكل ثلاثة برامج، برنامج التعليم المسرّع، ومراكز محو الأمية ومدارس الشباب واليافعين. يستفيد المتعلمون المعرضون لخطر التسرب، من المدرسة، أو الذين هم خارج المدرسة فعلا، من هذه البرامج.

تحدد معدلات النجاح في نهاية المرحلة الإعدادية مسار الطالب في التعليم العالي أو ما بعد الثانوي. يمكن لخريجي المسار الأدبي التأهل للدراسة الجامعية العليا في تخصص التربية (إما في الجامعة أو كلية التربية المفتوحة)، والأدب وغيرها من تخصصات العلوم الاجتماعية الأخرى والقانون. أما الطلبة الذين يختارون المسار الأحيائي في المرحلة الثانوية الإعدادية، فيؤهلون للالتحاق بالتخصصات الطبية والصيدلة والعلوم والدراسات البيطرية وبعض تخصصات الهندسة والعلوم، أما خريجي مسار العلوم التطبيقية فيؤهلون للالتحاق بكليات الهندسة وكليات العلوم الأخرى. أما الناجحون في المدارس المهنية، فيحظون بإمكانية التقدم إلى كلية تقنية أو احدى الجامعات التكنولوجية، ومع ذلك، نظرا للأعداد المحددة، فإن نسبة صغيرة جدا من خريجي التعليم المهني في التعليم الفني العالي تلتحق بجامعات الفنون التطبيقية والجامعات التقنية.علما بأن التعليم في جميع هذه المراحل مجاني، ولكن التعليم الابتدائي فقط هو تعليم إلزامي في العراق.

تشرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على التعليم في المعاهد والكليات الجامعية، باستثناء الكلية التربوية المفتوحة فهي تابعة لوزارة التربية. أما البرامج الفنية للتعليم العالي فيتم تقديمها في المعاهد التقنية (سنتان، دبلوم) والكليات (٤ سنوات، بكالوريوس). إن التعليم العالي الذي تقدّمه الجامعات الحكومية مجاني في كل التخصصات، بما في ذلك السكن المدعوم في الاقسام الداخلية التابعة للجامعات للطلبة القادمين من المحافظات الأخرى. لكن هذا الأمر لا ينطبق على طلبة برامج التعليم الموازي والمسائي، حيث يقوم الطلبة بدفع مساهمات جزئية في الجامعات الحكومية.

هذا ويوضح الشكل التالي هيكلية نظام التعليم في العراق.

الشكل 0: هيكلية التعليم في العراق

٢-٣ تحليل الالتحاق

مقارنة بالدول الأخرى في المنطقة، يميل العراق إلى تحقيق مستويات أقل من معدل الالتحاق الإجمالي بالمدارس، باستثناء التعليم الابتدائي الذي يظهر فيه العراق أعلى معدل التحاق اجمالي. أما التعليم قبل الابتدائي (رياض الأطفال) في العراق فمعدل الالتحاق به هو الأدنى بين البلدان الخمسة المقارنة المبينة في الجدول رقم ٢ أدناه.

الجدول ٢:
معدلات الالتحاق الاجمالية في الشرق الأوسط، لعام ٢٠١٧ أو أحدث من ذلك، ٪

	العراق	الكويت	الاردن	السعودية	مصر
ما قبل الابتدائي	١١	٦٢	٢٧	٢١	٢٩
الالتحاق الاجمالي/ الابتدائي	١٢١	٩٢	٨١	١٠٠	١٠٦
الالتحاق الاجمالي/ الثانوي	٦٧	٩٨	٦٣	١١٨	٨٨
الالتحاق الاجمالي/ التعليم العالي (البكالوريوس)	٢٢	٥٥	٣٣ (٢٠١٩)	٧١ (٢٠١٩)	٣٩

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء، مؤشرات اليونيسكو، ٢٠١٨ أو حسبما مؤشر.

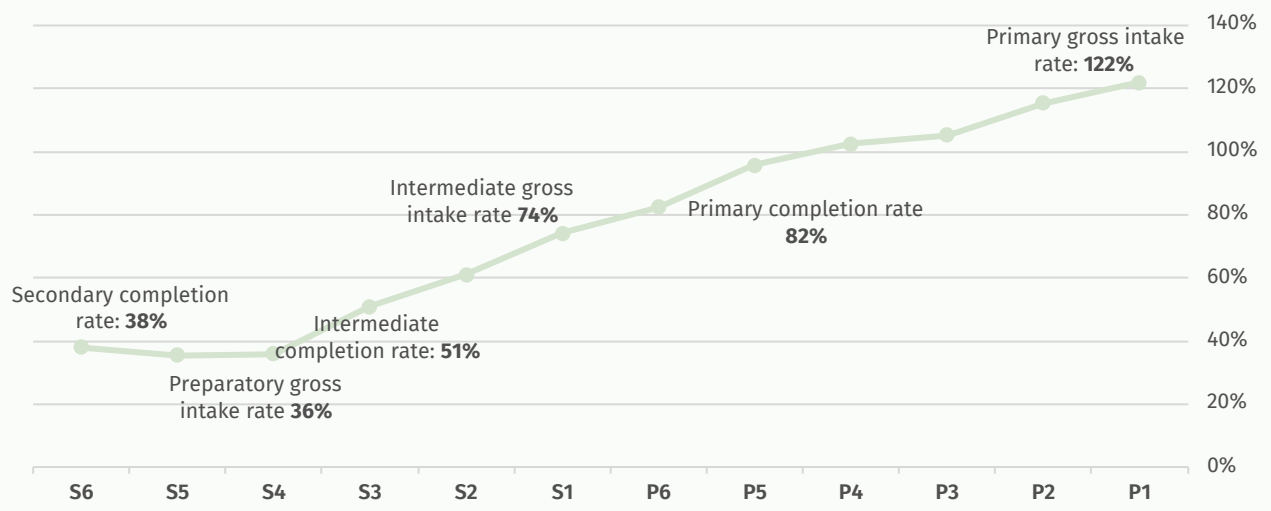

الشكل ٦: صورة بيانية مستعرضة للتعليم، الابتدائي والثانوي ، ٢٠١٨/٢٠١٧ (إجمالي معدل الوصول ،٪)

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء ٢٠١٨

٣-٢-١ التعليم قبل الابتدائي

ما بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٧، تصاعدت مؤشرات التعليم بشكل ثابت مع معدل النمو الأكثر أهمية للتعليم ما قبل الابتدائي، حيث بلغ معدل الالتحاق الإجمالي ١١٪ في العام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٧. ويمكن أن يُعزى هذا الارتفاع في مستوى النمو إلى ظاهرة اللحاق والتعويض مع مستويات الالتحاق المنخفضة للغاية (٧٪) في عام ٢٠٠٩، والاهتمام الخاص من قبل القطاع الخاص الذي يغطي ١٥٪ من إجمالي الالتحاق برياض الأطفال. وعلى الرغم من هذا النمو، لا يزال الالتحاق في الصف الأول والثاني منخفضًا. وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع مستويات الركود الاقتصادي بين النساء[٢]، وقلة الوعي لدى أولياء الأمور بأهمية تسجيل أطفالهم في مراكز تنمية الطفولة المبكرة. كما تشمل القضايا المتعلقة بالتجهيز أو الامداد، مسائل من قبيل عدم كفاية البنية التحتية، ونقص معلمي رياض الأطفال.

٣-٢-٢ التعليم الابتدائي

كما ازدادت معدلات الالتحاق بالمرحلة الابتدائية بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٧، حيث بلغت ١٢١٪ عام ٢٠١٧ بعد أن كانت ١٠٥٪ عام ٢٠٠٩. وعلى الرغم من أن معدل الالتحاق الإجمالي الابتدائي في الصف الأول بلغ ١٢٢٪ كما هو موضح في الشكل ٦، إلا أنه ليس جميع الأطفال يلتحقون بالتعليم الابتدائي. لذا فإن ارتفاع معدل الالتحاق الاجمالي ناجم عن عودة الأطفال ممن هم خارج السن الدارسي إلى المدرسة، للتعويض عمّا فاتهم من فرص التعليم جراء الحرب على داعش، فضلا عن أعداد كبيرة من الطلاب ممن هم دون السن القانونية، أو الذين تجاوزوا السن القانونية. على الرغم من أن التعليم الابتدائي إلزامي بموجب الدستور العراقي، إلا أن ٨٢٪ فقط من التلاميذ يكملون المرحلة الابتدائية (معدل إكمال المرحلة الابتدائية) بعد التسرب. لذا، **فإن إكمال التعليم الابتدائي الشامل في العراق لم يتحقق حتى الآن.**

٣-٢-٣ التعليم الثانوي

كما شهدت معدلات الالتحاق بالمرحلة الثانوية نموا كبيرا. حيث يبلغ معدل الالتحاق بالمرحلة المتوسطة ٨٦٪ في العام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٧، على الرغم من أن معدلات الالتحاق بالمرحلة الإعدادية لا تزال منخفضة إلى حد ما عند ٤٦٪. كما تضاعفت معدلات الإكمال في نهاية المرحلة الثانوية لأكثر من ثلاثة أضعاف لتبلغ ٣٨٪ عام ٢٠١٧ بينما كانت ١٢,٨٪ عام ٢٠٠٩ (تقرير تحليل قطاع التعليم، ٢٠٢٠). ويمكن أن يُعزى تحسّن التغطية المدرسية إلى زيادة العرض من خلال الاستثمار الحكومي في التعليم ما بعد الابتدائي، والوعي بأهمية التعليم الثانوي بين المجتمعات، واهتمام أولياء الأمور بحصول أطفالهم على فرص توظيف أفضل.

٢ يشير المسح العنقودي المتعدد المؤشرات ٦ (الجهاز المركزي للاحصاء، جهاز الاحصاء في كوردستان، وزارة الصحة، UNICEF، ٢٠١٨) إلى أن ما يقارب ٨٧٪ من النساء في العراق غير نشيطات اقتصاديا (لا يعملن، أو لا يبحثن عن عمل) وأن ٧٨٪ منهن ربات بيوت.

الجدول ٣:
مؤشرات التغطية المدرسية بحسب القطاع الفرعي، ٢٠١٠/٢٠٠٩ و ٢٠١٨/٢٠١٧

المستوى الوطني	١٠/٢٠٠٩	١٨/٢٠١٧	٢٠١٧-٢٠٠٩ معدل النمو
معدل الالتحاق الاجمالي/ التعليم قبل الابتدائي	٧	١١	٥٧
معدل الالتحاق الاجمالي/ التعليم الابتدائي	١٠٥	١٢١	١٥
معدل الالتحاق الاجمالي/ التعليم المتوسط	٦٦	٨٦	٣٠
معدل الالتحاق الاجمالي/ التعليم الاعدادي (الكلي، بما فيه المدارس المهنية)	٣٣	٤٦	٣٩
معدل الالتحاق الاجمالي/ الاعداديات المهنية	--	٢	--
معدلات الوصول الى التعليم العالي	--	٩٣٪ (٢٠٢٠)	--

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠١٨،

ملاحظة: بنيت الحسابات على التقديرات السكانية المقدمة من وزارة التخطيط، والتي تطبق معدل نمو ثابت من ٢,٦٪ إلى ٢,٧٪. عند استخدام بيانات الأمم المتحدة للسكان، تتحسن مؤشرات تغطية التعليم بشكل طفيف مع تطبيق معدلات نمو سكاني منخفضة.

وبلغت معدلات الالتحاق بالتعليم المتوسط ٧٤ ٪ و ٣٦٪ بالنسبة إلى التعليم الإعدادي. بينما وصل ٣٨٪ فقط من الطلاب في دفعة واحدة من الطلبة إلى نهاية دورة التعليم الإعدادي عام ٢٠١٨/٢٠١٧ كما يتبين في الشكل ٧ التالي: .

هناك نوعان من النقاط الرئيسة الجديرة بالاهتمام في نظام التعليم من حيث الالتحاق وإكمال الدراسة.

أولاً، زادت **مستويات الإعادة بشكل كبير منذ ٢٠١٥/٢٠١٤**. فمنذ عام ٢٠١٨/٢٠١٧، بلغت نسبة الراسبين ١٣,٩٪ في التعليم الابتدائي، و ٢٧٪ في المرحلة المتوسطة، و ٢٠,٦٪ في المرحلة الاعدادية. وجميع هذه القيم بعيدة عن الهدف الوطني البالغ ٣٪ (خطة التنمية الوطنية، ٢٠١٨-٢٠٢٢). يوضح الشكل ٧ أن مستويات الرسوب تصل إلى ذروتها في الصف الخامس مع نسبة رسوب ٢٥٪ من جميع التلاميذ قبل عام واحد من امتحان شهادة التعليم الابتدائي[٣]، ثم مرة أخرى في العام الأخير من المرحلة المتوسطة (الثالث المتوسط) مع رسوب ٤١٪ من الطلاب، وفي العام الأخير في المرحلة الثانوية (السادس الاعدادي) بنسبة رسوب تبلغ ٣٧٪.

ثانيا، **رغم انخفاض نسبة الأطفال خارج المدرسة (OOSC) منذ عام ٢٠١١، لا يزال عددهم الإجمالي البالغ ٢,٠٣٩,٤٣٦ تلميذا تتراوح أعمارهم بين ٦ و ١٧ عاما، يشكل رقما كبيرا.** تشكل الفتيات ثلث عدد الأطفال خارج المدرسة بحسب المسح العنقودي المتعدد المؤشرات (MICS ٦). واعتبارا من العام ٢٠١٨، كان أكثر من ٤٠٠,٠٠٠ تلميذ في سن الابتدائية في العراق خارج المدرسة، ونحو ٥٠٠,٠٠٠ طالب في سن المرحلة المتوسطة. كما أن أكثر من مليون متعلم في سن الثانوية هم خارج المدرسة رغم أن البيانات لا تأخذ في الاعتبار أي مشاركة في برامج التعليم والتدريب التقني والمهني.

٣-٢-٤ التعليم غير النظامي

يتم توفير التعليم غير النظامي في جميع المحافظات ولكنه لا يزال ليس كافيا، فيما يتعلق بالالتحاق.

يوفر **برنامج التعليم المسرّع** فرصة ثانية سريعة للمتعلمين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٨ عاما. حيث توفّر المدارس دورة دراسية مدتها ثلاث سنوات تختصر وتكثف المنهج الابتدائي الذي يستغرق ست سنوات إلى نصف المدّة. وعند الانتهاء من البرنامج، يتلقى الطلاب شهادة رسمية ويمكن لهم (إذا كانوا لا يزالون في سن الدراسة) الالتحاق في المدرسة الثانوية. واعتبارا من ٢٠١٨/٢٠١٧، تم تسجيل ٣٣,١٤٩ طالبا في هذا البرنامج عبر ٣٥١ مدرسة.

تسجل **مدارس اليافعين، أو مدارس الشباب** للمتعلمين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ و ١٥ عاما، المتعلمين الذين تجاوزوا السن المسموح به، من الذين لم يبدأوا التعليم الابتدائي قبل سن العاشرة. واعتبارا من عام ٢٠١٩، التحق ١٠,٥٠٧ متعلمين بـ ٨٠ مدرسة لليافعين و ٣٠ مدرسة فيها صفوف لليافعين. يختزل برنامج الشباب دورة التعليم الأساسي ذات السنوات الست إلى أربع سنوات فقط. لقد انخفض عدد مدارس اليافعين بشكل كبير منذ ٢٠١٠/٢٠٠٩ بسبب زيادة برامج التعلم المسرّع.

٣ أشار موظفو وزارة التربية إلى أن معدلات الرسوب المرتفعة في الصف الخامس الابتدائي ترجع في الغالب إلى حقيقة أن هذه هي المرحلة الأولى التي يتم فيها إجراء الامتحانات التحريرية. وذكر موظفو وزارة التربية أيضا أن الأدلة القصصية تشير إلى أن المعلمين يدفعون المتعلمين من ذوي الأداء الضعيف إلى الرسوب سنة واحدة قبل إجراء الامتحان الوزاري لإنهاء المرحلة الابتدائية لزيادة فرصهم في النجاح.

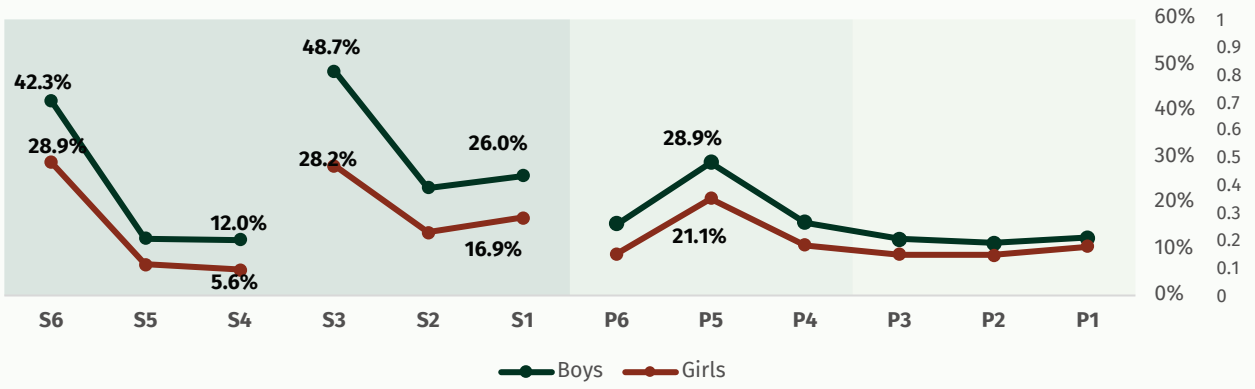

الشكل ٧: نسبة الراسبين بحسب المستوى الدراسي، والجنس، ٢٠١٧/٢٠١٨ (٪).

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء ٢٠١٨، حساب المؤلفين.

ترحب **مراكز محو الأمية وتعليم الكبار** بالمتعلمين الذين تبلغ أعمارهم ١٨ عاما فأكثر، وهي أكبر مزود للتعليم غير الرسمي بوجود ٧٢,٢٤٢ طالبا، و ٩٨٣ مركزا في عموم البلاد. وينقسم البرنامج إلى مستويين: أساسي وتكميلي. يمتد كل مستوى لمدة سبعة أشهر، وعند الانتهاء، يقدم شهادة معادلة لشهادة الصف الرابع في التعليم الرسمي. وتشمل الكتب المدرسية الرياضيات، واللغة العربية، والتعليم العام (وزارة التربية، اليونسكو، ٢٠١١).

٥-٢-٣ التعليم المهني

إن التعليم المهني ما بعد المتوسطة لا يلبي الاحتياجات الكمية من حيث نسبة الشباب في السكان، كما لا يلبي المتطلبات النوعية لسوق العمل.

ومنذ العام الدراسي ٢٠١٧/٢٠١٨، تم تسجيل أكثر من ٥٠,٠٠٠ طالب فقط في ٣١٤ مدرسة مهنية في العراق. ويُعزى معدل الالتحاق الإجمالي المنخفض البالغ نحو ٢,١٪ إلى استمرار انخفاض مستوى تقبّل التعليم والتدريب التقني والمهني بين السكان ومحدودية العرض. وفي العام الدراسي ٢٠٢٠/ ٢٠٢١، تضاعف عدد الملتحقين بالمدارس المهنية، حيث وصل إلى أكثر من ١٠٩,٠٠٠ طالب، مما تسبب في ارتفاع معدل الالتحاق بنسبة ٤,٣٪. ويوضح موظفو الوزارة الزيادة الكبيرة المفاجئة على أنها ناجمة عن التغييرات التنظيمية التي تسمح للطلاب في المدارس المهنية بمواصلة تعليمهم بعد المرحلة الثانوية. وقد استجابت وزارة التربية للزيادة المفاجئة الحاصلة في معدلات الالتحاق، حيث وفّرت للمدارس الحق في تقديم جلسات مسائية/بعد الظهر وتكليف متطوعين بدون أجر. ونظرا لأن العام الدراسي ٢٠٢٠/ ٢٠٢١ قد حدث في الغالب عبر الإنترنت بسبب جائحة كورونا، لم تتم ملاحظة نتائج التعلم والاتجاهات المستمرة في التسجيل في المدارس المهنية.

٦-٢-٣ التعليم الجامعي

لا يلبي التعليم الجامعي الاحتياجات الكمية للشباب في العراق على الرغم من الزيادة الملحوظة في عدد الجامعات والتسجيل على مدار العقد الماضي. فمنذ العام ٢٠١٧/٢٠١٨، كانت هناك ٣٥ جامعة حكومية و ٩ جامعات و٥١ كلية جامعة أهلية.

يبلغ عدد الطلاب المسجلين أكثر من ٦٤٠,٠٠٠ طالب اعتبارا من عام ٢٠٢٠. أكثر من ٩٣٪ من الطلاب الذين أتموا الصف الثاني عشر (السادس الاعدادي) يلتحقون بمؤسسات التعليم العالي الحكومية.والأهلية. وبوجود ٣,٤٧٠,٤١١ شاباً عراقياً تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٢٢ عاما، يستوعب التعليم العالي نحو ١٨,٥٠٠ طالب جامعي لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة من هذه الفئة العمرية.

٧-٢-٣ التفاوت بين الجنسين

في العام الدراسي ٢٠١٧/٢٠١٨، لم تكن هناك فوارق بين الجنسين في رياض الأطفال، وكانت منخفضة نسبيًا في بداية دورة التعليم الابتدائي بوجود ٩٥ من البنات إزاء كل ١٠٠ ولد، ولكن الفوارق أخذت تتسع بشكل ملحوظ في المستوى المتوسط بوجود ٧٨ بنتاً إزاء كل ١٠٠ ولد.(الجدول ٤) أما في المرحلة الإعدادية، فقد تقلصت الفجوة بين الجنسين إلى ٩٤ بنتاً إزاء ١٠٠ ولد. وبينما تبدأ الإناث في الانقطاع عن الدراسة بعد المرحلة الابتدائية بمعدل أعلى من الذكور، فإن التحاق الأولاد بالمدارس ينخفض بشكل كبير في المرحلة الإعدادية، ويكاد يتساوى مع وصول البنات. تختفي الفوارق بين الجنسين في نهاية المرحلة الإعدادية، مع وجود نفس معدل إكمال البنات والأولاد. قد تمنع الأنشطة الاقتصادية الأولاد من إكمال تعليمهم الإعدادي. أدت الممارسات الاجتماعية مثل الزواج المبكر والوضع الأمني غير المستقر إلى منع العديد من الفتيات من الالتحاق بالتعليم ما بعد الابتدائي.

الجدول ٤:

الجدول . معدلات الالتحاق الإجمالية للأطفال في سن الدراسة بالنسبة المئوية، بحسب الجنس والمستوى، ومؤشر التكافؤ بين الجنسين/معدل مشاركة الإناث، ٢٠١٨/٢٠١٧

المستوي الوطني	ذكور	اناث	المجموع	مؤشر التكافؤ بين الجنسين
معدل الالتحاق الاجمالي/ التعليم قبل الابتدائي	٪١١	٪١١	٪١١	١
معدل الالتحاق الاجمالي/ التعليم الابتدائي	٪١١٨	٪١٢٥	٪١٢١	٠,٩٥
معدل الالتحاق الاجمالي الثانوي	٪٦٠	٪٧٣	٪٦٧	٠,٨٣
معدل الالتحاق الاجمالي / التعليم المتوسط	٪٧٥	٪٩٦	٪٨٦	٠,٧٨
معدل الالتحاق الاجمالي / التعليم الاعدادي	٪٤٥	٪٤٧	٪٤٦	٠,٩٤
معدل الالتحاق الإجمالي / التعليم المهني	٣,٤٪	١,٢٪	٢,٣٪	

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء ٢٠١٨

الجدول ٥:

عدد الطلاب الملتحقين بالمدارس المهنية والدراسات الجامعية حسب الجنس، ١٨/٢٠١٧

المستوى	ذكور	اناث	المجموع	نسبة مشاركة الإناث
عدد الطلبة المسجلين في المدارس المهنية التابعة لوزارة التربية، بحسب الجنس	٣٨,٢١٩	١١,٨٢٠	٥٠,٠٣٩	٢٤٪ (٣٠٪ in ٢٠٢١)
عدد الطلبة المسجلين في الدراسات الجامعية، بحسب الجنس (الأهلية والحكومية).	٤٢٥,٦١٥	٣٧٧,١٣٦	١٤١,٥٤٩	٤٧٪

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء ٢٠١٨

في المدارس المهنية، تعاني الإناث من نقص التمثيل. فمن بين ٥٠,٠٣٩ طالبا يدرسون في مجالات الزراعة، أو التجارة، أو الفنون التطبيقية، أو تكنولوجيا المعلومات، أو الدراسات الصناعية عام ٢٠١٨/٢٠١٧، هناك ١,١٨٣٠ فقط من الإناث. كما أن انخفاض معدل مشاركة الإناث في المدارس المهنية، والتباينات الكبيرة في عموم المحافظات (فعلى سبيل المثال: ٩٪ نسبة مشاركة الإناث في الأنبار مقابل ٣٧٪ في ذي قار) يرتبط بالتصورات الاجتماعية والثقافية لدور المرأة في الأعمال التقنية والمهنية. غير أن مشاركة الإناث في التدريبات التي تقدمها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. ويُنظر إلى الدورات التدريبية التي تقدمها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية يُنظر إليها على أنها أكثر ملاءمة للطالبات سيما وأنها تؤدي إلى الحصول على وظائف وأعمال تمارسها النساء في المقام الأول، كالخياطة.

أما في الجامعات التقنية التي تديرها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، فتؤشر الأدلة على أن الاختلال في التوازن بين الجنسين في التشكيل الطلابي قد أخذ بالتراجع، حيث التحقت بهذه الجامعات ٤٣٪ من الإناث في العام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٧ مقارنة بـ ٢٩٪ فقط في السنوات السابقة. وتدل المستويات المنخفضة من الطالبات على الأعراف الثقافية السائدة التي تؤدي إلى عمل الرجال في الوظائف التقنية، على نحو تقليدي.

تعد معدلات مشاركة الإناث أعلى بكثير في الجامعات والمعاهد الأكاديمية منها في التقنية، حيث يمثل نصف الطلاب تقريبا من الإناث.

٣-٢-٨ التباين على مستوى المحافظات

إن المعدلات الوطنية تخفي تباينات هامة على صعيد المحافظات. إذ تكشف التحليلات التي أجريت على مستوى المحافظة عن وجود آثار سلبية للصراعات وغياب الأمن على التغطية المدرسية. عموما، تميل المحافظات المتأثرة بالنزاع وغياب الأمن إلى إظهار معدلات تغطية منخفضة كما يظهر في نينوى والأنبار. ويعزى هذا نتيجة الى العرقلة في تقديم الخدمة. ومع ذلك، فإن المستويات العالية من الحركة السكانية، بما في ذلك النزوح إلى المحافظات الأخرى والعودة، تجعل من الصعب إظهار صورة دقيقة للتغطية المدرسية.

ثمة اختلافات إقليمية كبيرة على مستوى التعليم ما قبل الابتدائي (رياض الأطفال)، من أعلى معدلات التغطية التي لوحظت في المحافظات الغنية بالنفط حيث يبدي القطاع الخاص اهتماما كبيرا بالاستثمار في هذا المستوى من التعليم. وتختلف نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي كما هو موضح في الخريطة أدناه من ١٥٩٪ في صلاح الدين، إلى ٩٧٪ في كركوك(الخريطة أأ). هذا وتسود الفوارق خلال الدورة. لكن أقل معدلات إكمال المرحلة الابتدائية قد سَجّلت في نينوى (٦٣٪)، أما أعلى معدلات الاكمال ففي صلاح الدين (٩٧٪) (الخريطة ٢أ). أما في المرحلة الثانوية، فتتراوح معدلات الوصول بين ٥٩٪ (في كركوك)، و ٩٧٪ (في القادسية) (الخريطة ١ب). وتستقر معدلات الإكمال عند نحو ٣٥-٤٠٪ في غالبية المحافظات (الخريطة ٢ب). كما أن نسب الرسوب ليست متجانسة عبر المحافظات. حيث تم تسجيل مستويات التفاوت الأكثر وضوحا في عام ٢٠١٨/٢٠١٧ في المرحلة الإعدادية، والتي تراوحت بين ٣,٤٪ في صلاح الدين و ٣٠,٢٪ في المثنى.

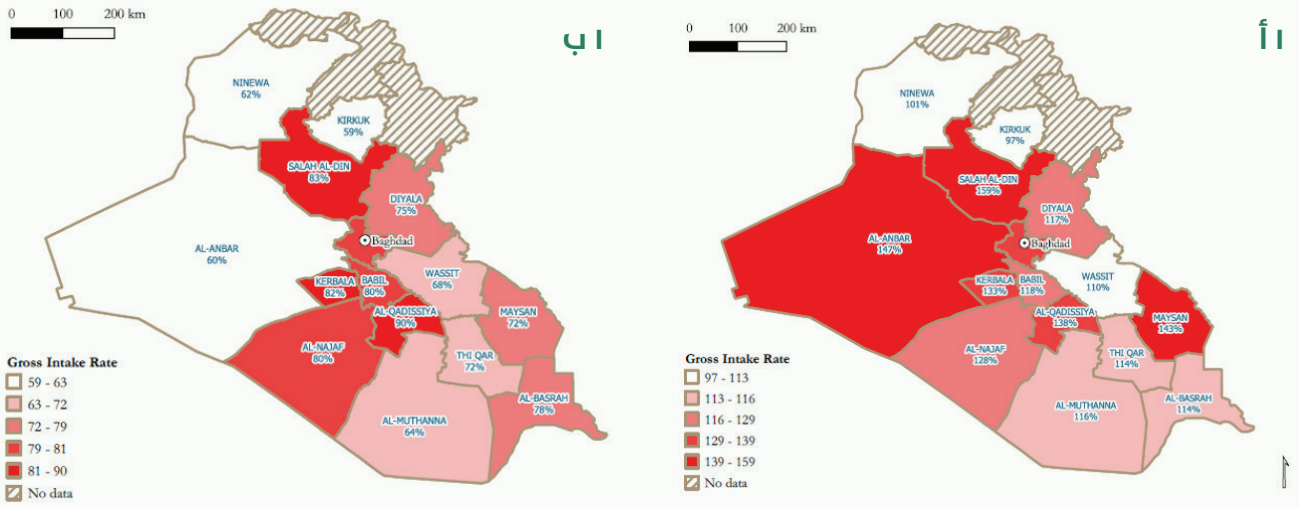

الخريطة ١أ و١ب: معدلات الاستيعاب الإجمالية للصف الأول الابتدائي (الخريطة اليسرى) والصف السابع (الأول المتوسط) في (الخريطة اليمنى)، ٢٠١٧، بالنسبة المئوية (٪).

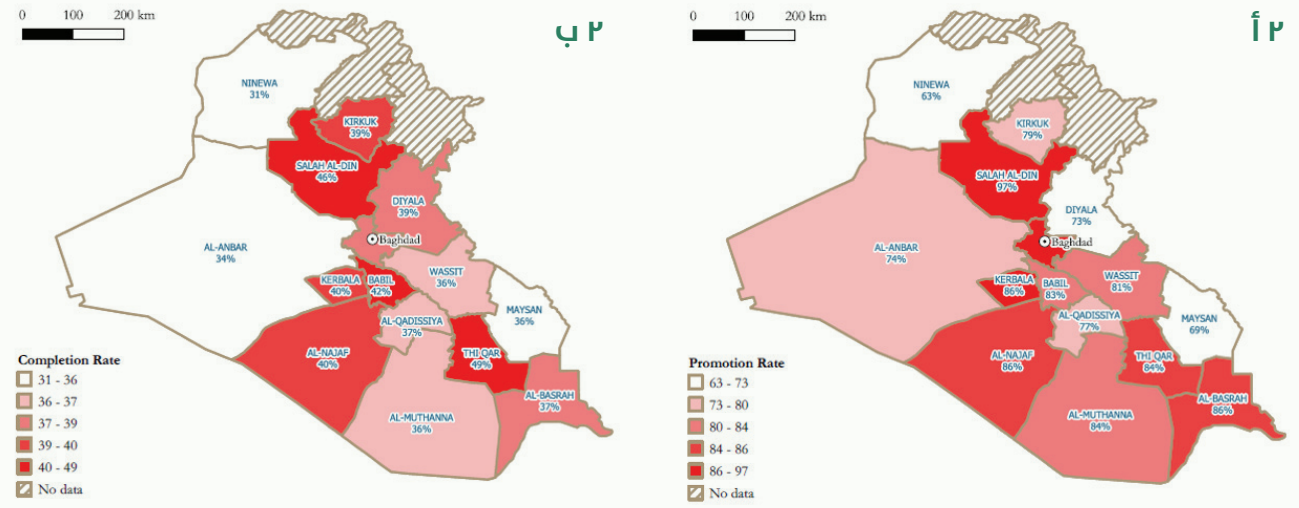

الخريطة ٢ أ و٢ب: معدلات الاكمال الإجمالية للصف الأول الابتدائي (الخريطة اليسرى) والصف السابع (الأول المتوسط) في (الخريطة اليمنى)، ٢٠١٧، بالنسبة المئوية (٪).

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠١٨، حساب المؤلفين.

بالرغم من أن نظام التعليم يظهر مستويات عالية عموما من الطلاب الذين هم دون السن القانونية وفوق السن القانونية، إلا أن بعض المحافظات تأثرت بشكل خاص. فالمحافظات المتأثرة بالنزاع وانعدام الأمن قد تأخذ نصيبا أكبر من المتعلمين الذين تجاوزوا السن المدرسي نظرا لأنهم التحقوا بالمدارس بعد سنوات من محدودية الوصول إلى التعليم. هذا ويتعرض المتعلمون الذين تجاوزوا السن المدرسي إلى مخاطر التسرّب، مما يفاقم أوجه القصور الحالية. إن فرص التعليم الحالية للحاق بالعروض التعليمية، أو العودة للانضمام إليها، وخاصة بين أوساط الطلاب النازحين، ليست موجهة بشكل كافٍ نحو احتياجاتهم.

كما أن التباينات الحكومية تقوض أيضا الوصول إلى التدريب المهني. فالمدارس المهنية الصناعية والتجارية، على وجه التحديد، ليست موزعة بشكل منصف.

٣-٢-٩ العوائق التي تواجه الوصول والاكمال على مستوى التعليم الجامعي

ثمة العديد من العوامل الرئيسية التي تؤثر على احتمالية التحاق الأطفال بالمدرسة والنجاح فيها: كانخفاض مستويات تعليم الأمهات، والفقر، والجنس، والاحتياجات الخاصة. كما أن الصراعات وانعدام الأمن يمثلان أيضا تحديا رئيسيا للأطفال والشباب للوصول إلى التعليم والتدريب. فمن جانب العرض أو التوفير، يشكل الافتقار إلى المدارس أكبر التحديات أمام الوصول إلى التعليم وإتمامه.

واحد من أهم العوامل التي تساعد الأطفال في الوصول إلى التعليم هو مستوى تعليم الأم. عام ٢٠١٨، كان عدد الأطفال في سن التعليم الابتدائي الذين لدى أمهاتهم مستوى تعليم ما قبل الابتدائي أو غير متعلمات أطلاقا أكثر بستة أضعاف في استبعادهم من المدرسة مقارنة بالأطفال الذين لدى أمهاتهم مستوى تعليمي ثانوي أو أعلى من الثانوي (حسب المسح العنقودي متعدد المؤشرات لسنة ٢٠١٨). كما يلعب المستوى التعليمي للأمهات دورا بالغ الأثر أكثر أهمية بين الأطفال في سن الدراسة المتوسطة. وتؤثر حالة الفقر ايضا على الوصول الى التعليم. ففي عام ٢٠١٨، كان احتمال ذهاب أطفال الأسر الميسورة الحال إلى المدرسة أكبر ثلاث مرات ونصف المرة من أقرانهم من الأسر الفقيرة. ويتم تمثيل الأطفال الفقراء ولا سيما أطفال المناطق الحضرية الفقيرة بشكل متباين بين أوساط الأطفال الذين خارج المدرسة. كما أن ما يقرب من نصف الأطفال خارج المدرسة في مستوى التعليم الابتدائي (٤٦٪) منهم، هم من الخمس الأفقر، وهم بذلك يمثلون النسبة الأعلى ما بين الأطفال خارج المدرسة. لا يزال النوع الاجتماعي (الجنس) يلعب دورا في الوصول إلى التعليم والنجاح فيه. ففي حين أن احتمالية التحاق الأولاد بالمدرسة تزيد إذ تبلغ ضعفي احتمالية التحاق البنات، إلا أن الأولاد أكثر عرضة للرسوب.

التزمت الحكومة العراقية بتوفير التعليم للجميع، بغض النظر عن قدراتهم الفردية. ويتم توفير الرعاية التعليمية للأطفال ذوي الإعاقة من خلال المعاهد المتخصصة في الإعاقات العقلية والجسدية، وكذلك من خلال إنشاء صفوف متكاملة للتربية الخاصة في المدارس الاعتيادية، على الرغم من أن ٢٪ فقط من المدارس الاعتيادية توفر صفوفا لتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة[٤]. ومنذ ٢٠١٨/٢٠١٧، كانت هناك ١٣٢٥ مدرسة تستضيف ١٥,٦٨٣ تلميذا من ذوي الاحتياجات الخاصة. وعلى الرغم من هذا التقدم البسيط، ثمة نقص كبير في المرافق التعليمية والمدرسية للمتعلمين من ذوي الاحتياجات الخاصة. فالافتقار إلى التنظيم الفعال، وعدم توفر وسائل النقل المناسبة أو انعدامها، وقلة عدد المعلمين من ذوي المؤهلات في مجال احتياجات التعليم الخاص، والعدد المحدود للمراكز التشخيصية، واكتظاظ الصفوف الدراسية، ومحدودية مواد التدريس والتعلم، فضلاً عن وصمة العار وإحراج الوالدين بسبب إنجاب طفل معاق، ناهيك عن الفقر وانعدام الأمن، تبقى جميعها من أهم العوائق التي تواجه تعليم المتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة.

تشكل الصدمات، والفقر و نقص الموارد عوائق تواجه العديد من الطلاب النازحين والعائدين واللاجئين. فعندما لا تتمكن الأسر من العودة إلى موطنها الأصلي بسبب شبهة الانتماء إلى داعش، يواجه أطفالهم عقبات تحول دون دخول المدارس بسبب الوصول المقيّد إلى الوثائق المدنية المطلوبة للتعليم (UNAMIS / OHCHR، ٢٠٢٠). وعندما يجد الطلاب النازحون طريقهم إلى المدرسة، فإنهم غالبا ما يواجهون اكتظاظا شديدا ومحدودية في المقاعد الدراسية (UNAMIS / OHCHR، ٢٠٢٠). وهنا تؤثر العوائق التي تحول دون المشاركة التعليمية بشكل غير متناسب على المراهقات، نتيجة للممارسات الاجتماعية.

٣-٢-١٠ نقص في اعداد المدارس

ومن بين التحديات الرئيسية الأخرى التي تحول دون الوصول الى المدارس هي الفجوة الجسيمة في البنى التحتية المدرسية. فنتيجة لتوليفة من النمو السكاني المتزايد، وتباطؤ الاستثمار في البنى التحتية، وتدميرها منذ عام ٢٠١٣[٥]، أصبح هناك نقص يبلغ ٨١٤٧ بناية مدرسية لفك الازدواج فقط (الفرق بين عدد المدارس الحكومية وعدد الأبنية،عدا

٤ بعد الإطار الوطني العشري للتعليم الشامل، تعمل وزارة التربية على ضمان إدماج الأطفال الذين يعانون من صعوبات التعلم في الصفوف من الأول إلى الرابع الابتدائي مع دعم إضافي في شكل غرف للمصادر بدلاً من الصفوف الخاصة.

٥ خلص تقييم الأضرار والاحتياجات الذي أجراه البنك الدولي في سبع محافظات تضررت بشكل مباشر (٢٠١٨) إلى أن ١٨٪ من البنية التحتية التربوية (المدرسية) قد دمرت بالكامل، وبتكلفة إجمالية لأضرار النزاع تقدر بنحو ٢,٨ تريليون دينار (٢,٤ مليار دولار أمريكي)، مع تقدير إجمالي لاحتياجات إعادة الإعمار والتعافي تقدّر بـ ٥,٤ تريليون دينار (٤,٦ مليار دولار).

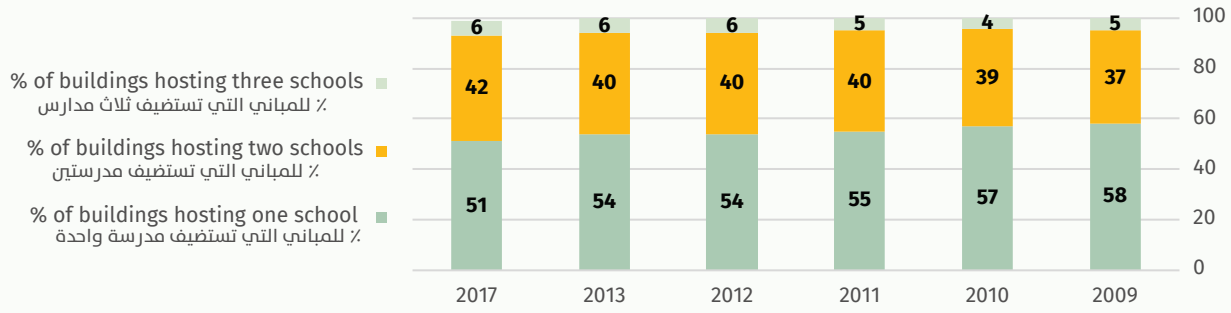

الشكل ٨: حصة الابنية المدرسية بحسب الدوام المنفرد، والمزدوج والثلاثي، ٢٠١٠/٢٠٠٩ – ٢٠١٨/٢٠١٧ (بالنسبة المئوية ٪)

المصدر: وزارة التربية ٢٠١٧- ٢٠١٨، حساب المؤلفين.

* البيانات المتعلقة بالعام الدراسي ٢٠١٤-٢٠١٥ غير مكتملة نتيجة لاحتلال داعش لذا فهي غير مبينة في هذا الرسم البياني.

الحاجة لتقليل الاكتظاظ، منذ عام ٢٠١٨/٢٠١٧ (وزارة التربية). وبحسب تقييم احتياجات وزارة التربية، فإن ١٥,٥٪ من جميع الأبنية المدرسية إما دمرت بالكامل أو على نحو جزئي من جراء العمليات الإرهابية. ومنذ عام ٢٠٢٠، احتل النازحون ما يقرب من ٤٠٠ مدرسة في ست محافظات، مما زاد من تقييد الوصول إلى التعليم ما بين المتعلمين النازحين. و يعاني ٣٠٪ من المتعلمين الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ و ١١ عاما من عدم وجود مدارس في الجوار، وهو السبب الرئيسي وراء عدم التحاقهم بالمدرسة (رصد الرفاه السريع للبنك الدولي (٢٠١٨)). وينطبق هذا الأمر بشكل خاص على الفتيات والأطفال الذين يعيشون في المناطق الريفية.

تعالج وزارة التربية النقص الحاصل في المباني المدرسية من خلال نظام الدوام المزدوج أو المتعدد. حيث أن قرابة نصف المدارس الابتدائية والثانوية في العراق تشترك في مبانيها إما مع مدرسة واحدة أو مدرستين أخريين.[٦]

٣-٣ جودة التعليم

تعتمد الجودة في التعليم على أربعة مجالات متداخلة فيما بينها. وتشمل هذه المجالات الموارد ذات العلاقة بالمدخلات، كالصفوف الدراسية، والمرافق، والمواد التعليمية، والمعلمين الأكفاء والمتحمسين. وكذلك ثمة مجموعة من العوامل التي تتعلق بالعملية التعليمية، وتعتبر بالغة الأهمية في تحسين التعلم. وتشمل هذه عوامل من قبيل طرائق التدريس، واستراتيجيات التعليم والتعلم، وتنفيذ المناهج الدراسية، وهيكليات التغذية الراجعة، والدعم والإشراف، للتلاميذ والمعلمين، على حد سواء، والقيادة المدرسية والتطوير المهني للمعلمين. وكما هو موضح في الشكل أدناه، تلعب العوامل السياقية أيضا دورا رئيسيا في تحديد جودة التعليم (الشكل ٩). في العراق، يتأثر هذا السياق إلى حد كبير بغياب الأمن، والنزوح، والتخصيصات المالية غير الكافية لقطاع التعليم، فضلا عن نتائج العقوبات الاقتصادية التي لها آثار سلبية على جذب القوة العاملة من المعلمين المؤهلين والمتحمسين، وضمان بقائهم.

٦ زاد عدد المدارس ذات الدوام المزدوج أو المتعدد على مدى السنوات الماضية خاصة بالنسبة للتعليم الثانوي، بمعدل نمو سنوي قدره ١٥,٧٪ بين عامي ٢٠١٤/٢٠١٣ و ٢٠١٨/٢٠١٧، مما يسمح لوزارة التربية بزيادة الوصول إلى التعليم الثانوي. ويمكن ملاحظة زيادة أقل قليلاً، لكنها ملحوظة في مدارس الدوام المزدوج أو الثلاثي في المرحلة الابتدائية، بمعدل نمو سنوي يبلغ ١٠,٤٪.

الشكل ٩: الاطار التحليلي للجودة في التعليم

المصدر: بوابة التعلم التابعة للمعهد الدولي للتخطيط التربوي

٣-٣-١ المدارس والصفوف والمرافق

في العراق، تستجيب وزارة التربية لنقص البنى التحتية المدرسية من خلال اللجوء إلى طريقة الدوام المزدوج والثلاثي للأبنية المدرسية. وعندما تشترك العديد من المدارس في الأبنية المدرسية، فإن فرق إدارة المدرسة وإدارتها تختلف من مدرسة إلى أخرى. وعندما يتم تقاسم المباني المدرسية من قبل مدرستين أو أكثر من المستوى التعليمي نفسه (على سبيل المثال مدرستان ابتدائيتان تشتركان في مبنى واحد)، يتم تقديم الدروس في دوامين منفصلين. وهذا يعني أن المدرسة التي تم تخصيص المبنى لها، والتي يطلق عليها شعبيا «مالكة البناية»، تبدأ دروسها في الصباح، وبعد انتهاء دروس المدرسة المالكة للبناية، تبدأ المدرسة الثانية دروسها ظهرا. أما في الأبنية المدرسية التي تشغلها مدارس من أكثر من مستوى تعليمي واحد (على سبيل المثال ما قبل الابتدائي (رياض الأطفال) والابتدائي)، يمكن تقديم الدروس في وقت واحد.

و منذ عام ٢٠١٨/٢٠١٧، كان ٥١٪ فقط من جميع المدارس الابتدائية والثانوية في العراق لديها مبانٍ مدرسية خاصة بها. ازدادت حصة الابنية المدرسية التي تستضيف مدرستين وثلاث مدارس منذ عام ٢٠٠٩ بمعدل نمو سنوي قدره ٢,٥٪ و ٣,٨٪ على التوالي، بينما انخفض الدوام المنفرد بنسبة ٠,٦٪. بمتوسط حجم مدرسة أقل بقليل من ٤٠٠ تلميذ، وبوجود أكثر من ٥٠٪ من المدارس التي تشترك في المرافق والمؤسسات في نوبات متعددة، فإن «نقص البنية التحتية التعليمية يؤثر بشكل كبير على القدرة على تقديم خدمات تعليمية عالية الجودة» (البنك الدولي، ٢٠٢١).

ونتيجة لانعدام الأمن، أصبحت ظروف المدارس والصفوف الدراسية سيئة. ففي العام ٢٠١٨/٢٠١٧، تضرر ما يقارب ١٦٪ من جميع المدارس إما بشكل جزئي أو تدمرت بالكامل نتيجة للعمليات الإرهابية، كما تحتاج ٤٥٪ من مدارس العراق إلى الصيانة. وتقع معظم هذه الأبنية المدرسية في محافظات ذي قار، وصلاح الدين، وديالى، وبغداد، والنجف، والقادسية، ونينوى. وفي العام ٢٠١٨/٢٠١٧ أيضا، كانت ٦٪ من جميع المدارس الابتدائية و ٩٪ من المدارس الثانوية عبارة عن هياكل مؤقتة، لا تستوفي الحد الأدنى من معايير البناء الوطنية. ويشمل ذلك مدارس الطين والخيام والكرافانات (البناء الجاهز). هذا وتفتقر العديد من المدارس إلى المرافق والمعدات الأساسية. حيث أن ١٩٪ من المدارس الابتدائية والثانوية تفتقر إلى المياه الصالحة للشرب، بينما تفتقر ٢٧٪ منها إلى الصرف الصحي، وهناك ١٧٪ من جميع المباني المدرسية لا تحتوي على المرافق الصحية الضرورية. في حين أن زهاء نصف المدارس الابتدائية (٤٧٪) فيها مكتبات، في حين أن ٨٪ منها فقط مجهزة بمختبرات حاسوب. أما في المرحلة الثانوية، فإن ٥١٪ من المدارس فيها مكتبات لكن ٣٩٪ منها فقط تحتوي على مختبرات للعلوم، و ٣٩٪ فقط من المدارس الثانوية مجهزة بمختبرات حاسوب.

تعاني المناطق الأكثر تضررا من غياب الأمن، ومن الآثار الناجمة عن غياب الأمن مثل النزوح، من تدني حصتها من المرافق المدرسية، في المرحلتين الابتدائية والثانوية على حد سواء. في عام ٢٠١٩، أدخلت وزارة التربية المعايير الدنيا للبنى التحتية المدرسية، والتي تهدف إلى تحسين ظروف التعليم والتعلم، بما في ذلك مراعاة الظروف الجوية المتعلقة بتغير المناخ.

٣-٣-٢ انعدام الامن الغذائي والتغذية المدرسية

يواجه العراق مستويات متدنية من الانتاج الغذائي بسبب الجفاف وآثار النزاع المسلح، بما في ذلك تهجير المزارعين، وإلحاق الضرر بشبكات الري. كما يتعرض نحو ٦٠٪ من سكان الريف في العراق لانعدام الأمن الغذائي[٧]، على الرغم من أن العديد من المحافظات معرضة لخطر أكبر (برنامج الأغذية العالمي، ٢٠١٩). تتميز المناطق التي تظهر مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي أيضا بمستويات عالية من تغيب تلاميذها وتسربهم من المدرسة. حتى برامج التخفيف من حدة الفقر في العراق، والتي نجحت في الوصول إلى غالبية الأسر الضعيفة من خلال الحصص الغذائية، قد فشلت في تقديم الدعم للتعليم (برنامج الأغذية العالمي، ٢٠١٩). لكن البرنامج الوطني للتغذية المدرسية الذي صممته وزارة التربية، ووزارة الصحة، وبرنامج الأغذية العالمي، يعالج هذه المشكلة. ففي عام ٢٠١٩/٢٠٢٠، تلقى ٣٣٠ ألف تلميذ في التعليم الابتدائي (وهي نسبة تشكّل نحو ١٨٪ من جميع طلاب المرحلة الابتدائية) وجبات طعام مدرسية طازجة وصحية في بداية اليوم الدراسي. استخدمت مؤشرات الفقر والأمن الغذائي الصادرة عن وزارة التخطيط، في اختيار المدارس المستفيدة. ومن المحتمل أن يكون لإغلاق المدارس والأزمة الاقتصادية المرتبطة بجائحة كورونا تأثيرٌ سلبي على تغذية الأطفال.

٣-٣-٣ حجم الصف

أدى النقص الكبير في الأبنية المدرسية، ونقص المعلمين، إلى زيادة في أحجام الصفوف داخل المدارس التي تعمل بنظام الدوام المزدوج أو المتعدد في العراق. كما أن الصفوف في المناطق الحضرية، وفي المناطق التي تستضيف النازحين مكتظة بشكل خاص. حيث أن متوسط نسبة الطلاب في الشعبة الواحدة هو ٤٨: ١ لمرحلة الروضة، و ٣٧: ١ للمرحلة الابتدائية، و ٤٢: ١ للمرحلة الثانوية، على الرغم من أن التباينات في المحافظات كبيرة جدا، مع نسب تصل إلى ٨٢: ١ في البصرة في مرحلة ما قبل الابتدائي. أما في المرحلة الابتدائية، فهناك العديد من المحافظات التي تزيد نسب الطلبة في الشعبة الواحدة فيها عن معدل ٤٠ إلى ١ (البصرة، بغداد، نينوى)، ويمكن العثور على نسب عالية مماثلة في المرحلة الثانوية في البصرة (٤٣: ١)، وبغداد (٤٣: ١) ونينوى (٤٤: ١).

٣-٣-٤ متطلبات الامان والسلامة في المدارس

ما زالت الصراعات المطولة، وموجات النزوح الواسعة، والأزمة الاقتصادية، والتوترات الاجتماعية والسياسية اللاحقة، تعرض المتعلمين والمعلمين والموظفين غير المدرسين للعنف والصعوبات التي تؤثر على رفاههم ونموهم العاطفي والعقلي والجسدي. فنسبة العنف ضد الأطفال في المدارس وفي المنزل أيضا مرتفعة (اليونيسف ٢٠١٥). كما أن ١٠٪ من المدارس تفتقر إلى أسيجة، وهذا مؤشر مهم لقياس أمن المتعلمين والمعلمين. كذلك أظهرت بيانات وزارة التربية أن ٣٠٣١ بناية مدرسية تفتقر إلى المرافق الصحية و ٩٩٩ بناية مدرسية تفتقر إلى شبكة المجاري و ٧٥٧ بناية مدرسية لا يتوفر فيها ماء صالح للشرب، وهناك فوارق كبيرة بين المحافظات في هذا الخصوص.

٣-٣-٥ التقويم المدرسي والزمن المستغرق في التدريس

بوجود ١٣٧ يوما في العام الدراسي للتعليم الابتدائي، و ١٥١ يوما للتعليم الثانوي، يعتبر العام الدراسي في العراق أقصر عام دراسي في المنطقة. فالطول النظري لليوم الدراسي هو أربع ساعات و ٣٠ دقيقة. ومع ذلك، فإن المدارس التي تستضيف دوامين أو حتى ثلاثة تقلل وقت التدريس إلى أربع ساعات في المدارس المزدوجة، أو ثلاث ساعات و ٣٠ دقيقة، في المدارس الثلاثية. يبلغ متوسط الوقت المستغرق في التدريس ٣,٦ ساعة فقط في اليوم - وهو أقل من أن يكفي لتدريس منهج العراق الشامل (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ٢٠١٢). أما أسباب ضيق الوقت المستغرق في التدريس فهي متعددة الجوانب. في حالة انعدام الأمن أو حالات الطوارئ الداهمة، عادة ما يتم إغلاق المدارس لحماية المتعلمين والموظفين. كما أن حالات غياب الطلاب في المرحلة الابتدائية (من سن ٦ إلى ١٤ عاما) ترتفع بشكل خاص في المناطق المتأثرة بالنزاعات وغياب الأمن، كما هو الحال في بعض أقضية محافظة الأنبار حيث تبلغ معدلات التغيب ١٥٪ (برنامج الأغذية العالمي، ٢٠١٨). عادة ما تكون الإناث أكثر تغيباً من الذكور. كما تساهم إضرابات المعلمين والكوارث الطبيعية في ضياع أوقات التدريس.

ما بين شهر شباط (فبراير) عام ٢٠٢٠ وأيار (مايو) ٢٠٢١، تم إغلاق المدارس لمدة ٣٠٣ أيام بسبب جائحة كورونا، مما جعل العراق أحد البلدان التي شهدت أطول إغلاق للمدارس على مستوى العالم.

٧ تزيد نسبة الأشخاص المعرضين لانعدام الأمن الغذائي عن ٧٥٪ في محافظات النجف وذي قار وميسان والسليمانية ودهوك والمثنى والقادسية وكربلاء، بينما لا توجد بيانات عن نسبة الأمن الغذائي في محافظات الأنبار، ونينوى. (برنامج الغذاء العالمي - الأطلس الاجتماعي والاقتصادي للعراق، ٢٠١٩).

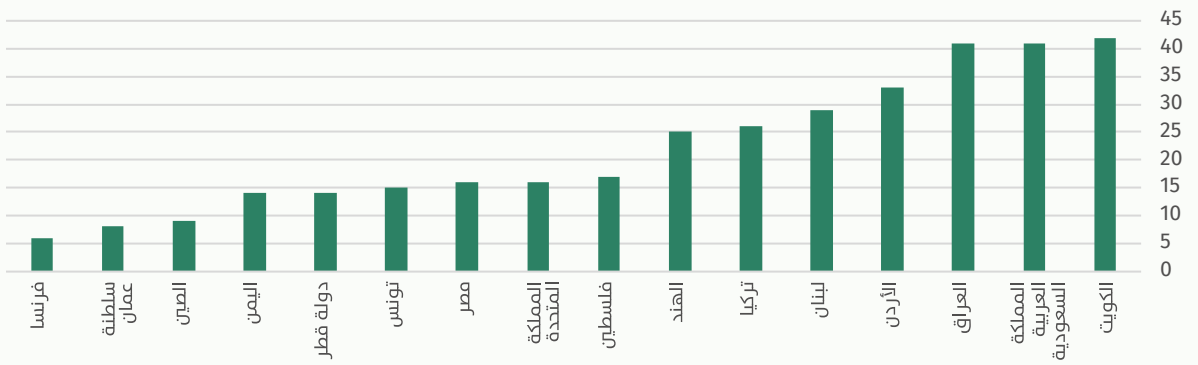

الشكل ١٠: مدة الاغلاق التام للمدارس (بعدد الأسابيع) في بعض البلدان المختارة، من آذار (مارس) ٢٠٢٠ – إلى آذار (مارس) ٢٠٢١

المصدر: اليونسكو، ٢٠٢١

على الرغم من استجابة وزارة التربية للوباء من خلال توفير عروض التعليم المدمج (الذي يجمع بين التعلم عن بعد والتعليم الحضوري)، إلا أن التأثير على الخسائر التعليمية الفورية والطويلة الأمد، وعدم المساواة في التعلم، وخسائر مكتسبات الأجيال لم تتضح آثاره بعد.

٣-٣-٦ مؤهلات المعلمين

استنادًا إلى قانون مؤهلات المعلمين في وزارة التربية، حتى عام ٢٠١٨/٢٠١٧ لم يكن نحو ٢٨٪ من المعلمين مطابقين لمتطلبات الحد الأدنى من التأهيل في المستوى ما قبل الابتدائي. أما على المستوى الابتدائي، فهناك نحو ١٧٪ غير مؤهلين، في حين أن جميع مدرسي المرحلة الثانوية يمتلكون المؤهلات المطلوبة. أما في المدارس المهنية، فإن ٤٧٪ من المدرسين مؤهلون دون مستوى البكالوريوس ومعظمهم (٧٥٪) لديه مؤهل فني، أي أن معظمهم لا يمتلكون مؤهلا تعليميا رسميا طويل الأجل. ورغم عدم توفر مزيد من الدراسات حول جودة التدريس في المدارس المهنية حاليا، لكن من المحتمل أن يكون لمستوى التأهيل المنخفض بين المعلمين تأثيرات على جودة الممارسة التربوية في المدارس. ومع ذلك، نجد أن الحد الأدنى من المؤهلات الأكاديمية موجود لدى مجموعة من المدرسين ذوي الخبرة، فضلا عن ٧٢٪ من الموظفين الذين تزيد أعمارهم عن ٤٠ عاما. ويمكن تفسير ذلك بأن المدرس غير مستعد لترك الوظائف المستقرة.

يفتقر نظام تدريب المعلمين الحالي إلى الرؤية الاستراتيجية والموارد المالية المناسبة لتلبية الاحتياجات التدريبية للمعلمين قبل الخدمة وأثناءها. ويتم توفير تدريب المعلمين أثناء الخدمة لدى معهد التدريب والتطوير التربوي، الممثل في المركز وله ٢٠ فرعا موزعة في جميع المحافظات الأربع عشرة. كما توفر كلية التربية المفتوحة التابعة لوزارة التربية في بغداد تدريباً مستمراً للمعلمين لنيل شهادة البكالوريوس. إلا إن الميزانية الإجمالية لتدريب المعلمين ضمن الموازنة العامة للتعليم غير واضحة وغير كافية، وهي تعتمد على التمويل الخارجي. ولا توجد جهة رسمية مسؤولة عن اعتماد برامج التدريب والدورات التدريبية، وتفتقر هذه الدورات إلى الرصد والتقييم لضمان ملاءمة البرامج التدريبية وجودتها. كما إن معاهد تدريب المعلمين سيئة التجهيز، سواء من حيث الموارد البشرية أم المالية أم المادية، وتستند ترقيات المعلم بشكل خالص إلى عدد سنوات الخدمة، وليس على الأداء، وهذا يؤثر سلبا على تحفيز المعلمين أو اهتمامهم بتحسين مهاراتهم التدريسية. وهناك حاجة قوية لمزيد من اللامركزية في تدريب المعلمين وإيصاله إلى الجميع، بما في ذلك الموجودين في المناطق المتأثرة أمنيا. إضافة الى ما تقدّم، فإن خريجي كليات التربية ليس بالضرورة أن تعينهم وزارة التربية لأجل العمل في المدارس، ما أدى إلى سوق عمل غير مضمون أو أكيد لخريجي هذه الكليات، أدى كذلك إلى تثبيط الالتحاق في برامج إعداد المعلمين والمدرسين بمستوى التعليم الجامعي (البكالوريوس).

في التعليم العالي، حصل ما يقرب من ١٧ ٪ من الملاكات التدريسية على درجة الدكتوراه لغاية العام الدراسي ٢٠١٧-٢٠١٨. كما إن ٩٢٪ من الملاكات التدريسية في مؤسسات التعليم العالي الحكومية حاصلون على شهادة الماجستير إذ تعتمد الترقية الأكاديمية للملاكات التدريسية على نظام قائم على النقاط يقوم على معايير أكاديمية، مثل عدد الأوراق البحثية المنشورة، والوضع الأكاديمي والأنشطة البحثية والأكاديمية والاجتماعية. لكن ليست هناك متطلبات اجبارية تفرض على اعضاء الهيئة التدريسية أن يحملوا درجة الدكتوراه. أما الترقيات إلى مستويات ادارية أعلى فتعتمد على سنوات الخدمة والأداء الوظيفي في مهمة التدريس، وعليه فلا توجد حاليا خطط تحفيزية للملاكات التعليمية لكي يستثمروا في التميز البحثي والترقية العلمية.

٣-٣-٧ المناهج الدراسية وممارسات التدريس والكتب المنهجية

يعالج الإطار الوطني للمناهج الوطنية (المنقح لعام ٢٠١٢) القضايا الحاسمة ومنها التربية المدنية والتماسك الاجتماعي والسلامة والحد من مخاطر الكوارث والتغيرات البيئية، رغم أنه بقي قائما على المعرفة دون الكفاءة. وقد تم إجراء العديد من التعديلات على المناهج الدراسية مؤخرا بدرجات متفاوتة من الجودة، ولم يتم تنفيذها على نحو كاف. كما إن تدريب الملاكات التدريسية لم يواكب المراجعات التي أجريت على المناهج الدراسية والتي بقي تطبيقها جزئيا فقط.

يركز التدريس بشكل أساسي على المعلم ويعتمد على حفظ الطلبة واستظهارهم للمادة رغم تركيز الإطار على التعلم القائم على الطالب والمشاركة النشطة للطلبة وتعزيز مهارات التحليل وحل المشكلات لديهم. ويرجع ذلك أساسا إلى النقص في تدريب المعلمين على المناهج القائمة على الطالب واستخدام أنشطة التعلم فضلاً عن قصر اليوم الدراسي والسنة الدراسية إذ يضطر ذلك المعلمين إلى التركيز على تغطية المناهج الدراسية.

لا تتم طباعة الكتب المدرسية بأعداد كافية نتيجة للخفض الكبير في ميزانية وزارة التربية المخصصة لطباعة الكتب المدرسية في السنوات الأخيرة. في عام ٢٠١٦، دفع الخفض بنسبة ٥٠٪ في الكتب المدرسية الأسر إلى شراء كتب مدرسية باهظة الثمن من المكتبات، فأضاف عبئا ماليا على الأسر المتأثرة في أعقاب الأزمة الاقتصادية.

إن نحو ١٤٪ فقط من المدارس المهنية تستفيد من الإنترنت، لكن أي احتمال للدراسة المنهجية عبر الإنترنت أو استخدام موارد الإنترنت في الصف يمثل تحدياً. وتحتوي جميع المدارس المهنية تقريباً على مرافق للصرف الصحي ومياه الشرب، لكن ٥٤ ٪ منها فقط فيها مكتبات وهذه المكتبات نفسها ضعيفة الموارد وفي كل منها ٣١٣ كتابًا فقط في المتوسط.

بشكل عام، تعاني المدارس المهنية من نقص الموارد والمواد التدريبية التي لم يتم تحديثها لسنوات عديدة. وإن البرامج الحالية لا تقوم على الكفاءة، وفي كثير من الحالات لا يمكن تدريس أجزاء من المنهج إلا نظريا، بسبب نقص المنشآت والمعدات والمواد اللازمة للتطبيق العملي. كما أن العلاقة مع القطاع الخاص محدودة، وإلى جانب الفجوة في مصداقية مهارات المتدربين المتخرجين حديثا واعتماديتها، تُمَّ قابليتهم للتوظيف عالجت الحكومة العراقية هذه القضايا من خلال برامج إصلاح التعليم والتدريب الفني والمهني. وخلال المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح هذا تم تدريب مئات المعلمين على أساليب التدريس القائمة على الكفاءة، وتم تطوير المناهج والمواد التعليمية لـ ٩٩ وحدة في المراحل ١-٣ (مناسبة للمدارس المهنية ومراكز التدريب المهني)، وتم تجريب بعضها في المدارس المهنية التابعة لوزارة التربية ومراكز التدريب المهني التابعة لوزارة العمل.

تعد المناهج الدراسية في التعليم العالي واحدة من ثمانية معايير لمشروع "اعتمادية معايير المؤسسات الوطنية" في مؤسسات التعليم العالي في العراق. وعليه، تم وضعها والمصادقة عليها، ويشرف على تنفيذها قسم ضمان الجودة. ويتم تقييمها بشكل منهجي على أساس المعايير الوطنية العراقية. وهناك لكل تخصص أكاديمي مجلس مسؤول أيضا عن تقييم الأداء المؤسسي والأداء الأكاديمي، وفقا لمؤشرات الجودة العالمية. ويراقب المجلس آخر التطورات في المناهج الأكاديمية في المرحلة الجامعية ويراجع البرامج الأكاديمية مقارنة باحتياجات سوق العمل. تكون اللجان الأكاديمية في كل قسم هي المسؤولة عن تحديد عدد المواد والساعات ومتطلبات الحصول على الشهادات الأكاديمية.

٣-٣-٨ التفتيش المدرسي والاشراف التربوي

يمتلك العراق نظاماً راسخاً ذا مبادئ توجيهية وطنية للاشراف[٨] التربوي[٩]. تتم المراقبة والإشراف في الصفوف الدراسية على يد مديري المدارس والمشرفين التربويين. وقد تم وضع معايير تقييم الأداء للمعلمين ومديري المدارس والمشرفين التربويين (British Council، ٢٠٢٠). يتلقى المعلمون المعينون حديثا والمعلمون ذوو الأداء المنخفض أربع زيارات سنويا، ويتم زيارة المعلمين ذوي الأداء المتوسط ثلاث مرات، وتتم زيارة المعلمين الجيدين مرتين سنويا، بينما تتم زيارة المعلمين المتميزين مرة واحدة فقط في السنة. في السنوات الأخيرة، تحسن تواتر زيارات الإشراف بتنفيذ ٩٥٪ من الزيارات المعدة. يتلقى ٧٥٪ من المعلمين زيارات مرة كل شهرين إلى ثلاثة أشهر. تقوم لجان التقييم الخارجية بإجراءات الرصد. ومن التحديات التي تواجه ضمان الإشراف المتكرر والجيد عدم الوصول إلى مناطق معينة بسبب انعدام الأمن والعمليات العسكرية، ونقص التخصصات بين المشرفين، وعدم صرف بدلات السفر للوصول إلى المدارس البعيدة. و رغم زيادة عدد المشرفين إلى ٤٦٩٦ لغاية ٢٠١٨/٢٠١٧، إلا أن العدد لا يكفي ناهيك عن الافتقار للتدريب والدعم.

٨ يتم اختيار وتعيين مفتشي المدارس من قبل المديريات العامة للتربية في المحافظات.

٩ يتم اختيار المشرفين التربويين من قبل المديرية العامة للإشراف التربوي في الوزارة على أساس عملية تنافسية ويتلقون فيما بعد تدريبًا متخصصًا.

٣-٣-٩ المحصلات التعليمية ومهارات سوق العمل

في العقد الماضي، لم يشارك العراق في نظم المقارنة دوليا لتقييم تعلم الطلبة، إذ يعتمد على مصادر بديلة في البيانات التعليمية.

وفقًا لتقييمي تعلم القراءة والرياضيات اللذين تم إجراؤهما في العام الدراسي ٢٠١١-٢٠١٢ للصفين الثاني والثالث[١٠] (الوكالة الامريكية للتنمية الدولية، ٢٠١٢)، لم يتقن الطلبة أساسيات القراءة والكتابة والحساب، وأظهرت التقييمات التي أجريت في عينة من المدارس الابتدائية نتائج سيئة بشكل عام لغالبية الطلبة في الصف الثاني والثالث الابتدائي. وإن ما يقرب من واحد من كل أربعة تلاميذ في الصف الثاني والثالث تم اختبارهم لا يستطيع القراءة بطلاقة كافية وغير قادر على فهم النص. ساهم إتقان التلاميذ المحدود للأحرف في الحصول على درجات منخفضة جدا في تهجي الكلمات وطلاقة القراءة الشفوية، وحصل ٤٨٪ منهم على درجة صفر و٢٦٪ لم يتقنوا مهارات القراءة و١٨٪ افتقروا لمهارات فهم القراءة. في المقابل، كان استيعاب الطلبة أقوى إلى حد ما حيث نجح ٨٩٪ منهم.

تقام امتحانات التخرج الوطنية في نهاية المرحلة الابتدائية (الصف السادس)، والمتوسطة (الصف التاسع) والمرحلة الإعدادية (الصف الثاني عشر) وقد أظهرت انخفاضا كبيرا في معدلات النجاح بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٧. و هناك بيانات محدودة متاحة حول التحصيل التعليمي. إذ أظهر تقييم القراءة للصف الأول لعام ٢٠١٢ وتقييم الرياضيات للصف الأول أن ٥٣٪ من طلبة الصف الثاني و٢٩٪ من طلبة الصف الثالث في العراق، بعد قراءة نص مناسب للعمر، لم يتمكنوا من الإجابة على سؤال قراءة واستيعاب واحد. إذ كان العراق الأضعف في مهارة الاستيعاب، يليه مصر والأردن. توجد فجوات في التعلم المبكر لجميع الطلبة تقريبا، وليس فقط لمن كان أداؤهم ضعيفا. تستمر هذه المعاناة لبناء المهارات الأساسية في وقت مبكر من الحياة وتساهم في رفع معدلات الأمية (٤٤٪) والبطالة (١٧٪) بين الشباب العراقي (البنك الدولي، ٢٠٢١).

ومن بين الأطفال النازحين واللاجئين والعائدين، أتقن ٤٨٪ فقط من المتعلمين البالغين ١٤ عاما الذين شملهم الاستطلاع مهارات القراءة والكتابة والحساب الأساسية، و ٥٪ فقط من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٨ و ٩ سنوات كانوا قادرين على القراءة وحل مسائل الرياضيات في الصف المناسب في حين أن ٤٥٪ ممن هم بعمر ٨ سنوات لم يتمكنوا من التعرف على أربعة أحرف عربية على الأقل من أصل عشرة أحرف مطلوبة (UNICEF، ٢٠١٩).

أدى إغلاق المدارس لمدة طويلة خلال جائحة كورونا إلى تفاقم أزمة التعليم في العراق. وتخمن تقديرات البنك الدولي أن متوسط سنوات الدراسة للتعلم ستنخفض بخسارة تعلم نحو ٠,٩ سنة – عن الأساس البالغ ٤,٠ كمتوسط لسنوات للتعلم. ويرجع ذلك إلى التسرب من المدرسة وأوجه القصور في جودة حلول التعلم عن بُعد أثناء الجائحة (البنك الدولي، ٢٠٢١). من المرجح أن يكون فقدان التعلم ملحوظا أكثر بين ٧,٤ مليون طالب مهمش في المستويات الابتدائية والثانوية والجامعية ممن لم تكن لديهم الوسائل لتحصيل التعلم عن بعد الذي توفره وزارة التربية من خلال منصتيها على الإنترنت 'newton' و'e-parwarda'. (OCHA, ٢٠٢٠).

رغم تنوع الدورات المهنية المقدمة في التعليم الإعدادي، إلا أنها لا تلبي احتياجات سوق العمل. ورغم الطلب المتزايد على الموظفين المهرة في مجال تكنولوجيا المعلومات في سوق العمل، لكن في العام ٢٠١٧-٢٠١٨ لم يكن هناك سوى ١٠ مدارس مهنية للحاسوب وتكنولوجيا المعلومات في العراق يلتحق بها نحو ٢٠٠٠ طالب. وقد ارتفعت نسبة الالتحاق باختصاصات تكنولوجيا المعلومات بشكل كبير خلال الجائحة لتصل إلى ١٨٠٠٠ طالب في عام ٢٠٢١. و أظهر مسح سوق العمل الذي تم عام ٢٠١٧ (اليونسكو، ٢٠١٧) أن الدورات التدريبية المقدمة في المدارس المهنية لا تزود الطلاب بمهارات البناء المطلوبة في سوق العمل الخاص بالبناء.

تقدم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التوجيه والإرشاد المهني لخريجي الجامعات من خلال استحداث ٣٥ شعبة للتأهيل والتوظيف في الجامعات الحكومية لبناء المهارات لطلبة المراحل المنتهية والخريجين وتنمية قدراتهم لمساعدتهم لتلبية متطلبات سوق العمل إذ يميل الطلبة الذكور الى احتكار فرص العمل وإن فرص العمل للطالبات محدودة.

٤-٣ إدارة النظام التعليمي

تشكل القوى العاملة في التعليم نحو ٢٠٪ من إجمالي موظفي القطاع العام، منهم ١٢٪ جزء من القوى العاملة غير الجامعية (البنك الدولي، ٢٠٢١). ولا يعد التعليم استثناءً من سوء ممارسات التوظيف بالقطاع العام الذي يعاني من التوظيف غير الخاضع للرقابة والتوظيف العشوائي وممارسات الفساد في الرواتب. و يشير تقرير مراجعة النفقات العامة PER ٢٠٢١ الصادر عن البنك الدولي إلى أنه «بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٩، ارتفع عدد الموظفين في وزارتي التربية والتعليم العالي من ٢٥٠ ألف إلى ٧٧٢ ألف موظف (١٨٧٪). وفي ٢٠١٩-٢٠٢٠، كان هناك نحو ٤٤٠ ألف معلم تدريسي في مؤسسات التعليم العام كما هو موضح في الجدول ٥.

في المتوسط، تشغل الإناث كل وظيفة تدريسية ثانية من المرحلة الابتدائية إلى مستوى التعليم العالي.

١٠ تكونت عينة الدراسة من ٥٤ مدرسة بإجمالي ١١٥٣ طالب وطالبة في المحافظات التالية: الانبار وبغداد وكربلاء وميسان والنجف وواسط.

الجدول ٦:
عدد المعلمين في كل مراحل التعليم الحكومي، ٢٠١٧-٢٠١٨؛ ٢٠١٩-٢٠٢٠

	قبل الابتدائي	الابتدائي	المتوسط	الإعدادي	المهني	الجامعي
عدد الملاكات التدريسية (القطاع العام) ٢٠١٧-٢٠١٨	٥,٩٥٢	٢٧١,٥٩٧	٩٥,٠٤٠	٥٨,٤١٦	١١,٢٤٥	٤٢,٩٢٥
٪ ريف	٪٢,٩	٪٣٥,٤	٪٢٥		٪٢٥,١	٪١٠٠
٪ إناث	٪١٠٠	٪٦٥,٩	٪٤٢,٥	٪٤٦,٤	٪٥٦	٪٤٥,٣
عدد الملاكات التدريسية (القطاع العام) ٢٠١٩-٢٠٢٠	٦,١٩٠	٢٦٨,٣١٢	٦٨,٣٢١	٣٤,٣٦٢	١٠,٧٤١	٥٠,٧٠١
٪ إناث	٪١٠٠	٪٥٦,٧	٪٥٦,٨	٪٤٧,٨	٪٤٦,٥	

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠١٨.

٣-٤-١ ادارة المعلمين

تتكون القوى العاملة التعليمية في التعليم العام من ٤٨٥,٢٠٧ معلمين/مدربين إذ تبلغ نسب المعلمين للصفوف في المرحلة الابتدائية ١,٧:١ لغاية ٢٠١٨-٢٠١٩. وهذا يعني أنه لكل ١٠ معلمين هناك ٧ معلمين غير مخصصين لصف معين. وقد يكون هذا بسبب الأعداد الكبيرة من المعلمين الفضائيين أو الوهميين[١١] بالإضافة إلى ممارسات إدارة الموارد البشرية التي لا تستثني الموظفين المجازين (إجازة الأمومة أو الإجازة الدراسية) من كشوف رواتب وزارة التربية. كما تظهر بيانات الجهاز المركزي للإحصاء أنه تم تعيين بعض المعلمين في المرحلة الابتدائية لتدريس مواضيع محددة، مما يخلق أوجه قصور إضافية. وفي قت كتابة هذا التقرير، لم تكن هناك معلومات دقيقة عن عدد المعلمين الوهميين في التعليم الابتدائي. أما نسب الصفوف للمعلمين في المستوى الثانوي فيبلغ ٢,٢:١ وتشير المستويات العالية لنسب المعلمين إلى إهدار كبير للموارد العامة.

في المدارس المهنية، بلغت نسب الطلبة للأقسام ١٩ في المتوسط على الرغم من اختلاف النسب عبر التخصصات.و تمتلك المدارس المهنية الزراعية أدنى نسبة طلبة للأقسام حيث يوجد ١٦ طالباً لكل قسم في المتوسط بينما تكون صفوف القسم أكبر قليلاً حيث تضم ٢٠ طالبًا لكل قسم في مدارس الفنون والمدارس المهنية التي تقدم دورات الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات.

وبشكل عام، ظلت أحجام الصفوف الدراسية ونسب الطلبة ازاء الملاكات التعليمية والصفوف ثابتة على مدار السنوات الخمس الماضية، ولم تظهر أي تغييرات كبيرة على الرغم من الزيادة في أعداد المدارس خلال المدة نفسها،و يمكن أن تؤدي أحجام الصفوف الكبيرة إلى صعوبة استخدام طرق تدريس معينة وإدارة الصف، وبذلك تؤثر سلبا على تعلم الطلبة. ومع ذلك، فإن العدد أكبر بشكل هامشي فقط وضمن ما يمكن للمعلم الماهر أن يديره. ويتناقص عدد الطلبة في كل مدرسة ببطء من ٢٩٤ في ١٥/٢٠١٤ إلى ٢١٥ في العام الدراسي الماضي، الأمر الذي يجب أن يحسن قدرة إدارات المدارس في الإشراف على الطلبة. كما تحسن الوضع فيما يتعلق بالمكتبات وورش العمل حيث تمت إضافة منشآت إضافية على مدار مدة الخمس سنوات لتخفيض نسب الطلبة إلى الموارد إلى ٥٠٧ من ٦١٣ للمكتبات وإلى ٨٠ من ٩٦ لورش العمل.

انخفضت نسبة الطلبة إلى أعضاء هيئة التدريس في التعليم العالي في الجامعات الحكومية. إذ كانت نسب الطلبة إلى التدريسيين في العام الدراسي ٢٠١٧ – ٢٠١٨ أعلى قليلا في الاقسام الانسانية (١٣:١) مقارنة بالأقسام العلمية (٩:١). بينما تبلغ هذه النسبة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (١٨:١). بينما ارتفعت نسبة الطلبة إلى التدريسيين في الجامعات الخاصة في كل من الأقسام العلمية والإنسانية. وكانت نسب الطلبة إلى المدرسين في عام ٢٠١٧/٢٠١٨ أعلى بكثير في أقسام العلوم الإنسانية (٤٩:١) مقارنة مع الاقسام العلمية (١٩:١).

على الرغم من القوة العاملة الكبيرة للمعلمين، يواجه العراق نقصا في المعلمين في المجتمعات الريفية والمهمشة ويعتمد بشكل متزايد على المتطوعين غير المدربين لإبقاء المدارس مفتوحة خاصة في المخيمات ومناطق العائدين. والنقص في المعلمين هو نتيجة لعدة عوامل، تشمل عدم القدرة على تنفيذ السياسة التي

١١ رغم أنه لا توجد بيانات دقيقة حتى الآن عن الموظفين الفضائيين أو الوهميين في قطاع التعليم، اكتشفت اللجنة المالية في البرلمان العراقي أن ١٥٠ ألفًا حصلوا على رواتب مزدوجة في القطاع العام في عام ٢٠٢٠ (المسلة، ٢٠٢٠). وقد قدرت اللجنة في السابق أن عدد العمال الوهميين يتراوح بين ٢٠٠٠٠٠-٣٠٠٠٠٠.

تتطلب من المعلمين خدمة حد أدنى إلزامية من السنوات في المجتمعات الريفية أو المحرومة. وقد تم إعاقة التخصيص الفعال للمعلمين بسبب نزوح المعلمين نتيجة انعدام الأمن؛ ويمثل تخصيص معلمات للمدارس المختلطة في المرحلتين المتوسطة والإعدادية تحديًا بسبب القيود المفروضة على الإناث في المرحلة الثانوية؛ وهناك فائض في عدد الخريجين في تخصصات لا تحتاجها وزارة التربية وندرة في عدد الاختصاصات المطلوبة.

بالإضافة إلى أوجه القصور الموضحة، أدى أحدث إعلان عن إيقاف التعيينات والتغيير في سن التقاعد من ٦٣ إلى ٦٠، إلى قيام وزارة التربية باللجوء إلى توظيف معلمين متعاقدين من بين خريجي كليات التربية والكليات الأخرى والتي تشمل الآن مدة تدريس إلزامية كجزء من السنة الرابعة في كلية التربية لمعالجة العجز في أعداد المعلمين.

٣-٤-٢ الملاكات غير التدريسية

على المستوى الوطني، نجد أن ٢٨٪ من الملاكات غير تربوية (أي من غير الملاكات التدريسية)، فهم إما يعملون في المدارس أو مديريات التربية أو في مقر وزارة التربية. وتتفاوت نسب هؤلاء عبر المحافظات حيث سجلت أعلى نسبة في محافظة نينوى (٥٢٪) تليها ميسان (٤٣٪) والأنبار (٣٧٪).

أما في التعليم العالي، فنجد أن ٥٠٪ من نحو ٤٥,٠٠٠ من القوة العاملة ليسوا من أعضاء هيئة التدريس.إذ تشكل النسب المرتفعة من الكوادر غير التدريسية عبئا ماليا كبيرا على قطاع التعليم وتساهم في أوجه القصور الداخلية.

٣-٤-٣ نسبة الطلبة الى المعلمين

أدى التوزيع غير الكفوء للمعلمين إلى زيادة نسبة الطلبة إلى المعلمين خلال السنوات الماضية حيث ظهرت أكبر زيادة في المستوى الابتدائي (من ١: ١٨ في ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى ١:٢٦ كمتوسط وطني حتى عام ٢٠١٧/٢٠١٨). تبلغ نسبة الطلبة إلى المعلمين في التعليم قبل الابتدائي ١:٢٩ و ١:١٨ في المرحلة الثانوية لغاية ٢٠١٧/٢٠١٨. وفي التعليم العالي، تتراوح نسب الطلبة إلى الاستاذ في الاقسام الزراعية (١:٥) الى (١:٢٧) في المعاهد التقنية

٣-٤-٤ إدارة التعليم وقيادته في المستويات شبه المركزية

في إطار الإصلاح اللامركزي الذي بدأ في عام ٢٠٠٥، تقوم الجهات التعليمية على المستويات شبه المركزية والمدارس بوظائف إدارية ومالية وتعليمية وقانونية مختارة[١٢]. وتشمل التحديات الرئيسية التي لا تزال قائمة على المستوى التنظيمي: غياب نظام مالي لامركزي لتأمين نفقات التنفيذ الأساسية وندرة الموارد المادية والمعدات، بما في ذلك أجهزة الكمبيوتر ومعدات المكاتب والنقل والبنية التحتية. تفتقر الأدوار والمسؤوليات للمديريات العامة للتربية بالمحافظات إلى الوضوح بما في ذلك شكل التوصيف الوظيفي وهياكل التقدم الوظيفي القائمة على الأداء. كما يفتقر التخطيط التربوي وإعداد الموازنات والإدارة إلى التوجه الواضح وآليات التنسيق والاتصال، بما في ذلك حلقات التغذية الراجعة لتصحيح عمليات التخطيط والإدارة المفقودة وتحسينها، ولا يزال الافتقار إلى الشفافية والمساءلة تحديًا شاخصاً.

بعد مبادرة تجريبية في السنوات الأخيرة، بدأت وزارة التربية في الارتقاء بطرق الإدارة القائمة على المدرسة لتعزيز القيادة المدرسية الفعالة والمشاركة المجتمعية في إدارة المدرسة. حتى عام ٢٠٢١، تم تدريب من ١٥٠٠ مدرسة على تطبيق الإدارة القائمة على المدرسة الذي يجمع بين سلسلة من الأساليب العملية لتحسين نتائج التعلم وضمان بيئة تعليمية آمنة وصحية من خلال شمول المديرين ومعاونيهم و الملاكات التدريسية وممثلي المجتمع وأولياء الأمور. وتقوم المدارس بإجراء تقييم ذاتي على ٢٥ معيار محدد لقياس الأداء المدرسي.

١٢ يشمل ذلك التعاقد وتجديد العقود للموظفين المعينين بشكل مؤقت، وإعداد خطط التدريب، والموافقة على نقل الموظفين، وإدارة الحوانيت المدرسية (الوظائف الإدارية)؛ إعداد الميزانيات التشغيلية والاستثمارية، وتحويل الأموال ضمن أبواب الميزانية السنوية، وصرف المنح الطلابية (الوظائف المالية)؛ إعداد الخطط، وبناء المدارس وصيانتها، وتنفيذ قانون التعليم الإلزامي، والاستثمارات في التعليم قبل الابتدائي، وتعزيز دور مجالس الآباء والمعلمين، وإدارة المعلومات والبيانات التعليمية، ورسم الخرائط المدرسية، والتنسيق والتعاون مع المنظمات غير الحكومية، وفتح وإغلاق ودمج / فصل وتسمية المدارس (وظائف تعليمية)؛ وقبول وإدارة التبرعات وحيازة الأراضي للأغراض التعليمية (الوظائف القانونية).

الفصل الرابع

الرؤية، والرسالة، والاتجاهات الاستراتيجية

٤-١ الرؤية والرسالة

تشكل الاستراتيجية الوطنية العراقية للتربية والتعليم للأعوام ٢٠٢٢-٢٠٢٣ جزءا من جهد حكومي واسع النطاق لتحسين نوعية الخدمات العامة وكفاءتها المقدمة لتصل إلى جميع العراقيين. وينعكس أثر هذا الجهد في خطة التنمية الوطنية (٢٠١٨-٢٠٢٢):

إرساء أسس دولة تنموية فاعلة ذات مسؤولية مجتمعية.

وللمساهمة في هذا التحول، يسترشد نظام التعليم برؤيةٍ طموحةٍ لقطاع التعليم في العراق، إذ تمت صياغتها مع الاخذ بالحسبان الرؤية الشاملة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد، وقوانين التعليم في جمهورية العراق، بما في ذلك توفير التعليم الأساسي الإلزامي المجاني، والتزامات العراق الدولية في مجال التعليم وفقاً للهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة، الذي يؤكد على:الوصول المتكافئ للتعليم الجيد الذي يزود الشباب بالمهارات المطلوبة في مجتمع المعرفة في القرن الحادي والعشرين، ويتيح لهم المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في العراق.

يمكن تلخيص هذه الرؤية كما يلي:

التطلع إلى نظام تعليمي ملتزم بالقيم، ويوفر فرص تعلّم مستدامة ومبتكرة وذات جودة عالية للجميع، ويعزز بناء مجتمع المعرفة ويتوافق مع المعايير العالمية.

ولتحقيق هذه الغاية، تقوم رسالة الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم على:

تعزيز المؤسسات التربوية والتعليمية للشراكة المجتمعية، وبناء أنظمة تعزّز التفكير العلمي والابداعي، وتضمن جودة المخرجات بما يلبّي احتياجات سوق العمل، ويساهم في بناء اقتصاد معرفي متنوع ينسجم مع متطلبات التنمية المستدامة.

٤-٢ القيم الأساسية

تستند الاستراتيجية الوطنية العراقية للتربية والتعليم على ١٢ قيمة أساسية تركز على دور نظام التعليم في التنمية المستقبلية في العراق:

١. الانتماء والمواطنة، وصولا إلى المواطنة العالمية.
٢. احترام التنوع وقبول الآخر.
٣. العدالة.
٤. الشفافية.
٥. النزاهة والحياد.
٦. الشراكة المجتمعية.
٧. التوافق مع احتياجات المجتمع العراقي والتنمية الاقتصادية المستدامة.
٨. التميز وتقديم الخدمات عالية الجودة.
٩. العمل الجماعي.
١٠. الحرية الاكاديمية.
١١. التنافسية.
١٢. التعلم مدى الحياة والتطوير المستمر للقائمين على خدمات التعليم.

٤-٣ الاتجاهات الاستراتيجية

لتحقيق الرؤية المذكورة في أعلاه، يهدف قطاع التعليم، بقيادة وزارة التربية، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وبالتعاون الوثيق مع الوزارات المعنية، والمجتمعات والشركاء الخارجيين، إلى العمل صوب تحقيق الأهداف الاستراتيجية الخاصة بالقطاعات الفرعية الثلاثة، وعلى النحو المبين في أدناه.

الأهداف الاستراتيجية بحسب القطاعات الفرعية:

- ضمان توفير تعليم جيد للجميع، مستويات التعليم العام كافة.
- ضمان توفير تعليم وتدريب تقني ومهني (TVET) عالي الجودة ويلبي احتياجات سوق العمل (التعليم والتدريب التقني والمهني).
- تطوير منظومة تعليمية فائقة الجودة تشجع على المشاركة الواسعة من خلال مسارات تعليمية متعددة تتمتع بالكفاءة والفعالية، من أجل التميز في التعليم والتعلم والبحث العلمي والخدمات المجتمعية من شأنها تحقيق نهضة شاملة في العراق (التعليم العالي).

المواضيع الرئيسة عبر القطاعات الفرعية الثلاثة هي:

- ضمان الحصول المتكافئ على التعليم والتدريب.
- تحسين النوعية والمواءمة للتعليم والتدريب وتقوية الصلات بسوق العمل.
- تحسين حوكمة التعليم، بما في ذلك تنمية الموارد البشرية وتخطيط التعليم والإدارة.
- تحسين الموارد البشرية والإدارة المالية، لتقديم أفضل للخدمات، ومنح قيمة أعلى للمال.

يقدم الشكل ١١ لمحة عن الاستراتيجيات الواسعة النطاق لهذه القطاعات الفرعية، والمؤشرة على أنها ركائز:

تعتمد الاستراتيجيات المحددة على قرارات السياسة والتخطيط والبرمجة الأخيرة التي أعدتها وزارة التربية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وتتسق معها. وفي سياق الأهداف الإستراتيجية العليا للقطاعات الفرعية، تركز **الاستراتيجية** على العديد من العوامل الشاملة، بما في ذلك الجنس (النوع الاجتماعي)، والتقسيمات الريفية/الحضرية، والأطفال والشباب المتأثرين بالصراع، وانعدام الأمن، فضلا عن الفقر. كما تعالج البرامج المقترحة مواطن الضعف لدى الأطفال والشباب في العراق. حيث تم تصنيف مؤشرات الأداء الرئيسية بحسب الجنس (النوع الاجتماعي)،

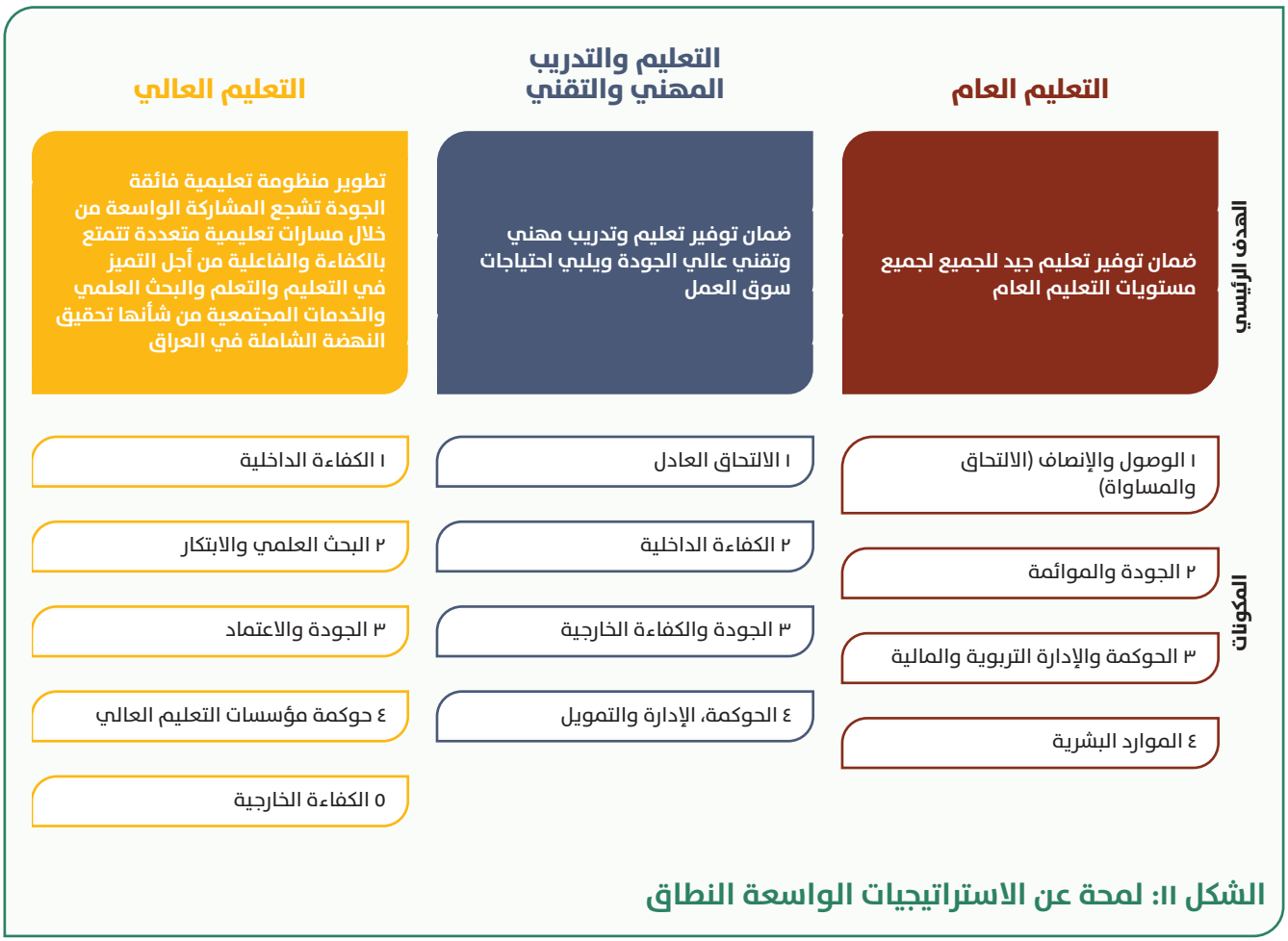

الشكل ١١: لمحة عن الاستراتيجيات الواسعة النطاق

والفئات الأخرى لمساعدة وزارتي التربية والتعليم العالي والبحث العلمي على تحديد مصادر الضعف والحرمان ومعالجتها.

كما تقترح الاستراتيجية أيضا برامج لمعالجة آثار الأزمات السابقة والحالية، بما فيها اغلاق المدارس لمدة طويلة نتيجة لفايروس كورونا، وأزمة النزوح، وتدمير البنى التحتية للتعليم، و الاحتياجات النفسية- الاجتماعية للمتعلمين. كما تحدد الاستراتيجية، فضلا عن ذلك، أماكن مادية محددة لتعزيز المرونة في النظام التعليمي من خلال مأسسة التخطيط والاستجابة للأزمات.

الفصل الخامس

أولويات السياسة والأهداف الاستراتيجية والبرامج ذات الأولوية

يلخص هذا الفصل أسس الاستراتيجية الوطنية العراقية للتربية والتعليم للأعوام ٢٠٢٢-٢٠٣١، ويصف أولويات السياسة، والاستراتيجيات، وأولويات البرامج ذات الصلة بالتعليم العام والتعليم والتدريب المهني والتقني والتعليم العالي. ويتكون كل برنامج ذو أولوية من عدة برامج فرعية. ويمكن فهم مصطلح «**البرنامج ذي الأولوية**» على أنه مجموعة من البرامج الفرعية التي تهدف إلى تحقيق هدف البرنامج نفسه. إذ تعد بعض البرامج ذات الأولوية أكثر تعقيداً من غيرها لأن التحدي الذي تعالجه يكون إما أكثر أهمية و/أو تقف خلفه مجموعة متنوعة من الأسباب.

لقد بني تحديد أولويات السياسة وتطوير الاستراتيجيات والبرامج ذات الأولوية على تحليل شامل لأداء قطاع التعليم أجري عام ٢٠٢٠، ما أدى إلى تحديد التحديات ذات الأولوية. وأعقب ذلك تطوير أشجار مشكلات مخصصة لكل قطاع فرعي من القطاعات، وفرت كل شجرة منها لمحة عن جميع الأسباب والآثار المعروفة المتعلقة بهذه التحديات ذات الأولوية. بعد ذلك، قام كل فريق قطاع فرعي بإعداد شجرة حلول/أهداف من خلال تحويل العبارات السلبية التي تشكل شجرة المشكلة إلى بيانات إيجابية. وفي الخطوة التالية، تم تحليل أشجار الحلول/الأهداف الأهداف لتحديد الصلات بين التعليم العام والتعليم والتدريب الفني والمهني والتعليم العالي وتقويتها.

يصف هذا الفصل نتيجة هذا العمل، من خلال عرض نسخة موجزة من أشجار الحلول/الأهداف بعد تسليط الضوء على التحديات الرئيسة التي يواجهها كل قطاع فرعي بدءاً من ٢٠١٨-٢٠١٩ إلى الآن، في العام ٢٠٢١، لم تغير جائحة كورونا طبيعة هذه التحديات، لكنها على الأرجح قامت بتعميقها. ففي ظل غياب الوضوح الكامل حتى الآن بشأن آثار تدابير احتواء وباء فايروس كورونا (أي حالات اغلاق المدارس لمدة طويلة) على الوصول إلى التعليم والجودة والحوكمة، تتوقع الحكومة العراقية خسارة في التعلم، وربما معدلات تسرب أعلى، لا سيما بين أوساط المتعلمين الأكثر تهميشاً.

- يعتمد التنفيذ الناجح للاستراتيجية الوطنية العراقية للتربية والتعليم على سلسلة من العوامل، بما في ذلك مدى صحة الاستراتيجيات والبرامج المقترحة ولكن يعتمد أيضاً على:
- توفر الموارد المالية المطلوبة وتوفيرها بصورة فعالة، والفعالية والشفافية في استخدامها.
- توفر موارد بشرية ملتزمة وماهرة على المستويين المركزي واللامركزي (المحافظات) للإدارة التعليمية، والادارة المدرسية.
- قدرة هذا الملاك الوظيفي على المشاركة في الإصلاحات التي يتطلبها تحقيق الاستراتيجية الوطنية العراقية للتربية والتعليم. وهذا الأمر سيتطلب قيام الكثير منهم بتغيير عاداتهم المتأصلة في العمل.
- التنسيق الفعال ومواءمة الجهود بين وزارة التربية، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والوزارات الأخرى، بما في ذلك وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ووزارة المالية، ووزارة التخطيط، و كذلك الشركاء الخارجيون والقطاع الخاص.
- استدامة الالتزام السياسي برؤية الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم وبأهدافها طويلة الأمد.
- وجود رصد وتقييم منتظم واستعداد صناع القرار ومنفذيه الى التعلم من ممارسات الرصد والتقييم هذه.

١-٥ التعليم العام

يشمل التعليم العام عامين قبل الدراسة الابتدائية (الروضة) صعوداً حتى التعليم الإعدادي (المسار الأكاديمي). وعلى الرغم من وجود زيادة كبيرة في الوصول إلى التعليم العام خلال العقد الماضي، تبقى مستويات إكمال التعليم منخفضة، ويبقى عدم المساواة في الوصول إلى التعليم تحدياً رئيساً. لا تهدد الأزمات الأخيرة، بما في ذلك وباء كورونا، الوصول إلى التعليم فحسب، وإنما تفاقم تدهور الإنجازات التعليمية، لا سيما بين الأطفال والشباب الأكثر تهميشاً.

وتلخص القائمة أدناه أبرز التحديات التي تواجه التعليم العام:

على الرغم من وجود زيادة كبيرة في الحصول على التعليم الأساسي خلال العقد الماضي، تبقى مستويات الإكمال منخفضة

- على الرغم من النمو الكبير في الالتحاق بالتعليم قبل الابتدائي (أي رياض الأطفال)، يبقى الالتحاق الاجمالي منخفضاً بنحو ١٠٪ بالنسبة للصف الاول في رياض الأطفال عام ٢٠١٨-٢٠١٩.
- على الرغم من معدل الاستيعاب الإجمالية الأولية البالغة ١٢٢٪ في الصف الأول الابتدائي في العام الدراسي ٢٠١٨-٢٠١٩، لم يلتحق جميع الأطفال بالتعليم الابتدائي. ويأتي ارتفاع معدلات الالتحاق الاجمالي من عودة الأطفال الأكبر من السن القانونية إلى المدرسة للتعويض عن فرص التعليم الضائعة أثناء الحرب على داعش، فضلا عن أعداد كبيرة من الطلاب دون السن القانونية، أو الذين تجاوزوا السن القانونية.
- على الرغم من كون التعليم الابتدائي إلزاميا بحسب الدستور العراقي، لم يكمل إلا ثلاثة أرباع التلاميذ (أي نحو ٧٥٪) مرحلة الدراسة الابتدائية في ٢٠١٨-٢٠١٩.
- يبلغ معدل الالتحاق بالمستوى المتوسط ٨٥٪ (معدل الالتحاق الاجمالي). لم يدخل الى التعليم الإعدادي في العام الدراسي ٢٠١٨-٢٠١٩ إلا نصف الطلاب الذين أكملوا مرحلة الدراسة المتوسطة.
- تبقى معدلات الإكمال في نهاية المرحلة الاعدادية منخفضة رغم أنها تضاعفت أكثر من ثلاث مرات بنحو ٤٠٪ في ٢٠١٨-٢٠١٩ بالمقارنة مع ١٣٪ في ٢٠٠٩-٢٠١٠.

على الرغم من التقدم المحرز، يبقى غياب الوصول المتساوي إلى التعليم تحدياً.

- تتأثر التباينات الكبيرة في الحصول على التعليم على الفتيات والمتعلمين الريفيين وأطفال الأسر الفقيرة، بشكل غير متناسب.
- تم إحراز تقدم في المساواة بين الجنسين، ولا سيما في التعليم الابتدائي حيث تحصل الفتيات على التعليم في الوقت الحالي تقريباً بالوتيرة نفسها التي يحصل فيها الأولاد على التعليم. وتتسع الفجوة بين الجنسين بصورة ملحوظة في المرحلة المتوسطة، بينما تقل الفجوة في المرحلة الإعدادية بسبب ارتفاع معدلات التسرب بين الأولاد.
- يبقى العدد المرتفع للأطفال والشباب خارج المدرسة (OOSC) تحدياً رئيساً، فقد بلغ عدد المتسربين أكثر من مليوني طفل وشاب الذين تتراوح اعمارهم بين ٦ و١٧ اعتبارا من عام ٢٠١٨.
- تعد برامج التعليم غير الرسمي المصممة لتسريع التعلم، و (إعادة) دمج الأطفال خارج المدرسة والمتسربين، غير كافية لاستيعاب العدد الحالي من الأطفال خارج المدرسة، والتي من المتوقع أن تنمو بالنظر إلى التحديات من حيث التقدم والإكمال.

أدت الأزمات الأخيرة إلى مفاقمة تدني إنجازات التعلم، لا سيما للأطفال والشباب الأكثر تهميشاً

- في معدل عام ، يتلقى الأطفال في العراق ٤ سنوات فقط من التعلم الفعلي (السنوات الدراسية المعدلة بحسب التعلم) بحلول الثامنة عشرة من العمر، حيث أن سنوات الدراسة الفعالة أقل بنسبة ٤٠٪ من سنوات الدراسة الفعلية التي تبلغ نحو ٦,٩ عاما، كمعدل في العراق (البنك الدولي ٢٠١٨).
- من المحتمل ان تؤدي مدة الإغلاق المطولة للمدارس أثناء وباء كورونا إلى المزيد من فقدان التعلم، ومن المتوقع أن يصل إلى ٠,٩ سنة تعلم معدلة[١٣].

هدر الموارد العامة بسبب انعدام الكفاءة الداخلية

- واحدة من أبرز هواجس التعليم العام هي معدلات الرسوب المرتفعة التي تصل إلى ذروتها في الصف الخامس، حيث يرسب طالب واحد من بين كل أربعة طلاب، عاما واحدا قبل الامتحان الوزاري لشهادة الابتدائية[١٤]، ثم مرة أخرى في العام الأخير من المرحلة المتوسطة (الصف التاسع) بنسبة ٤١٪، وفي السنة الإعدادية الأخيرة (الصف ١٢) بمعدل رسوب ٣٧٪. أما رسوب الفتيات فيكون بمستويات أقل من الأولاد.
- واعتبارا من العام الدراسي ٢٠١٨-٢٠١٩، كان معدل المعلمين إلى الصفوف ١,٧:١ في التعليم الابتدائي، و ٢,٢:١ في التعليم الثانوي، وتشير هذه النسب الى عدم فعالية القوى في استخدام وتوزيع المعلمين حيث إن المعلمين الإضافيين لا يؤدون خدمة قيّمة الى النظام. وهذا يمثل عبئا ماديا على النظام التعليمي.

هذا ويبين الشكل ١٢ أدناه الهدف الاستراتيجي للتعليم العام ومكوناته (ركائزه) الاستراتيجية الأربع المقترحة ونتائجها المقصودة والبرامج ذات الأولوية المرتبطة بها.

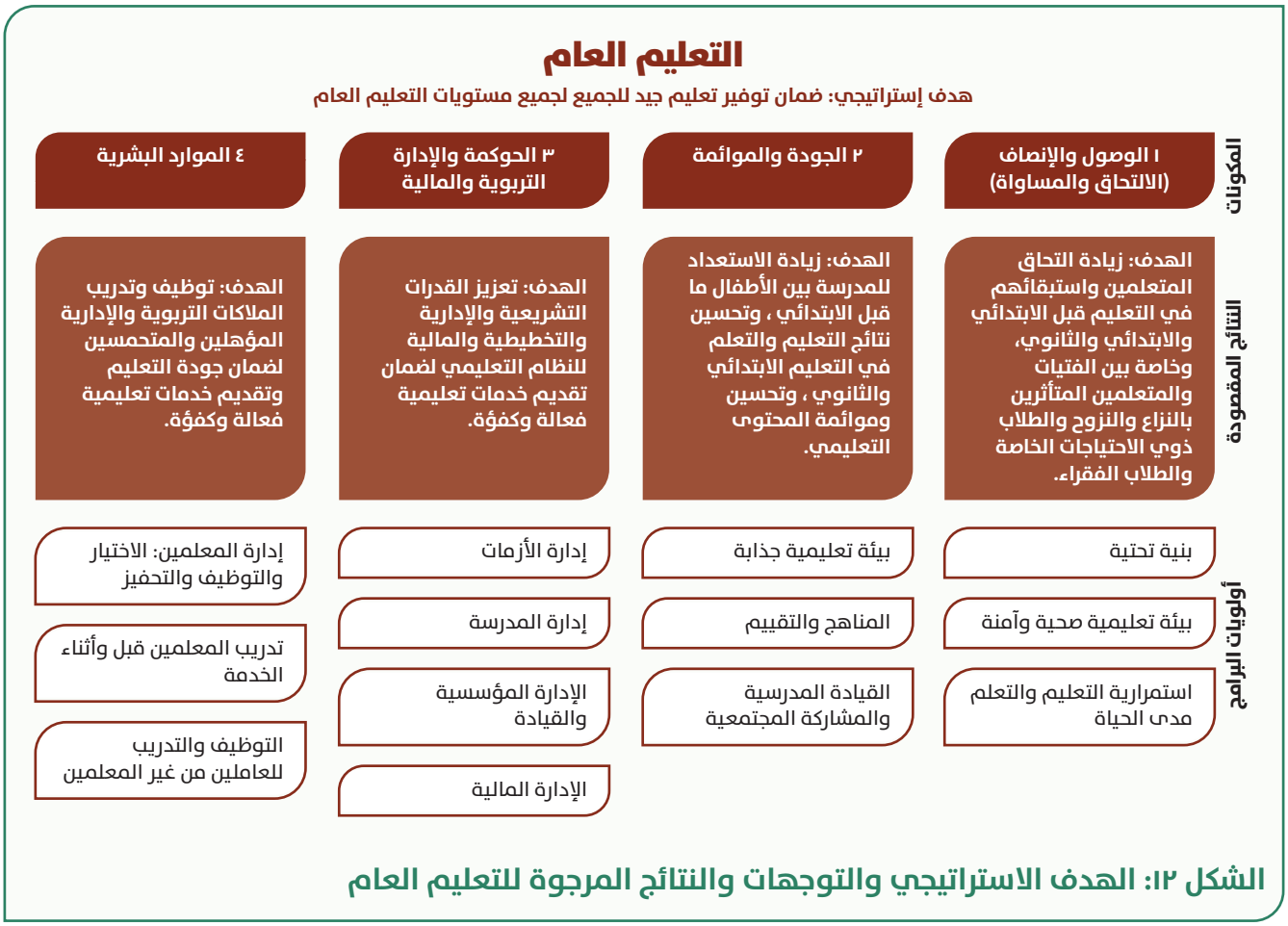

الشكل ١٢: الهدف الاستراتيجي والتوجهات والنتائج المرجوة للتعليم العام

١٣ سيدميك وآخرون (٢٠٢٠). «العراق: هل يمكن أن يعلمنا وباء كورونا كيفية بناء نظام تعليمي أفضل لجميع الأطفال؟». مدونات البنك الدولي (٦ تشرين الثاني ٢٠٢٠). https://blogs.worldbank.org/arabvoices/iraq-can-covid-teach-us-how-build-better-education-system-all-children

١٤ أشار موظفو وزارة التربية إلى أن سبب معدلات الرسوب المرتفعة في الصف الخامس تعود في الغالب الى كونه الصف الأول الذي يتم فيه إجراء الامتحانات التحريرية. وذكر موظفو وزارة التربية أيضاً أن الأدلة القصصية المتواترة تشير إلى أن المعلمين يدفعون بالمتعلمين ذوي المستوى الضعيف إلى إعادة عام واحد، قبل إجراء الامتحانات الوزارية في نهاية المرحلة الابتدائية لزيادة فرصهم في النجاح.

باختصار، يهدف التعليم العام الى العمل نحو أهداف السياسة التالية:

- رفع الاستعداد المدرسي بين أطفال المرحلة الابتدائية، من خلال زيادة الالتحاق بما في ذلك زيادة حصة توفير رياض الأطفال في القطاع العام، والذي يبقى رغم ذلك ثانوياً.
- ضمان تعميم وتأكيد استكمال التعليم الابتدائي قبل النهاية.
- معالجات انعدام الكفاءة الداخلية من خلال تقليص معدلات الرسوب والتسرب.
- تحسين ظروف التعليم والإشراف من خلال تقليص معدل عدد الطلاب إلى كل معلم.
- تقديم دعم أفضل للأطفال ذوي الإعاقة كجزء من شمول جدول أعمال قطاع التعليم.
- الحد من هدر الموارد من خلال تقليل نسبة المعلمين إلى الصفوف، ومعالجة الفجوات لدى المعلم من خلال تحسين مخصصات المعلمين.
- زيادة مشاركة القطاع الخاص في التعليم لتلبية الاحتياجات المتزايدة.
- تحسين العملية التعليمية ونوعية التعليم من خلال الإدارة المستندة الى المدرسة.
- تحسين الحوكمة في الإدارة والإشراف في جميع مستويات إدارة التعليم لتحقيق قيمة أعلى للمال وتحسين أداء القطاع.

تستكشف الأقسام التالية كلاً من المجالات (الركائز) الأربع بالتفصيل، وتقدم أولاً نظرية التغيير، وتفصل أهداف البرامج ذات الأولوية والبرامج الفرعية ذات الصلة. ويتم قياس التقدم المحرز نحو أهداف المجال من خلال سلسلة من مؤشرات الأداء الرئيسة (مؤشرات مستوى النتائج) المبينة في المخططات فضلاً عن مؤشرات مستوى المخرجات المختارة للبرامج ذات الأولوية (انظر الفصل ٦ "مصفوفة النتائج" للحصول على قائمة كاملة بالمؤشرات لكل القطاع الفرعي).

١-١-٥ المجال ١: الوصول والإنصاف

يحتوي المجال ١ على ثلاثة برامج ذات أولوية تسهم في النتيجة المقصودة اعتماداً على نظرية التغيير التالية:

إذا اتسعت البنية التحتية للمدارس بحيث تستوعب العدد المتزايد من الطلاب، وتقلل حالات الدوام المزدوج أو المتعدد، **وإذا** حظي الأطفال والشباب بإمكانية الحصول

المجال الأول: الوصول والإنصاف (الالتحاق والمساواة)

النتيجة المقصودة: زيادة التحاق المتعلمين واستبقائهم في التعليم قبل الابتدائي والابتدائي والثانوي ، وخاصة بين الفتيات والمتعلمين المتأثرين بالنزاع والنزوح والطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة والطلاب الفقراء

مؤشرات الأداء الرئيسية:
- مؤشر النوع الاجتماعي (الذكور/الإناث) لكل مستوى تعليمي
- فجوة معدل الالتحاق الإجمالي الابتدائي والمتوسط حسب المحافظة
- نسبة المتعلمين من ذوي الاحتياجات الخاصة
- معدل الالتحاق الإجمالي في التعليم قبل الابتدائي (الصف ١+٢)
- معدل الالتحاق الصافي والإجمالي لجميع مراحل التعليم
- معدل عدد الملتحقين ببرامج التعليم غير النظامي

أولويات البرنامج	بنية تحتية	بيئة تعليمية صحية وآمنة	استمرارية التعليم والتعلم مدى الحياة
أهداف البرنامج	توسيع البنية التحتية للمدارس على جميع المستويات مع الالتزام بمعايير بناء وإعادة التأهيل المدارس لاستيعاب المزيد من التلاميذ والطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة والفتيات في المستوى الأساسي والمتوسط، وتقليل الفترات المزدوجة / الثلاثية والفصول الدراسية المكتظة	ضمان بيئة تعليمية صحية وآمنة لضمان حصول المتعلمين الأكثر تهميشًا على التعليم	توفير فرص تعليمية رسمية وغير رسمية مرنة للطلاب الذين تجاوزوا السن والمتسربين من الدراسة بسبب الفقر واحتلال تنظيم داعش وفيروس كوفيد -١٩ والأزمات الأخرى
البرامج الفرعية	• بناء مدارس • إعادة تأهيل المدارس • إضافة التسهيلات المدرسية لذوي الاحتياجات الخاصة • الانتقال إلى مدارس الفترات الواحدة	• التغذية المدرسية والتوعية الصحية . • التخصيصات المالية المشروطة للمدارس الابتدائية والمتوسطة • النقل المدرسي وإجراءات السلامة	• التعليم المسرع واللحاق بالركب • تعليم اليافعين • المدارس المسائية وبرامج محو الأمية • التعليم الرقمي والتعليم عن بعد

الشكل ١٣: نظرية التغيير الخاصة بالمجال ١

على بيئة تعليمية صحية وآمنة، و**إذا** تمتع الأطفال والشباب بإمكانية الحصول على فرص التعلم المرنة، **حينها** سيزداد الالتحاق والاحتفاظ بالمتعلمين في التعليم قبل الابتدائي، والابتدائي، والثانوي، وكذلك في برامج التعليم غير الرسمي، لا سيما بين الفتيات والمتعلمين المتأثرين بالصراع والنزوح، والطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة، والطلاب الفقراء.

البنية التحتية

ثمة حاجة إلى استثمار كبير في البنية التحتية (البناء وإعادة التأهيل) لاستيعاب العدد المتزايد من الطلاب، بما في ذلك التعليم قبل الابتدائي، وللحد من حالات الدوام المزدوج والثلاثي، لأن الصفوف المتعددة الدوام (النوبات) عامل اساسي يسهم بدرجة كبيرة في انخفاض جودة التعليم، بسبب تقليص وقت التواصل بين المعلمين والطلاب، وندرة الموارد (على سبيل المثال المكتبات، الخ). ولتعزيز الحصول على التعليم بين المتعلمين من ذوي الاحتياجات الخاصة سيتم تجهيز المرافق أو المنشآت المدرسية ببنية تحتية ملائمة لذوي الاحتياجات الخاصة.

تحتاج الخطط التشغيلية المستمدة من الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم ٢٠٢١-٢٠٣١ إلى النظر في طرائق ابداعية لتوسيع نطاق مشاريع البناء وإعادة التأهيل، مثل تقديم المدارس منخفضة التكلفة لتلبية الاحتياجات العاجلة.

يتوفر مزيد من المعلومات حول حجم الاستثمار في البنية التحتية في الفصل ٦ (التكلفة والتمويل) والفصل ٧ (مصفوفة النتائج).

البيئة التعليمية الصحية والآمنة

للحد من التفاوتات بين المتعلمين، يقدم المجال ١ سلسلة برامج فرعية لتحفيز (إعادة) الالتحاق بالمدارس والبقاء فيها، ولا سيما بين الفتيات والمتعلمين المتأثرين بالصراع والنزوح، والإعاقة والفقر. وتشمل هذه البرامج، بين جملة من الأمور، توسيع نطاق البرنامج الوطني للتغذية المدرسية، ليصل الى جميع تلاميذ المرحلة الابتدائية في المدارس الحكومية، وأغلب الطلاب من الفئات الضعيفة الذين يلتحقون برياض الأطفال بحلول عام ٢٠٣١. ولزيادة الالتحاق بالتعليم الابتدائي، تهدف وزارة التربية إلى تحسين الوعي بالدور الإيجابي الذي تؤديه تنمية الطفولة المبكرة بين المجتمعات. ويهدف النقل المدرسي، والسلامة المدرسية إلى ضمان حصول المتعلمين في المناطق الريفية والمناطق المتأثرة بغياب الأمن، والمخاطر الطبيعية، على بيئة تعليمية آمنة. وتخطط وزارة التربية أيضاً الى استكشاف القدرة على تحمل التكاليف والجانب العملي الخاص بتوفير التحويلات (الدفعات) النقدية المشروطة للمتعلمين المهمشين، والتي من المحتمل أن تكون مرتبطة بحزم الرعاية الاجتماعية التي تقدمها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

وتشكل هذه السلسلة من التدخلات جزءاً من الاستراتيجية العامة لوزارة التربية لمعالجة أوجه عدم الكفاءة الداخلية المتفشية، والتي تعيق إكمال الطلاب لدورتي التعليم الابتدائي والثانوي، بما في ذلك مستويات الرسوب العالية وانخفاض معدلات الالتحاق بين الفتيات، وأطفال المناطق الريفية، واطفال الأسر الفقيرة، وارتفاع مستويات الأطفال خارج المدرسة بصورة عامة. وتشمل الاستراتيجيات الأخرى الرامية إلى الحد من معدلات الرسوب العالية إدخال سياسات تنظيمية جديدة تحد من الرسوب وزيادة عدد المقاعد المتاحة في مراحل التعليم التالية، وزيادة عدد الطلاب الذين يختارون الالتحاق بالتعليم الإعدادي المهني على النحو الموضح في الفقرة ٥,٢.

مواصلة التعليم والتعلم مدى الحياة

تهدف وزارة التربية إلى توفير فرص تعلم مرنة للأطفال والشباب غير الملتحقين بالمدارس، أو المعرضين لخطر التسرب، من خلال تعزيز برامج التعليم غير الرسمي الحالية. حيث تعمل وزارة التربية بصورة وثيقة مع شركاء خارجيين لسد الثغرات الموجودة في توفير برامج التعليم غير الرسمي، والتي تحدث في الغالب وفي وقت ما بعد الظهر أو المساء، بما في ذلك مدارس اليافعين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ و ١٥ عاما، وبرامج التعلم المسرع للمتعلمين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٨ عاما، والذين يعوضون عن التعليم الذي فاتهم من خلال منهج مكثّف مضغوط مدته ثلاث سنوات، ومراكز محو الأمية للمتعلمين بعمر ١٨ عاما فأكثر، من الذين يفتقرون إلى مهارات القراءة والكتابة والحساب الأساسية، و هناك حاجة إلى مزيد من التنسيق مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية التي تقدم دورات تدريبية للشباب غير الملتحقين بالمدارس لضمان حصول الشباب على مهارات القراءة والكتابة والحساب، فضلا عن المهارات المهنية التي ستمكنهم من دخول سوق العمل. ثمة حاجة أيضاً إلى مزيد من العمل لضمان انتقال المتعلمين النازحين الذين يفتقرون إلى الوثائق الثبوتية المدنية أو القانونية إلى نظام التعليم الرسمي.

تخطط وزارة التربية الى مواصلة الاستثمار في التعليم عن بعد/التعليم الرقمي لتعريف الطلاب بتقنيات التعلم الحديثة، و كذلك لضمان استمرارية التعليم أثناء إغلاق المدارس كما هو الحال في حالات إغلاق المدارس بحكم وباء كورونا. وتدرك وزارة التربية الحاجة إلى المزيد من استكشاف الاستراتيجيات للحد من التفاوتات في الحصول على التعليم عن بُعد/التعليم الرقمي عبر المحافظات والمناطق الريفية والحضرية والطلاب والطالبات بسبب محدودية الوصول إلى الأجهزة والاتصال بالإنترنت. إضافة الى ذلك، تستكشف وزارة التربية أيضاً استراتيجيات لدعم الطلاب الذين تخلفوا عن أقرانهم أثناء إغلاق المدارس بسبب وباء كورونا من خلال دروس التقوية. ولتحقيق هذه الغاية، توفر الخطة التشغيلية التي تبلغ مدتها سنتان، والتي توضح تفاصيل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم ٢٠٢١-٢٠٣١ فرصة لتعديل المناهج الحالية وتطوير المناهج الجديدة لمساعدة الطلاب على اللحاق بتعليمهم.

الشكل ١٤: نظرية التغيير الخاصة بالمجال ٢

٢-١-٥ المجال ٢: الجودة والمواءمة

يتضمن المجال ٢ ثلاثة برامج ذات أولوية تسهم في تحقيق النتيجة المقصودة اعتماداً على نظرية التغيير التالية:

إذا وفرت المدارس بيئة تعليمية جذابة مواتية للتعلم، و**إذا** تم تحديث أساليب التقييم وطرقه، و**إذا** تم تعزيز القيادة المدرسية والمشاركة المجتمعية من خلال برنامج الإدارة المدرسية، **حينها** سيكون التلاميذ في المرحلة الابتدائية أكثر استعداداً وستتحسن نتائج التعليم والتعلم في التعليم الابتدائي والثانوي وستنخفض مستويات الرسوب والتسرب المرتفعة (الشكل ١٤).

البيئة التعليمية الجذابة

يتطلب تحسين جودة التعليم مجموعة من أدوات التعليم، بما في ذلك وسائل التعلم للمتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة، وحدائق المدارس، والمكتبات، والبنية التحتية الرياضية، ومختبرات العلوم والحاسبات، واجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويعمل هذا كمصدر تحفيز لملاك المدرسة، وعلى وجه التحديد المعلمين، والطلبة. علاوة على ذلك، يؤدي توفر هذه الأدوات الى تنوع أوسع لطرائق التدريس، مما يسهم بالنتيجة في تحقيق تغيير في العادات التعليمية نحو تعليم أكثر نشاطاً وتركيزاً على الطلاب.

المناهج والتقييم

تعد مراجعة المناهج الدراسية وتطويرها عملية طويلة الأمد ومكثفة الموارد، تترتب من خلالها آثار على جميع الملاك التعليمي تقريباً، بما في ذلك مدربي المعلمين والمشرفين والملاكات التدريسية. وسوف تسترشد المراجعة باثنين من الاعتبارات الرئيسة، هما:

- الحاجة الى تعزيز الصلة بالتنمية الوطنية، بما في ذلك احتياجات سوق العمل.
- نتائج تقييمات الطلاب والامتحانات، والتي تسلط الضوء على المواضع التي تكون فيها الحاجة إلى تحسين المناهج الدراسية هي الأكثر إلحاحاً.

وفي هذا الصدد، فإن مشاركة العراق المخطط لها في تقييمات التعلم الدولية مثل دراسة الاتجاهات في الرياضيات والعلوم الدولية (TIMSS) عام ٢٠٢٣ ستسمح لوزارة التربية باستخدام نتائج التعلم أساساً لإجراء مراجعة وتطوير شاملة للمناهج.

ستكون عملية إصلاح المناهج مصحوبة بإجراء تحديث لأساليب تقويم التعلم الوطنية. ومع اقتراب استكمال مراجعة المناهج والتقييم، سيوفر الإطار العام للتعليم المتكافئ والشامل للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة المزيد من الإرشادات.

القيادة المدرسية والمشاركة المجتمعية

تهدف وزارة التربية، بحلول عام ٢٠٣١، إلى الارتقاء ببرنامج الإدارة المستندة إلى المدرسة ليشمل جميع المدارس الابتدائية والثانوية في العراق. ويعمل برنامج الإدارة المستندة إلى المدرسة على تمكين المدارس، وأولياء الأمور والمجتمعات من اتخاذ القرارات المتعلقة بالمدرسة بصورة جماعية لتحسين البيئة المدرسية وتعلم الأطفال. إن هذا المنهج متجذر في جهود اللامركزية في العراق، باستخدام بالمدرسة بصورة جماعية لتحسين البيئة المدرسية وتعلم الأطفال. إن هذا المنهج متجذر في جهود اللامركزية في العراق، باستخدام الهيكليات والأدوات التشاركية، مثل لجان إدارة المدارس، وخطط تحسين المدارس/التعلم، وبرامج التدريب لبناء قدرات مديريات التعليم، مديري المدارس، والمشرفين والملاكات التدريسية والمجتمعات لتعزيز المشاركة المجتمعية، ورصد تنفيذ خطط تحسين المدرسة ونتائجها. و تهدف وزارة التربية، ضمن برنامج الإدارة المستندة إلى المدرسة، إلى تقديم منح مدرسية للمدارس الحكومية الابتدائية والثانوية التي تديرها لجنة إدارة المدرسة. واللجنة مكلفة أيضاً بإجراء تقييمات مدرسية، وتطوير خطط تحسين المدرسة لتحديد المجالات ذات الأولوية الرئيسة التي تهدف إلى تحسين البيئة المدرسية ونتائج تعلم الأطفال. ومن خلال نقل الوظائف المالية والإدارية إلى المدارس، وزيادة المساءلة على مستوى المدرسة، تأمل وزارة التربية، بدعم من الشركاء الرئيسيين بما في ذلك اليونيسف والبنك الدولي، في تحسين فعالية التعليم وجودته اعتماداً على الاحتياجات والقدرات الخاصة بالمدرسة. ويشمل ذلك تعزيز منجزات الطلاب في التعليم العام وتقوية الطلب والعرض في صفوف مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي. ويتطلب تطبيق برنامج الإدارة المستندة إلى المدرسة على مستوى البلد منهجاً مؤسسياً للإدارة المدرسية، بما في ذلك تعزيز الحلقات التي تقدم الملاحظات بين أقسام المديريات العامة في ديوان وزارة التربية ومديريات التربية وقادة المدارس، مما سيسمح لصانعي القرار بتأسيس قرارات السياسة والتخطيط على التجارب التي تحدث على مستوى المدرسة.

٣-١-٥ المجال ٣: الحوكمة والإدارة التربوية والمالية

يتضمن المجال ٣ خمسة برامج ذات أولوية تسهم في تحقيق النتيجة المقصودة اعتماداً على إتباع نظرية التغيير:

إذا تم تعزيز قدرات الملاك التربوي في التخطيط والرصد والتقييم والتنسيق والإدارة، و**إذا** تم تعزيز قدرات الإدارة المالية على المستويات المؤسسية والتنظيمية والفردية، و**إذا** حظيت المدارس بإمكانية الحصول على الأموال التشغيلية لتنفيذ خطط التحسين المدرسية، وجمع الأموال من خلال الحوانيت المدرسية أو المنظمات المحلية والمتبرعين لتلبية الاحتياجات الخاصة بالمدرسة، و**إذا** كان لدى سلطات التربية المركزية واللامركزية الأدوات اللازمة للتخطيط للأزمات والاستجابة لها، و**إذا** تم تعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة في التعليم والقطاع الخاص، **حينها** سيتم تعزيز القدرات التشريعية والإدارية والتخطيطية والمالية للنظام التعليمي لضمان تقديم خدمات تعليمية فعالة وكفوءة.

المجال الثالث: الحوكمة والإدارة التربوية والمالية

النتيجة المقصودة

تعزيز القدرات التشريعية والإدارية والتخطيطية والمالية للنظام التعليمي لضمان تقديم خدمات تعليمية فعالة وكفؤة

مؤشرات الأداء الرئيسية النتائج

- نسبة المدارس التي حصلت على الموازنة التشغيلية المتاحة لتنفيذ خطط التطوير المدرسية (نهج الإدارة على أساس المدرسة)
- المراجعة السنوية المشتركة للقطاع ومراجعة منتصف المدة للاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم

- نظام إدارة المعلومات التربوية نشط على المستوى المركزي ومستوى المحافظات ويستخدم للتخطيط وعمليات الرصد والتقييم
- حصة مديريات التعليم التي لديها خطط وميزانيات محددة لضمان استمرارية التعليم أثناء الأزمات ، بإجمالي ٢٠ خطة (١٩ محافظة ومنطقة تعليمية في بغداد + مركز واحد)

أولويات البرنامج	الإدارة المؤسسية والقيادة	الإدارة المالية	الإدارة المدرسية	إدارة الأزمات	الشراكة مع القطاع الخاص
هدف البرنامج	تعزيز قدرات منتسبي ديوان وزارة التربية و المديريات العامة في جوانب التخطيط والتنسيق والمهارات الإدارية لضمان توفير التعليم والمتابعة والتقييم	تعزيز قدرات الإدارة المالية من أجل تقديم خدمات تعليمية فعالة وكفؤة	تزويد المدارس بميزانية تشغيلية لتنفيذ خطط تطوير المدرسة وتنفيذ استراتيجية الحوانيت المدرسية للسماح للمدارس بمعالجة الاحتياجات الخاصة بالمدرسة	إضفاء الطابع المؤسسي على التخطيط المراعي للأزمات وتعزيز قدرات الاستجابة على المستويين المركزي واللامركزي لضمان استمرار التعليم أثناء الأزمة.	تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص لضمان تحسين جودة التعليم
البرنامج - الفرعية	• استحداث وتعديل قوانين التعليم لتلبية معايير الجودة. • تعزيز التنسيق بين الوزارات لضمان تنفيذ ورصد التقدم المحرز في الاستراتيجية الوطنية للتعليم. • تعزيز التنسيق مع الشركاء الدوليين لضمان مواءمة وتنفيذ ورصد التقدم المحرز في الاستراتيجية الوطنية • تعزيز وظيفة الإشراف من خلال مراجعة المهام وتطوير إصلاح الإشراف المرتبط بجهود اللامركزية • دعم نشر الأنظمة التعليمية الإدارية والإلكترونية ، بما في ذلك. صندوق أدوات EMIS و Kobo • تحديد الصلاحيات بين ديوان الوزارة والمديريات العامة للتربية للتناسب مع متطلبات العملية التربوية	• تطوير نظام إدارة المعلومات المالية • بناء قدرات وتحفيز العاملين في الإدارة المالية للتخطيط لتوفير السيولة النقدية لتنفيذ البرامج والمشاريع • تطوير تنوع مصادر تمويل التعليم (الاستثمار) • توفير البيانات والمعلومات المالية بشكل دقيق بمستوى عال من الشفافية	• تزويد المدارس بميزانية تشغيلية لتنفيذ تطوير المدرسة • تعديل نظام الحوانيت المدرسية لتكون مخصصة للموازنة التشغيلية للمدرسة • تطوير نظام اختيار إدارة المدرسة • تعزيزجائزة حقوق الانسان في المدارس ... • توسيع برنامج الإدارة المستندة على المدرسة لتشمل جميع المدارس	• تعزيز دور خلية الأزمات في وزارة التربية والمديريات في المحافظات على إدارة المخاطر • تدريب العاملين في خلية الأزمات ووزارة التربية والمديريات العامة للتربية في المحافظات على الاستجابة للازمات لضمان استمرار التعليم أثناء الأزمات.	• تعديل نظام المدارس الأهلية • تعديل التشريعات لغرض تشجيع استثمار القطاع الخاص في التعليم

الشكل ١٥: نظرية التغيير الخاصة بالمجال ٣

الإدارة المؤسسية والقيادة

تخطط وزارة التربية الى إجراء سلسلة من التدخلات لتعزيز ما يلي: (أ) الإطار التشريعي للتعليم، من خلال تعديل قوانين التعليم لتلبية معايير الجودة، على سبيل المثال، (ب) القدرات التخطيطية والإدارية للملاك التعليمي على المستويين المركزي واللامركزي. هذا وتتطلب عدة مجالات أساسية عناية خاصة، بما في ذلك:

- تجريب ونشر لنظام معلومات الإدارة التعليمية (EMIS) ونظام المعلومات الجغرافية (GIS) وأدوات جمع البيانات الأخرى مثل صندوق أدوات كوبو (KOBO) لتقييمات الاحتياجات السريعة.
- الرصد والتقييم للتقدم المحرز والمنجزات المتحققة تجاه أهداف محددة، مثل ما يتم من خلال المراجعات السنوية للقطاع، ومراجعات منتصف مدة الاستراتيجية ونهايتها و التي تسمح لأصحاب المصلحة في التعليم باستعراض التحديات والفرص التي تمت مواجهتها أثناء تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم.
- التنسيق بين الوزارات لضمان تنفيذ التقدم المحرز في الاستراتيجية الوطنية العراقية للتربية والتعليم ورصده.
- التنسيق مع الشركاء الدوليين لضمان المواءمة والتنفيذ والرصد للتقدم المحرز في الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم مثل مجموعة تنسيق قطاع التعليم.
- مراجعة العمل الإشرافي وتنقيحه من خلال مراجعة المهام وتطوير هيكلية الإشراف في ديوان الوزارة والمديريات العامة للتربية في المحافظات والأخذ بنظر الاعتبار اللامركزية مع منح استقلالية أكبر للمدارس.
- تحديد الادوار والمسؤوليات بين مكتب الوزارة والمديريات العامة للتربية لمطابقة متطلبات العملية التعليمية مثل ما يتم من خلال تطوير وصف الوظيفة والأقسام.

الإدارة المالية

وبالمثل، تحتاج قدرات الإدارة المالية الى التعزيز لضمان تقديم خدمات تتسم بالفعالية والكفاءة، من خلال:

- تطوير نظام معلومات الإدارة المالية لتوفير بيانات ومعلومات مالية دقيقة تتمتع بمستوى عالٍ من الشفافية وللسماح بالصرف الكفوء للأموال والصرف الفعال لميزانية التعليم لضمان تنفيذ البرامج/المشاريع.
- الإعداد والصرف الفعال لميزانيات التعليم.
- تنويع مصادر تمويل التعليم، بما في ذلك من خلال القطاع الخاص.

الإدارة المدرسية

تماشياً مع برنامج الإدارة المستندة إلى المدرسة الوارد ضمن المجال ٢ (الجودة) أعلاه، يضمن المجال ٣ توفير منح اجمالية لتنفيذ خطط تحسين المدارس. علاوة على ذلك، سيتم مراجعة نظام الحانوت المدرسي للسماح للمدارس بزيادة ميزانيتها التشغيلية.

إدارة الأزمات

اعتماداً على تجربة وزارة التربية في إدارة الأزمات، وبالتنسيق الوثيق مع الشركاء الوطنيين والدوليين، تهدف وزارة التربية الى مأسسة استجابتها للأزمات، من خلال تشكيل خلية أزمة في وزارة التربية ومكاتبها في المحافظات للتنسيق والتخطيط بصورة أفضل للاستجابة للأزمات.

الشراكة مع القطاع الخاص

ثمة حاجة الى منهج مشترك بين الجهات الفاعلة العامة والخاصة لتلبية الطلب على التعليم والتدريب على مدى العقد المقبل. وتهدف الاستراتيجية الوطنية العراقية للتربية والتعليم إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص بدرجة كبيرة في التعليم العام، ما يخفف الضغط على نظام التعليم العام. ولتحقيق هذه الغاية، تهدف وزارة التربية إلى تعديل كيفية تنظيمها ودعمها لنظام المدارس الأهلية، بما في ذلك إصدار التشريعات والتوجيهات لتشجيع استثمار القطاع الخاص في التعليم.

٤-١-٥ المجال ٤: الموارد البشرية

يتضمن المجال ٤ ثلاثة برامج ذات أولوية تسهم في تحقيق النتيجة المنشودة، اعتماداً على نظرية التغيير التالية:

إذا قامت بيئة التعليم بالجذب والاحتفاظ بالملاكات التدريسية المؤهلين والمتحمسين، و**إذا** تم تحسين مؤهلات الملاكات التدريسية من خلال التدريب قبل الخدمة وأثناءها، و**إذا** تم تشغيل الملاك غير التدريسي وتدريبه اعتماداً على الاحتياجات، حينها سيضمن الملاكات التدريسية المؤهلون والمتحمسون والملاك التعليمي تعليما ذا جودة وتقديم خدمات تعليم فعالة وكفوءة.

الشكل ١٦: نظرية التغيير الخاصة بالمجال ٤

إدارة الملاكات التدريسية

إن الملاكات العاملة في التدريس هي المورد الأكثر قيمة في أي نظام تعليمي: للمعلمين تأثير كبير على جودة العرض التعليمي وجاذبيته وعلى التعلم. كما أن رواتب المعلمين تمثل أيضاً أعلى بند في الميزانية. على الرغم من ارتفاع معدل المعلم الى الفصل، تعاني العديد من المدارس، وبخاصة في المناطق المتنازع عليها من فجوات المعلمين، ونتيجة لذلك يقوم المعلمون المتطوعون ذوو المؤهلات القليلة بالتدريس في نوبات الدوام الظهري. ولا تترك فاتورة الأجور المرتفعة مجالاً للاستثمار في شيء آخر. يجب أن تتضمن استراتيجيات الحد من فاتورة الأجور تحديد الموظفين الوهميين (الفضائيين) وعزلهم وكذلك إزالة الكادر المجاز من قائمة رواتب وزارة التربية، وتنظيم حجم التوظيف عن طريق زيادة عدد ساعات التدريس، وتقليل نسبة المعلم الى الفصل بشكل أكبر وكذلك إعادة النظر في مخصصات الملاكات التدريسية. ويجب إجراء مراجعة شاملة لممارسات إدارة المعلم الحالية في السنوات الأولى من الاستراتيجية الوطنية العراقية للتربية والتعليم لتحديد طبيعة هذه الاستراتيجيات ونطاقها بدقة.إذ تحتاج لوائح اختيار الملاكات التدريسية وتوظيفها إلى تحسين فوري للتأكد من استناد مخصصات الملاكات إلى الاحتياجات. ومن أجل سد فجوات الملاكات في المناطق الريفية، تلجأ وزارة التربية إلى إعادة تقديم الحوافز للوظائف التعليمية في المناطق الريفية. فضلا عن ذلك، تسعى وزارة التربية إلى تطوير نظام تصنيف المعلمين أو مستويات التقدم الوظيفي التي تربط تقييمات الأداء بالتطوير المهني.

تدريب الملاكات التدريسية قبل الخدمة وفي أثناءها

ثمة حاجة إلى اصلاحات رئيسة لتحسين تدريب الملاكات التدريسية، قبل الخدمة واثناءها على السواء، من أجل تحقيق تعليم أكثر فاعلية، وطرائق تدريس من شأنها أن تحسّن القراءة والحساب، ومحو الأمية الالكترونية، والتعلم المتمركز على الطفل، والتعليم الشامل. إن الرابط ما بين الذين يقدمون التدريب قبل الخدمة واثناءها، والذين يعملون على اعداد المناهج وتجديدها، هو أمر أساسي لضمان توافق تدريب الملاكات التدريسية مع المنهج الجديد، كلما اقتضى الأمر. كما يجب أن يركز تدريب الملاكات التدريسية على مساعدتهم على استخدام بيئة تعليمية أكثر جذبا لتغيير اساليبهم وطرائقهم في التدريس، نحو تحقيق التعليم المتمركز على الطالب.

تعيين الملاك غير التدريسي وتدريبه:

بالإضافة الى الملاكات التدريسية، يمثل الملاك غير التدريسي تكلفة كبيرة من فاتورة الأجور الاجمالية. تقترح الاستراتيجية الوطنية العراقية للتربية والتعليم تخفيض المعدل العام للملاك غير التدريسي إلى الملاكات التدريسية، ولجميع مستويات التعليم، مع إجراء أكبر قدر من التخفيضات في مرحلة رياض الأطفال، والتعليم العالي. تخطط وزارة التربية إلى توفير التدريب للملاك غير التدريسي في المجالات الرئيسة، بما في ذلك تنفيذ برنامج الإدارة المستندة إلى المدرسة، لتعزيز المشورة وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي في المدارس، وتحسين الإشراف والرصد، والتخطيط والإدارة التعليمية.

٢-٥ التعليم والتدريب المهني والتقني

تولي الاستراتيجية الوطنية العراقية للتربية والتعليم اهتماماً خاصاً للتعليم غير الاكاديمي، وعلى وجه التحديد التعليم والتدريب المهني والتقني (TVET). وبما أن تقديم التعليم والتدريب المهني والتقني يتم على مستوى كل من التعليم الإعدادي والعالي، فهو يقع ضمن نطاق مسؤولية وزارة التربية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي. ويتطلب تنظيمه أيضاً تنسيقاً وثيقاً ومواءمة مع الوزارات الأخرى التي تقدم دورات التدريب المهني غير الرسمي الأخرى مثل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. ويمثل المسار المهني (المدارس المهنية) للتعليم الإعدادي، و يمكن للخريجين الناجحين من المدارس المهنية التقديم إلى الجامعات التقنية (المعاهد والكليات التقنية).

تلخص القائمة أدناه التحديات الرئيسة في نظام التعليم والتدريب المهني والتقني:

الطلب الضعيف على التعليم والتدريب المهني والتقني:

- الطاقة الاستيعابية للتعليم المهني في مستوى التعليم الإعدادي ضعيفة جداً بسبب تدني الطلب والعرض، حيث بلغ معدل الالتحاق الاجمالي ٢٪ في ٢٠١٨-٢٠١٩.
- حدثت زيادة مفاجئة في الطلب في العام الدراسي ٢٠٢٠-٢٠٢١، مما أدى إلى زيادة في إجمالي معدل الالتحاق إلى نحو ٧٪ بسبب التغييرات في السياسات التي أصبحت تسمح لطلاب المدارس المهنية بدخول الجامعات بعد الصف الثاني عشر. و قد يبدو هذا تطوراً إيجابياً للوهلة الأولى، ولكنه يضع تحديات على المدى القصير والمتوسط تتعلق بقدرة مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني (في كل من المرحلة الإعدادية وما بعد الثانوية) على استيعاب هذه الزيادة المفاجئة في الالتحاق من حيث الكادر التدريسي والبنى التحتية.
- نتيجة لتحديد سقف العدد الأقصى للمؤسسات التعلمية، فإن نسبة صغيرة جداً من خريجي التعليم المهني تدخل في التعليم التقني العالي في جامعات العلوم التطبيقية والجامعات التقنية.
- إن سبب انخفاض الطلب على الالتحاق بالتعليم المهني هو التصورات السلبية المرتبطة بالعمل المهني، والوعي الاجتماعي المنخفض للمهن التقنية مقارنة بالمهن الأكاديمية. كما تؤدي العوامل الاجتماعية إلى انخفاض معدلات الالتحاق بين النساء.
- غياب الإطار المؤسسي لضمان جودة مخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني، وتأخر تنفيذ إطار المؤهلات التقنية والمهنية (TVQF)، والاستمرار بالمناهج والمواد التدريبية القديمة وعدم كفاية فرص التدريب والتأهيل للمعلمين والمدربين والحاجة إلى الارتقاء بالمدارس ومراكز التدريب تساهم جميعا في تدني الكفاءة الداخلية وانخفاض الجودة، ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع معدلات رسوب الطلاب وتسربهم وعدم تطوير نظم هذا النوع من التعليم.
- عدم قدرة مؤسسات التعليم المهني والتقني على تلبية احتياجات سوق العمل العراقي، واحتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد، وذلك لأسباب عديدة، بما فيها عدم وجود علاقة عمل قوية بين أصحاب الأعمال ومؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني، وعدم وجود نظام معلومات شامل لسوق العمل يمكنه توجيه متخذي القرار والطلاب والخريجين.
- أن حوكمة التعليم والتدريب المهني والتقني وتمويله غير قادرة على التأثير على إصلاح النظام بسبب نقص التنسيق، وعدم كفاية القدرة على إدارة الإصلاح والإشراف عليه بشكل فعال، فضلاً عن أن التمويل مقصور على المخصصات الحكومية وعدم استهداف إصلاح التعليم المهني والتقني بشكل واضح.

و يظهر أثر تلك التحديات، إذ بلغ معدل البطالة في العراق ١٢٪ (٢٠١٨) بينما بلغ معدل بطالة الشباب ٣٤٪ (٢٠١٨). كما أن القطاع الخاص لا يوفر سوى فرص عمل قليلة جداً، ونتيجة لذلك يعد القطاع العام الملاذ الأول والأخير للباحثين عن عمل بنسبة ٤٠٪ من بين اجمالي فرص العمل، و رغم ذلك، لا يمكن للقطاع العام الاستمرار في التوسع لإن انعدام فرص العمل واليأس بشأن المستقبل المترتب على ذلك قد يؤديان إلى زيادة معدلات البطالة.

يُبين المخطط أدناه الهدف الاستراتيجي للتعليم والتدريب المهني والتقني، والاتجاهات الاستراتيجية الأربعة المقترحة (المجالات)، والنتائج المقصودة لكل منها، والبرامج ذات الأولوية المرتبطة بتلك النتائج. وثمة وثائق وإجراءات عمل عديدة بمثابة مفتاح لتطوير قطاع التعليم والتدريب التقني والمهني في الاستراتيجية الوطنية العراقية للتربية والتعليم، بما في ذلك استراتيجية التعليم والتدريب المهني والتقني (٢٠١٤-٢٠٢٣) وإطار المؤهلات التقنية والمهنية.

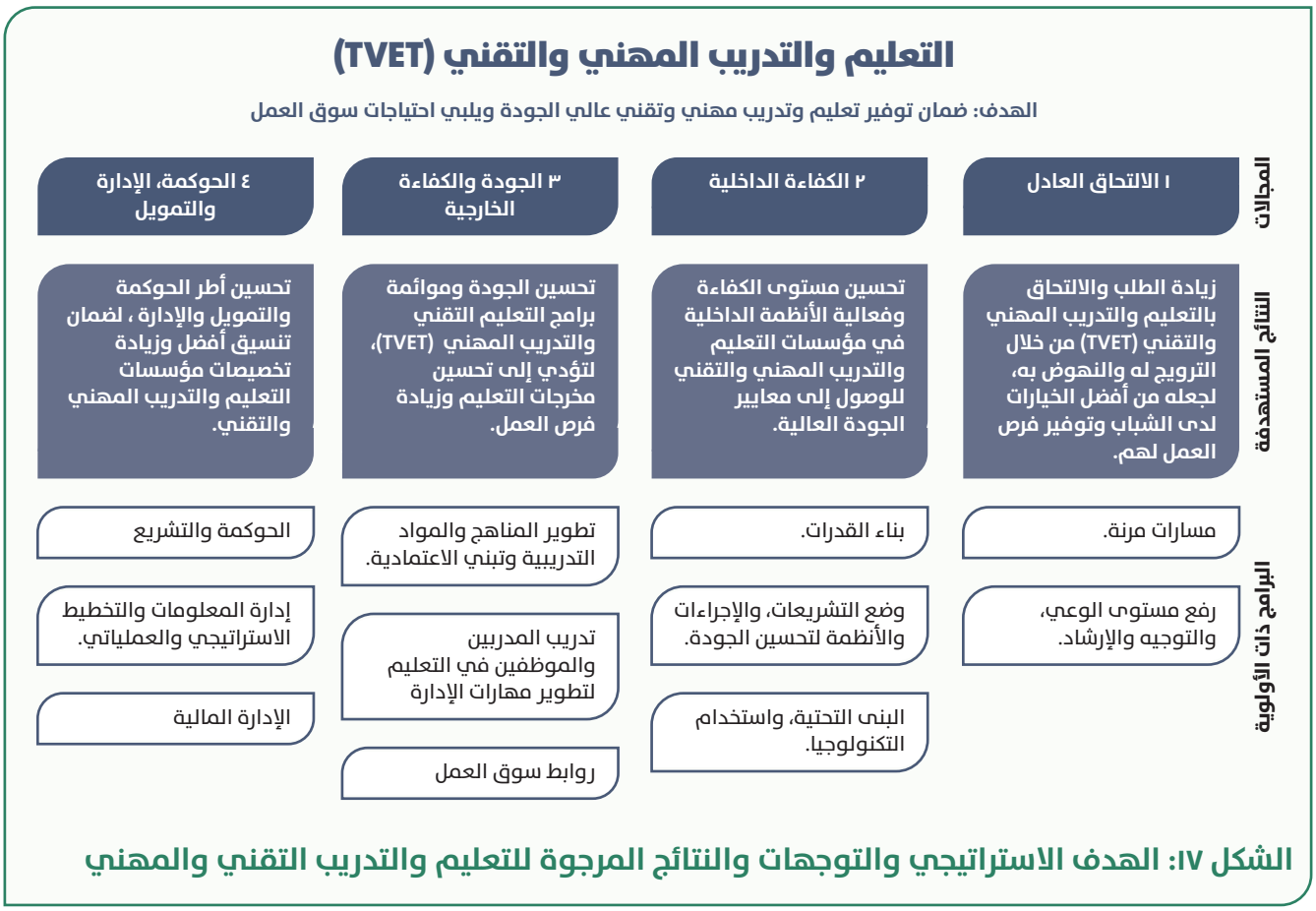

الشكل ١٧: الهدف الاستراتيجي والتوجهات والنتائج المرجوة للتعليم والتدريب التقني والمهني

إن حكومة العراق ملتزمة بتطوير نظام تعليم وتدريب مهني وتقني مرن وقادر على الاستجابة للمتطلبات وتنفيذه من أجل معالجة المسائل الأكثر إلحاحاً التي تواجه العراق، بما في ذلك ارتفاع معدلات البطالة ولا سيما في صفوف الشباب. ولتحقيق هذه الغاية، يهدف قطاع التعليم والتدريب التقني والمهني إلى العمل نحو تحقيق أهداف السياسات التالية:

- توسيع التعليم المهني في المرحلة الإعدادية لاستيعاب عدد أكبر بكثير من الطلاب الذين يمكنهم دخول سوق العمل بعد إكمال الصف ١٢ أو الحصول على مزيد من التعليم الفني في مؤسسات التعليم العالي، مع مراعاة احتياجات الاقتصاد الوطني.
- تقديم بديل جاذب للتخصصات الاكاديمية، مما يسمح للطلاب إما بالدخول المباشر إلى سوق العمل فور إكمال تدريبهم في الصف الثاني عشر (السادس الاعدادي المهني)، أو مواصلة دراستهم في الجامعات التقنية والاكاديمية.
- التنسيق مع الوزارات والمؤسسات التي تقدم تدريبًا مهنيًا غير رسمي لتزويد المتسربين والخريجين والباحثين عن العمل، والعاملين، بعروض للتدريب المهني (في إطار مبدأ التعلم مدى الحياة) و ذلك لتعزيز فرص عملهم.

هذا و سوف تستكشف الأقسام التالية كلاً من المحاور الأربعة بالتفصيل، وتقدم أولاً نظرية التغيير إذ تفصل أهداف البرامج ذات الأولوية والبرامج الفرعية ذات الصلة. كما يتم قياس التقدم نحو تحقيق الأهداف المحددة عبر سلسلة من مؤشرات الأداء الرئيسة (مؤشرات مستوى النتائج) والتي تظهر في المخططات، فضلا عن مؤشرات مستوى المخرجات المختارة على مستوى البرامج ذات الأولوية (انظر الفصل ٦ «مصفوفة النتائج» للحصول على قائمة كاملة من المؤشرات لكل قطاع فرعي).

١-٢-٥ المجال ١: الالتحاق المنصف في التعليم والتدريب التقني والمهني

يتألف المجال ١ من برنامجين ذوي أولوية، يسهمان في تحقيق النتيجة المرجوة بناءً على نظرية التغيير التالية:

إذا تم توفير التوجيه و الإرشاد المهني للطلاب بناءً على احتياجات سوق العمل، و**إذا** أدركت المجتمعات بشكل متزايد فائدة التعليم والتدريب المهني والتقني، و**إذا** كان الطلاب، وخاصة الفتيات والشباب غير الملتحقين بالمدارس، والطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، والطلاب المعرضين لخطر التسرب، يمكنهم الوصول إلى مسارات مرنة تسهل دخولهم إلى سوق العمل وتؤدي إلى فرص عمل أفضل، **حينها** سيزداد الطلب والالتحاق في برامج التعليم والتدريب المهني والتقني من خلال الترويج والارتقاء بعروض التعليم والتدريب المهني والتقني وفرص العمل الناتجة عنها، ما يجعله أحد أفضل الخيارات المتاحة أمام الشباب (الشكل ١٨).

الشكل ١٨: نظرية التغيير الخاصة بالمجال ١

زيادة الوعي والتوجيه والإرشاد

يُعَد الطلب الحذر على عروض التدريب المهني والتقني من العوائق الرئيسة التي تحول دون الارتقاء بمستوى التعليم والتدريب المهني والتقني، و المهن القائمة على المهارات المهنية والتقنية. ويشمل المجال ١ التدخلات التي تهدف إلى زيادة الوعي بأهمية التعليم والتدريب المهني والتقني بين المجتمعات. ومما لا شك فيه أن توفير برامج التعليم والتدريب المهني والتقني عالية الجودة و ذات الصلة سيكون أمرًا أساسيًا لتغيير تصورات المجتمع. ولتحقيق تلك الغاية، تهدف الاستراتيجية الوطنية العراقية للتربية والتعليم ٢٠٢١-٢٠٣١ إلى إنشاء مراكز للتطوير الوظيفي وتقديم خدمات التوجيه و الإرشاد في جميع مراحل مسار تعلم الطلاب، وتحديد عروض التعليم والتدريب المهني والتقني والوظائف الناتجة. تهدف البرامج المدرة للدخل، كالقروض الصغيرة لخريجي المدارس المهنية والكليات والجامعات التقنية، إلى تقليل المخاطر وتحفيز رواد الأعمال الشباب على العمل لحسابهم الخاص.

المسارات المرنة

لزيادة الطلب على التعليم والتدريب المهني والتقني، ستكون المسارات التعليمية لمؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني بحاجة إلى التوسعة والمرونة. ويشمل ذلك تحسين التنقل بين المؤسسات بحيث يسمح للطلاب بالتنقل بسهولة وسرعة بين قطاعات التدريب المختلفة لزيادة مهاراتهم ومؤهلاتهم في سوق العمل. كذلك فإن تسهيل الاعتراف بمؤهلات الخريجين سيعزز التنقل على الصعيدين الوطني والدولي. هذا ويوفر إطار المؤهلات التقني والمهني الإطار اللازم في هذا الصدد. ومن المأمول أن توفر المسارات المرنة للتعليم والتدريب المهني والتقني فرصة للعديد من الشباب والشابات الذين فاتهم التعليم والتدريب في السنوات الأخيرة، لتطوير المهارات التي تسمح لهم بالعمل وكسب سبل العيش وإثراء مجتمعاتهم.و من أجل جعل عروض التعليم المهني أكثر جاذبية، تخطط وزارة التربية لتصميم تخصصات إضافية وتنفيذها استجابةً لاحتياجات سوق العمل لجذب النساء والطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة والشباب الذين تسربوا من المدرسة لأسباب مختلفة.

٢-٢-٥ المجال ٢: الكفاءة الداخلية

يتكون المجال ٢ من ثلاثة برامج ذات أولوية تساهم في تحقيق النتيجة المرجوة بناء على نظرية التغيير التالية:

إذا تم تعزيز البنية التحتية للتعليم والتدريب التقني والمهني، و**إذا** تم تعزيز الإطار المؤسسي للتعليم

الشكل ١٩: نظرية التغيير للمجال ٢

والتدريب التقني والمهني، على سبيل المثال من خلال معايير التأهيل المهني للمعلمين والمدربين والمشرفين ضمن إطار جودة معتمد، و**إذا** قام المدربون بزيادة قدراتهم من خلال التطوير المهني العملي، سيؤدي ذلك إلى تحسين كفاءة النظام الداخلي وفعاليته في المؤسسات التعليمية والتدريبية والتقنية، وستنخفض معدلات الرسوب والتسرب.

البنية التحتية

لتلبية الطلب المتزايد المتوقع على التعليم والتدريب المهني والتقني، يشير المجال ١، بوجوب تعزيز الإدارة المركزية المعنية بإعادة إعمار مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني وصيانتها وإعادة تأهيلها، بما في ذلك ما يتعلق منها بموقع مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني.

ستقدم مراكز التميز القطاعية التي تؤكد على مشاركة أرباب العمل في توفير التعليم والتدريب المهني والتقني، وتلبية الاحتياجات القطاعية، نموذجًا للتعليم والتدريب المهني والتقني يقضي على عدم التوافق السائد بين العرض والطلب مع التركيز على الجانب القطاعي.

التشريعات والإجراءات والنظم التي تعزز الجودة

لقد تم إنشاء إطار المؤهلات المهنية و التقنية العراقي (TVQF)[١٥] كإطار معياري ومرجعي واحد يغطي التعليم والتدريب المهني والتقني الذي يسمح بالاعتراف بالمؤهلات الموجودة داخل البلد. حيث قامت مجموعة العمل الوزارية العراقية والاتحاد الأوروبي واليونسكو باعتماد إطار المؤهلات التقنية والمهنية رسمياً عام ٢٠١٨. ستدخل المؤهلات حيز التنفيذ الكامل حالما تتم الموافقة على مشروع قانون المجلس الوطني للتعليم والتدريب المهني والتقني. حتى ذلك الحين، و سيدعم الإطار تجريب المناهج الجديدة والتدريب والتقييم بناء على الكفاءة. و حالما يتم تنشيط إطار المؤهلات التقنية والمهنية، سيعمل الإطار كهيكل لتطوير جميع المؤهلات الجديدة و سيصبح بمثابة أداة للمقارنة والمواءمة بالمؤهلات الدولية. ويضم إطار المؤهلات التقنية والمهنية إطار عمل للحوكمة (انظر المجال ٤) وضمان جودة الإطار.

١٥ دعمت اليونيسكو، بتمويل من الإتحاد الاوروبي، تطوير إطار المؤهلات التقنية والمهنية.

يتطلب تعزيز إدارة مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني وجود أدوار ومسؤوليات واضحة. ويهدف المجال ٢ إلى تحديث التوصيفات الوظيفية الحالية للموظفين في المناصب الرئيسة وتحديد الفجوات الموجودة في المهارات والمهام والتي بدورها ستساعد في تحديد احتياجات تدريبية محددة.

بناء القدرات

يُعَد تدريب الملاكات التدريسية والمدربين جزءا أساسيا من الاستراتيجية الوطنية العراقية للتربية والتعليم ٢٠٢١-٢٠٣١. إذ ينصب التركيز ضمن المجال ٢ على تعزيز قدرات المدربين على التعلم عن بُعد/التعلم الرقمي/التعلم المدمج، والحاجة إلى رقمنة المحتوى التعليمي والتدريبي. والهدف من ذلك هو الوصول إلى المزيد من الطلاب من خلال هذا النهج كما تجلى أثناء إغلاق المدارس المهنية بسبب التدابير الصحية المتعلقة بوباء كورونا. بينما تتمتع عروض التدريب الرقمي بالقدرة على تمكين الملاكات التدريسية وأولياء الأمور من دعم التعلم بعيداً عن المنزل، والوصول إلى المزيد من المتعلمين، و ثمة حاجة إلى استراتيجيات لمعالجة أوجه التفاوت المتزايدة في الوصول كما يتضح من خطاب الفجوة الرقمية.

٣-٢-٥ المجال ٣: الجودة والكفاءة الخارجية

يتألف المجال ٣ من ثلاثة برامج ذات أولوية تسهم في تحقيق النتيجة المقصودة بناء على نظرية التغيير التالية:

إذا تم تحسين جودة مواد التعليم والتعلم والمناهج وأساليب التقييم والبحث العلمي التي توجه تطوير التعليم والتدريب المهني والتقني، و**إذا** كان لدى المدربين والملاك التدريسي مهارات أفضل وكفاءات محسنة وفقاً لمعايير الجودة، و**إذا** تم تعزيز الروابط بين عروض التعليم والتدريب المهني والتقني وسوق العمل من خلال ربط مخرجات عروض التعليم والتدريب المهني والتقني باحتياجات سوق العمل، **حينها** سوف تتحسن جودة ومواءمة برامج التعليم والتدريب المهني والتقني وسوف تؤدي إلى تحسين نواتج التعليم وزيادة فرص التوظيف لخريجي التعليم والتدريب المهني والتقني (الشكل ٢٠).

الشكل ٢٠: نظرية التغيير الخاصة بالمجال ٣

المناهج والمواد التدريبية وتحقيق الاعتماد

من خلال تحسين مواد التعليم والتعلم، والمناهج المستندة على أحدث الأبحاث، تهدف الاستراتيجية الوطنية العراقية للتربية والتعليم ٢٠٢١-٢٠٣١ إلى ضمان قدرة عروض التعليم والتدريب المهني والتقني على تلبية احتياجات سوق العمل. ويشمل ذلك إدراج عروض التدريب القائمة على المهارة والتي ستسمح للطلاب باكتساب مهارات عملية بالشراكة مع أرباب العمل و تتطلب رقمنة التدريب، و كما ورد في المجال ٢، تتطلب رقمنة التدريب نهجًا مؤسسيًا مع منصات وآليات جيدة التصميم.

بناء قدرات المدربين والموظفين العاملين في إدارة التعليم

يتم التخطيط لسلسلة من التدخلات في إطار هذا البرنامج ذي الأولوية، والتي تستهدف مطوري المناهج والمدربين (من خلال التدريب قبل الخدمة وأثناءها). وتتطلب معايير اختيار المدربين إجراء مراجعة لضمان أفضل ملاءمة من حيث المهارات التعليمية والاحترافية المطلوبة. كما يتضمن هذا البرنامج إعادة هيكلة وتطوير للمؤسسات والأقسام الموجودة المسؤولة عن تدريب الملاكات التدريسية والمدربين داخل الوزارات المختلفة المسؤولة عن التعليم والتدريب المهني والتقني.

روابط سوق العمل

"تعد العلاقة بين مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني وقطاع التوظيف ومؤسسات سوق العمل علاقة متبادلة ولا يمكن فصلها" (استراتيجية التعليم والتدريب المهني والتقني ٢٠١٤-٢٠٢٣). ثمة حاجة إلى بذل جهود كبيرة لتعزيز هذه العلاقة. ويوضح المجال ٣ عدة فرص لضمان مطابقة "مخرجات" مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني، ولا سيما النساء والرجال من ذوي المهارات، مع احتياجات سوق العمل، مما يسمح بالانتقال السلس من المدرسة/التدريب إلى العمل. سيكون توسيع نطاق برامج التدريب القائمة على العمل مفتاحاً لهذا الانتقال. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم تحديث المعايير المهنية والتوصيفات الوظيفية بمشاركة القطاع الخاص وأصحاب الأعمال من خلال مجالس المهارات القطاعية، مع مراعاة التصنيفات والعربية والدولية. فإن دراسات التتبع التي تتابع الخريجين ستسمح لصانعي القرار بتقييم مدى ملاءمة وفعالية البرامج بناءً على احتياجات سوق العمل.

٥-٢- ٤المجال ٤: الحوكمة والإدارة والتمويل

يضم المجال ٤ ثلاثة برامج ذات أولوية تسهم في تحقيق النتيجة المقصودة بناءً على نظرية التغيير التالية:

إذا تم تعزيز الإطار المؤسسي لتقديم برامج التعليم والتدريب المهني والتقني ذات الجودة، و**إذا** تم تعزيز قدرات التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي بما في ذلك إدارة المعلومات، و**إذا** تم تحسين الإدارة المالية بما يسمح بتوفير المخصصات المالية في الوقت المناسب على أساس الاحتياجات اعتماداً على الخطط الاستراتيجية والتشغيلية مع وجود حافظة تمويل متنوعة، **حينها** سيتم تحسين أطر الحوكمة والتمويل والإدارة وسيكون بإمكانها ضمان وجود تنسيق أفضل وزيادة التمويل للتعليم والتدريب المهني والتقني.

الحوكمة والتشريع

سيكون قانون المجلس الوطني للتعليم والتدريب المهني والتقني، الذي ينتظر موافقة وإقراراً من مجلس الوزراء ومجلس النواب، نقطة الانطلاق نحو إجراء ترتيبات مؤسسية جديدة. ويشمل ذلك أيضاً إطار المؤهلات التقنية والمهنية في العراق والذي سيدخل حيز التنفيذ حالما تتم الموافقة على مشروع قانون المجلس الوطني للتعليم والتدريب المهني والتقني. وثمة حاجة إلى وضع مزيد من التشريعات لتحفيز مشاركة القطاع الخاص في التعليم والتدريب المهني والتقني مثل مجالس المهارات القطاعية.

التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي

سيتم تكليف المجلس الوطني للتعليم والتدريب المهني والتقني، الذي سيتم تشكيله حالما تتم الموافقة على مشروع قانون المجلس الوطني للتعليم والتدريب المهني والتقني (انظر العملية المذكورة في أعلاه)، بالإدارة والتنسيق وضمان الجودة لتطوير نظام التعليم والتدريب المهني والتقني الذي يستجيب لاحتياجات سوق العمل. ويُعَد التنسيق والتعاون بين الوزارات المعنية المكلفة بتوفير التعليم والتدريب المهني والتقني شرطا مسبقا لنجاح أجندة العراق الطموحة الرامية إلى تحويل التعليم والتدريب المهني والتقني إلى محرك رئيس للنمو الاقتصادي والتوظيف في العراق و المساهمة في التلاحم الاجتماعي. و برعاية المجلس الوطني للتعليم والتدريب المهني والتقني، سيتم إنشاء قسم للمؤهلات المهنية حيث سيكون القسم مسؤولاً عن تنفيذ إطار المؤهلات التقنية والمهنية.

ومن خلال التأسيس المشترك لمرصد معلومات سوق العمل، ستكون الوزارات وشركاء القطاع الخاص قادرين على تحديد اتجاهات السوق وتحليلها والتحديات التي تواجهه، في الوقت الذي يمر فيه قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني العراقي وسوق العمل بتحول عميق في هياكله وآلياته وعلاقاته. وستشمل المجالات المواضيع الرئيسة الخاصة بالتحليل مواضيع مثل مستقبل العمل والمهارات واحتياجات العمل والوظائف الشاغرة في القطاع الخاص والتطلعات المهنية وبطالة الشباب وآثار الرقمنة وتخضير الاقتصاد على التوظيف والمهارات فضلاً عن تنقل العمالة.

وبالنظر للحاجة إلى مصادر واسعة لإنشاء مرصد فعال والمحافظة عليه، فإن المجال ٤ يتوقع تعاونًا وثيقًا بين أصحاب المصلحة الرئيسين. وهذا التعاون والتنسيق مطلوبان بالقدرنفسه عند حدوث تغييرات في السياسات بناءً على الأدلة الناتجة عن عمل المرصد.

الشكل ٢١: نظرية التغيير الخاصة بالمجال ٣

الإدارة المالية

يقع مصدر التمويل الحكومي لمؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني ضمن نطاق الموازنة الاستثمارية والتشغيلية المركزية للدولة الإتحادية حيث أن مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني ليست جزءاً من سلطات المحافظات. وعلى نطاق أصغر بكثير، يمكن لبعض المؤسسات أن تمول ذاتياً من خلال أنشطة إنتاجية. ويقترح المجال ٤ عدة إجراءات لتحسين الإدارة المالية لخدمات التعليم والتدريب المهني والتقني لضمان صرف الميزانيات في الوقت المناسب وعلى أساس الاحتياجات و لتنويع محفظة التمويل الحالية. ويشمل ذلك إنشاء صندوق تدريب (أو جباية) يسمح لأرباب العمل بالمساهمة بنسبة مئوية من مبالغ رواتبهم لقطاع التعليم والتدريب المهني والتقني لغرض الاستجابة للاحتياجات المباشرة لأرباب العمل بطريقة مستدامة. ومن المؤمل أن يؤدي وجود استراتيجية واضحة لتوسيع نطاق التعليم والتدريب المهني والتقني إلى توليد أموال خارجية من خلال تعظيم المقاصد والاستعداد للحكومة العراقية الرامية إلى تعزيز التعليم والتدريب المهني والتقني.

٣-٥ التعليم العالي والبحث العلمي

تقرّ الاستراتيجية الوطنية العراقية للتربية والتعليم ٢٠٢١-٢٠٣١ بأهمية التعليم العالي لأجل تحقيق أهدافها القطاعية. ويتطلب تنظيم الاستراتيجية إجراء تنسيق وثيق ومواءمة مع وزارة التربية المسؤولة عن التعليم ما قبل الجامعي، والجامعات في العراق. وعلى الرغم من التحسينات البارزة في توفير التعليم العالي، إلا أن التعليم الجامعي التقني والأكاديمي غير موجه بصورة كافية نحو التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد. وكما ورد في القسم ٤,٥ من هذا الفصل، فإن معدل البطالة في العراق يبلغ ١٢٪ (٢٠١٨)، على الرغم من أن بطالة الشباب أعلى بكثير حيث أن زهاء ٣٤٪ من الشباب عاطلون عن العمل (٢٠١٨). وإن قلة فرص العمل تضع خريجي الجامعات أمام مستقبل قاتم.

يُبيّن الشكل ٢٢ أدناه الهدف الاستراتيجي لقطاع التعليم العالي وإتجاهاته الاستراتيجية الخمسة المقترحة (المسائل) والنتائج المقصودة لكل منها والبرامج ذات الأولوية ذات الصلة.

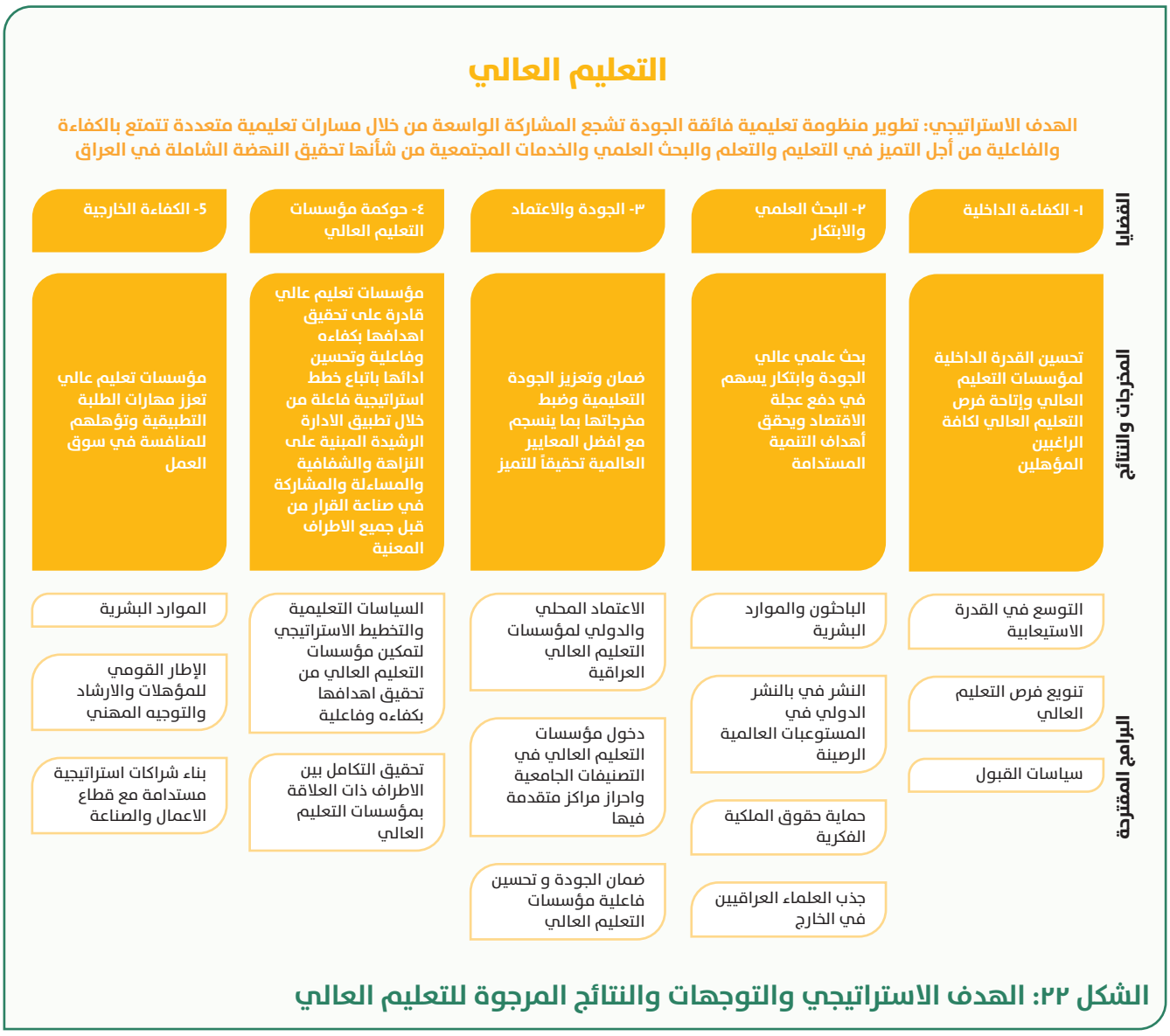

الشكل ٢٢: الهدف الاستراتيجي والتوجهات والنتائج المرجوة للتعليم العالي

تلتزم حكومة العراق بإعداد وتنفيذ نظام تعليم عالٍ مرن، مستجيب، وموجه وفق الطلب، لتلبية احتياجات العراق من أجل التنمية الاقتصادية. ولتحقيق هذه الغاية، يهدف التعليم العالي إلى **وضع نظام تعليمي عالي الجودة يشجع على المشاركة الواسعة من خلال مسارات تعليمية متعددة تتسم بالكفاءة والفعالية في التميز في التعليم والتعلم والبحث العلمي والخدمات المجتمعية التي ستحقق نهضة شاملة في العراق.**

وبصورة أكثر تحديداً، تهدف الاستراتيجية الوطنية العراقية للتربية والتعليم ٢٠٢١-٢٠٣١ إلى:

- توفير فرص التعليم العالي اعتماداً على الطلب ومتطلبات سوق العمل.
- الارتقاء بجودة مكونات نظام التعليم العالي بما يؤدي إلى خريجين ذوي جودة عالية.
- تعزيز المهارات التطبيقية للخريجين ذات العلاقة باحتياجات سوق العمل المحلي والإقليمي.
- ضمان نموذج تمويل مستدام للجامعات العراقية.
- ضمان أنظمة تعليم عالٍ تتسم بالمرونة والمحاسبة والشفافية والتكامل الجيد.
- ضمان بحث علمي ذي جودة.

يستكشف القسم التالي كل قضية من القضايا الخمسة بالتفصيل، ويقدم نظرية تغيير تُفصّل أهداف البرامج ذات الأولوية والبرامج الفرعية ذات الصلة. إذ يتم قياس التقدم المُحرز نحو الأهداف المحددة من خلال سلسلة من مؤشرات الأداء الرئيسة (مؤشرات مستوى النتائج) المبينة في المخططات بالإضافة إلى مؤشرات مستوى المخرجات المختارة على مستوى البرامج ذات الأولوية (انظر الفصل ٦ «مصفوفة النتائج» للحصول على قائمة كاملة بالمؤشرات لكل قطاع فرعي).

٥-٣-١ القضية الأولى: الكفاءة الداخلية

تضم القضية الأولى ثلاثة برامج ذات أولوية تسهم في تحقيق النتيجة المنشودة اعتماداً على نظرية التغيير التالية:

إذا تم تأسيس المزيد من مؤسسات التعليم العالي بأنواع وبرامج متنوعة، وإذا تم إصلاح سياسات القبول، حينها يجب تحقيق إتاحة وكفاءة داخلية أفضل من خلال قدرة التحاق أعلى لجميع الراغبين والمؤهلين، وكما هو مبين في المخطط التالي:

الشكل ٢٣: نظرية التغيير لتحسين الكفاءة الداخلية في التعليم العالي

تعزيز الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي

واحدٌ من أهم الدوافع الرئيسة لتعزيز قدرة مؤسسات التعليم العالي هو إنشاء جامعات جديدة ومؤسسات تعليم عال بأنواع مختلفة، في مواقع جغرافية مختلفة بالإضافة إلى برامج دراسية جديدة ومجالات تخصصية تستجيب لاحتياجات التنمية في العراق. ويشمل ذلك توسعة مؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة وإيلاء اهتمام خاص للمناطق ذات البنية التحتية المدمرة أو المتضررة. وثمة حاجة إلى التعاون مع شركاء التنمية في إنشاء صندوق يدعم تطوير قطاع التعليم العالي، بما في ذلك إنشاء مدينة للتعليم والابتكار ونماذج جديدة مماثلة لمؤسسات التعليم العالي. تتوافق هذه الاستراتيجيات مع قضية الحوكمة والتمويل التي تبرز فيها الحاجة إلى التنسيق مع الوزارات والسلطات المحلية المعنية لضمان تخصيص الأراضي والممتلكات والاتفاق على الصيغ القانونية لتلك المؤسسات.

تنويع أنماط مؤسسات التعليم العالي وبرامجها

إن إدخال أساليب تعلم وتخصصات جديدة يعني الاعتماد على الممارسات الدولية الجيدة ومرحلة التجريب، مع التقييم وإجراء دراسات قياس الأثر لضمان التنفيذ الفعال والمواءمة على وفق الاهداف المحددة في خطط التنمية الوطنية. إذ تم إدراج خطة توأمة دراسية لدعم ايجاد رأس المال البشري المطلوب لإدارة البرامج في المجالات التخصصية الجديدة (الذكاء الاصطناعي، الميكاترونكس والنانوتكنولوجي، على سبيل المثال) نظراً لوجود نقص كبير في هذه التخصصات في الجامعات العراقية. و يُعد التعلم مدى الحياة والتعليم المستمر والتعلم الالكتروني والتعليم عن بُعد خيارات استراتيجية متوقعة لزيادة الإتاحة بنظام التعليم العالي ومرونة القبول والالتحاق. ولهذا فإن الاستراتيجية تستند إلى اعتماد أساليب التعلم هذه، والاعتراف بها، ليتم إدماجها بالطريقة الصحيحة في نظام التعليم العالي في العراق.

إصلاح سياسات القبول الجامعي

ثمة حاجة لتحديث سياسات القبول في التعليم العالي التي تراعي عوامل قبول أخرى وإصلاحها بالإضافة إلى الدرجات المستحصلة في المرحلة الإعدادية. سيتم إجراء اختبار القبول في الجامعة لتقييم كفاءات الطلبة ذات الصلة التي تسمح لهم بالوصول إلى التخصصات المطلوبة. وهذا الأمر يتطلب المزيد من التنسيق مع وزارة التربية لضمان التكامل في مسارات العلوم الصرفة والعلوم الإنسانية، فضلاً عن فتح المسارات لخريجي المدارس المهنية. ولتحسين القبول العادل بمؤسسات التعليم العالي، تهدف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أيضاً إلى قبول المرشحين الحاصلين على التدريب وخبرة العمل بعد مرحلة التعليم الثانوي أو إعادة قبولهم.

٥-٣-٢ القضية الثانية: البحث العلمي والابتكار

تهدف القضية الثانية إلى تحقيق نظام للبحث العلمي والابتكار ذي جودة عالية يسهم في التنمية المستدامة، بما في ذلك على النحو الموضح في خطط التنمية المستدامة. وتتألف القضية الثانية من أربعة برامج ذات أولوية تسهم في تحقيق النتيجة المقصودة اعتماداً على نظرية التغيير التالية:

إذا تم الارتقاء بكفاءات الباحثين العراقيين و مهاراتهم من أجل زيادة إنتاجيتهم البحثية، و**إذا** تم توفير التمويل للبحوث لغرض النشر العلمي في المجلات الاكاديمية المتقدمة، وفي الوقت نفسه حماية حقوق الملكية الفكرية للجامعات في العراق، و**إذا** وجد العلماء العراقيون سياقا بحثيا جذابا جعلهم يعودون إلى بلدهم، **حينها** سيتم إنتاج البحث العلمي ذي جودة بما يؤدي إلى الابتكار والتنمية الاقتصادية على النحو الموضح في الشكل ٢٤ التالي:

تطوير مهارات الباحثين في الجامعات العراقية وزيادة إنتاجيتهم البحثية عالية الجودة

المهارات البحثية هي الشرط الأساس لإنتاج بحث علمي ذي جودة، فضلاً عن توفير الوسائل الأساسية للبحث العلمي بما في ذلك تحسين البنية التحتية البحثية وتوفير مرافق ومعدات بحثية ذات جودة. ويمكن أن يستجيب البحث العلمي الجيد بعد ذلك لاحتياجات الصناعة، وهذا يتطلب المزيد من التمويل للبحث بالتعاون مع الصناعة.

تمويل البحث العلمي للارتقاء بالنشر الدولي في المستوعبات العالمية الرصينة

يُتوقع أن تؤدي زيادة التمويل المخصص للبحث العلمي إلى إنتاجية بحثية ذات جودة مثلاً من خلال تحسين وصول الباحثين إلى مصادر المعرفة وقواعد بيانات النشر الدولي. وهذا بدوره سيمكن الباحثين من النشر في المجلات التي تتم مراجعتها دولياً والتي تعترف بالجودة البحثية التي تطمح إليها الجامعات العراقية. ولتحقيق هذه الغاية، سيتم إجراء إصلاحات سياسات البحث العلمي لضمان مستويات كافية ومرنة من التمويل للبحوث بالتعاون مع الصناعة.

حماية حقوق الملكية الفكرية في الجامعات العراقية

تُعد حماية حقوق الملكية الفكرية للجامعات في العراق شرطاً مهماً آخر لتعزيز الإنتاجية البحثية والعائدات من الاستثمارات. ويُعد تطبيق قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية وإصلاح إجراءات تسجيل حقوق الملكية الفكرية تدخلات مهمة للغاية في هذا الصدد.

استقطاب العلماء العراقيين في الخارج

لقد أدت الحرب على الإرهاب إلى هجرة كبيرة للعقول، حيث غادر مئات العلماء العراقيين البلد. ومن المؤمل أن يؤدي تعزيز سياق البحث وبيئة الابتكار في الجامعات العراقية إلى تحفيز العلماء العراقيين على العودة إلى الجامعات والمراكز البحثية في العراق ليسهم ذلك في إنتاج بحثي ذي جودة. وسينصب التركيز بالأخص على المجالات التخصصية النادرة والحديثة المطلوبة للتنفيذ الناجح لرؤية العراق الموضحة في الاستراتيجية الوطنية العراقية ٢٠٣٠.

الشكل ٢٤: نظرية التغيير لتحسين البحث العلمي والابتكار في التعليم العالي

٥-٣-٣ القضية الثالثة: الجودة والاعتماد

تهدف القضية الثالثة إلى ضمان الجودة التعليمية وتعزيزها وضبط نتائجها وفقاً لأفضل معايير الجودة العالمية للتميز. وتضم القضية الثالثة ثلاثة برامج ذات أولوية تسهم في تحقيق النتيجة المقصودة اعتماداً على نظرية التغيير التالية:

إذا تمكنت المزيد من مؤسسات التعليم العالي من الحصول على الاعتماد الاكاديمي الوطني والدولي لضمان جودة فعالية خدمات التعليم العالي وتحسينها، و**إذا** تمكنت الجامعات العراقية من المشاركة في أنظمة تصنيف الجامعات الدولية وجداول التصنيف ثم تحقيق مركز متقدم، حينها سيُنتج التعليم العالي مخرجات تعلم أفضل كما هو موضح في الشكل ٢٥ التالي:

القضية	القضية الثالثة: الجودة والاعتماد		
الغاية	ضمان وتعزيز الجودة التعليمية وضبط مخرجاتها بما ينسجم مع افضل المعايير العالمية تحقيقاً للتميز		
الاهداف	١- تحقيق الاعتماد الاكاديمي الوطني والدولي لمؤسسات التعليم العالي	٢- دخول مؤسسات التعليم العالي في التصنيفات الجامعية واحراز مراكز متقدمة فيها	٣- ضمان الجودة و تحسين فاعلية مؤسسات التعليم العالي
الخيارات	١. اكمال بناء منظومة الاعتماد الوطني ٢. حصول مؤسسات التعليم العالي على الاعتماد المؤسسي الوطني والعالميل لتخصصات الرئيسية كافة ٣. حصول البرامج الأكاديمية في الأقسام العلمية على الاعتماد البرامجي	١. دخول مؤسسات التعليم العالي في التصنيفات العالمية المهمة والمعتمدة ٢. خلق روح التنافس و تعزيز ثقافة التميز بين الجامعات	١. تطوير المناهج ومهارات الطلبة وطرائق التعليم والتعلم والتقييم والتقويم ٢. الارتقاء بجودة التعليم الالكتروني ٣. تحسين جودة المختبرات التعليمية ٤. موارد بشرية متميزة مدربة ومطورة ٥. ضبط جودة العملية التعليمية وفق المدخلات والمخرجات
مؤشرات قياس الاهداف	١. مدى إنجاز منظومة الاعتماد الوطني للتخصصات الرئيسية ٢. عدد مؤسسات التعليم العالي الحاصلة على الاعتماد المؤسسي الوطني والعالمي ٣. عدد البرامج الأكاديمية الحاصلة على الاعتماد البرامجي	١. عدد مؤسسات التعليم العالي الداخلة في التصنيفات العالمية المهمة والمعتمدة ٢. عدد الجامعات المتنافسة على الدخول في التصنيفات الوطنية والعالمية	١. عدد المناهج وطرائق التعليم والتعلم والتقييم والتقويم التي تم تطويرها وتحديثها ٢. مدى التطور بجودة التعليم الالكتروني ٣. عدد المختبرات التعليمية التي تم تحسين جودتها ٤. عدد الموارد البشرية التي تم تدريبها وتطويرها ٥. مدى ضبط العملية التعليمية وفق المدخلات والمخرجات
برامج الهدف الاول	**الخيار الاول** ١. إكمال خطة ومعايير مجالس الاعتماد الوطني مجالس الاعتماد ٢. توصيف نظام إجراءات الاعتماد ووضع مؤشرات ومعايير التقييم والقياس وأدلياته ٣. تأهيل المقيمين الوطنين ضمن منظومة القياس والتقويم لمطابقة المعايير ٤. إقرار خطة الاعتماد الوطني	**الخيار الثاني** ١. استحداث الهيئة الوطنية المستقلة للجودة والاعتماد الاكاديمي ٢. تطبيق معايير الاعتماد المؤسسي الوطني في مؤسسات التعليم العالي	**الخيار الثالث** ١. تطبيق معايير الاعتماد التخصصي للأقسام العلمية كافة و برامجها الأكاديمية في الجامعات العراقية الحكومية والاهلية كافة

الشكل ٢٥: نظرية التغيير لتحسين الجودة والاعتماد

الاعتماد الاكاديمي الوطني والدولي

تركز الخيارات المعتمدة في هذا الهدف على اعادة إنشاء نظام اعتماد وطني. وستكون مؤسسات التعليم العالي قادرة على التقديم للحصول على الاعتماد الوطني والدولي في جميع التخصصات الأكاديمية، وكذلك للحصول على برامج أكاديمية محددة. ولتحقيق هذه الغاية، سيتم وضع معايير مرجعية أكاديمية وطنية لكل تخصص أكاديمي. بالإضافة إلى ما تقدّم، يُعدّ وضع نظام بيانات شامل بما في ذلك المعايير والمؤشرات شرطا أساسيا سيوجّه القرارات المتعلقة بضمان الجودة والاعتماد.

أنظمة التصنيف الدولي للجامعات

يتوجب على الجامعات العراقية المشاركة في أنظمة التصنيف الدولي للجامعات، إذ يؤدي إلى إنشاء نظام بيئي تنافسي للتعليم العالي يحفز على التميز والتحسين المستمر من خلال المقارنة المعيارية الوطنية والدولية. وستوفر القضية الثالثة الدعم للجامعات لزيادة استعدادها للمشاركة في أنظمة تصنيف الجامعات الدولية من خلال التخصيصات المالية المطلوبة لرسوم الاشتراك، إلخ. ضمن مدة الاستراتيجية، وتهدف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى تحسين الموقع التصنيفي الجامعات العراقية في جداول التصنيفات الدولية.

ضمان الجودة وتحسين فعالية مؤسسات التعليم العالي

تخطط القضية الثالثة إلى تطوير المناهج وتحسين البرامج الجامعية الجديدة والقائمة، والتخصصات الأكاديمية بما في ذلك طرق التقديم التي تدمج التعلم الإلكتروني والتعلم المتعدد الوسائل. وسيتم تعزيز قدرات أعضاء الملاك التدريسي والموظفين الإداريين والموارد المادية في شكل بنية تحتية ومختبرات وموارد تعليم مع منح الأولوية لمعايير وتدابير الأمن والسلامة. وستقوم شعبة الإشراف الاكاديمي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، أو مؤسسة ضمان الجودة التي سيتم إنشاؤها، بضمان جودة كلٍّ من المدخلات، والعمليات والمخرجات.

٤-٣-٥ القضية الرابعة: حوكمة مؤسسات التعليم العالي

تهدف القضية الرابعة إلى تمكين مؤسسات التعليم العالي من تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية من خلال تحسين أدائها عن طريق خطط استراتيجية تتبع أسساً تتسم بالشفافة والتشاركية والمساءلة. وتضم القضية الرابعة برنامجين يتمتعان بأولوية ويسهمان في تحقيق النتيجة المقصودة اعتماداً على نظرية التغيير التالية:

إذا تم تحسين نظام الحوكمة والتمويل في مؤسسات التعليم العالي، و**إذا** تمكنت الجامعات العراقية من إشراك جميع أصحاب المصلحة، **حينها** سيتم تمكين مؤسسات التعليم العالي لتحقيق أهدافها بطريقة فعالة وكفوءة، كما هو موضح في الشكل ٢٦ التالي:

دعم القيادة

سيتم تمكين مؤسسات التعليم العالي العراقية من خلال تعزيز هيكليات القيادة ودعمها على مستوى الجامعة، وفي الوقت نفسه سيتم إشراك أصحاب المصلحة في عملية صنع القرار من خلال خطة استراتيجية جامعية منظمة بصورة جيدة تحقق الشفافية والمساءلة والنزاهة. إن التطوير المهني لموظفي الجامعة في المهارات القيادية والإدارية وإنشاء أنظمة معلومات إدارية إلكترونية على المستويين الوطني والمؤسسي وإصلاح أنظمة اختيار وتوظيف القيادات الجامعية ستكون برامج تعتمدها الاستراتيجية لهذا الغرض.

التكامل

إن استطلاع الرأي الدوري لأصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين، ومشاركتهم في المجالس المؤسسية على مستويات الأقسام الأكاديمية والكليات والجامعات، ومشاركة نتائج مشاركتهم يمثل المجالات الأساسية التي يركز عليها هذا الخيار. وسيتم اعتماد مجموعة من مؤشرات النتائج لضمان مشاركة أصحاب المصلحة الفاعلة والهادفة في حوكمة مؤسسات التعليم العالي العراقية.

القضية الرابعة: حوكمة مؤسسات التعليم العالي

القضية	
الغاية	مؤسسات تعليم عالي قادرة على تحقيق اهدافها بكفاءه وفاعلية وتحسين ادائها باتباع خطط استراتيجية فاعلة من خلال تطبيق الادارة الرشيدة المبنية على النزاهة والشفافية والمساءلة والمشاركة في صناعة القرار من قبل جميع الاطراف المعنية
الاهداف	**١- تمكين مؤسسات التعليم العالي من تحقيق اهدافها بكفاءه وفاعلية** **٢- تحقيق التكامل بين الاطراف ذات العلاقة بمؤسسات التعليم العالي**
الخيارات	١. تطوير منظومة القيادة الادارية ٢. تطوير الهياكل التنظيمية لمؤسسات التعليم العالي ٣. تفعيل دور التخطيط الاستراتيجي لمؤسسات التعليم العالي. ٤. تعزيز مشاركة اصحاب المصلحة في عملية صنع القرار. ٥. تعزيز اجراءات النزاهة والشفافية والمساءلة ١. مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة في مجال الحوكمة الالكترونية ٢. تطبيق الحكومة الالكترونية لتحقيق المرونة وتسهيل الاجراءات من خلال الربط الالكتروني لكافة الاجراءات والخدمات في مؤسسات التعليم العالي
مؤشرات قياس الاهداف	١. مدى التطور في منظومة القيادة الإدارية في مؤسسات التعليم العالي ٢. عدد الهياكل التنظيمية التي تم تطويرها ٣. مدى تفعيل دور التخطيط الاستراتيجي لمؤسسات التعليم العالي ٤. مدى مشاركة أصحاب المصلحة في عملية صنع القرار في المؤسسات العراقية ٥. مدى تعزيز إجراءات النزاهة والشفافية والمساءلة ١. عدد تطبيقات الحوكمة الإلكترونية المتطورة والحديثة تكنولوجيا ٢. عدد الإجراءات والخدمات التي تم تطبيق الحوكمة الإلكترونية عليها
برامج الهدف الاول	**الخيار الاول** ١. تطوير المهارات الإدارية والمالية ٢. تطوير المهارات القانونية ٣. تطوير المهارات التخصصية ٤. تطوير مهارات الإدارة الإلكترونية ٥. تعزيز ثقافة المشاركة في عملية اتخاذ القرار ٦. تحديث اليات اختيار القيادات االجامعية والادارية **الخيار الثاني** ١. مراجعة وتقييم و تحسين الهياكل التنظيمية لمؤسسات التعليم وفقا لقواعد التميز والكفاءة والفاعلية ٢. تطوير الموارد البشرية بما يتلائم والتغيير في الهياكل التنظيمية ٣. استقلالية الجامعات **الخيار الثالث** ١. تنمية ثقافة التفكير والتخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم العالي ٢. التخطيط الاستراتيجي لتطوير مؤسسات التعليم العالي في مجال المعرفة الالكترونية ٣. التخطيط الاستراتيجي لدور مؤسسات التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة ٤. مراجعة الخطط الاستراتيجية للجامعات وموائمتها مع الخطط الاستراتيجية للتعليم العالي ٥. التخطيط الاستراتيجي لادارة الازمات

الشكل ٢٦: نظرية التغيير لتحسين حوكمة مؤسسات التعليم العالي

٥-٣-٥ القضية الخامسة: الكفاءة الخارجية

تهدف القضية الخامسة إلى تعزيز المهارات التطبيقية للطلاب التي تمكنهم من المنافسة في سوق العمل، وتضم ثلاثة برامج ذات أولوية تسهم في النتيجة المقصودة اعتماداً على نظرية التغيير التالية:

إذا تمكنت مؤسسات التعليم العالي من بناء شراكات قوية في الصناعة، و**إذا** تمكن أساتذة الجامعات من دمج التطورات العالمية في مناهجهم، و**إذا** تمكن الخريجون من الاستجابة لاحتياجات سوق العمل والمجتمع بصورة أفضل، **حينها** سيتم تحسين معدلات توظيف خريجي التعليم العالي، كما هو موضح في الشكل ٢٧ التالي:

شراكات مستدامة مع قطاع الأعمال والصناعة

تُعد الشراكات المستدامة مع سوق العمل والصناعة أمراً مهماً في تعزيز الكفاءة الخارجية ومواءمة التعليم العالي. وهذا يتطلب معلومات شاملة عن سوق العمل لإثراء سياسات التعليم العالي والتخطيط، والتعليم فضلاً عن تعزيز الروابط العلمية والتطبيقية بين مؤسسات التعليم العالي وكيانات الأعمال المختلفة.

التطوير المهني

سيمكّن التطوير المهني المستمر للملاك التدريسي وفق التطورات العالمية في الجامعات العراقية من ضمان ربط الدورات الأكاديمية بمشكلات العالم الحقيقية وتعليم الطلبة المعارف والمهارات ذات الصلة المطلوبة في سوق

العمل وكذلك من المساهمة في تطوير الصناعة، فإن خلق الشراكات تحقق الكسب المشترك للجميع.

استجابة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل

يمكّن هذا الخيار مؤسسات التعليم العالي من معالجة فجوات المهارات الناشئة والمنافسة في عالم سريع التغير من خلال تعزيز مهارات الطلاب وإنشاء روابط قوية مع كيانات الأعمال. لإن تطوير إطار المؤهلات الوطنية الذي يدعم دمج الخبرة المهنية في مؤهلات المتعلمين هو جزء لا يتجزأ من هذا الخيار. إن إنشاء مرصد سوق العمل بالتعاون مع الوزارات المعنية الأخرى (انظر أيضاً القسم ٤ التعليم والتدريب المهني والتقني في هذا الفصل) هو آلية لمراقبة احتياجات سوق العمل وتقييمها ومتطلبات الوظيفة بصورة مستمرة. يُعد التعاون والتنسيق الوثيقان مع التعليم العام وأصحاب المصلحة في مجال التعليم والتدريب المهني والتقني مؤشرا نجاح لهذا الخيار.

الشكل ٢٧: نظرية التغيير لتحسين الكفاءة الخارجية

الفصل السادس

التكلفة والتمويل

يعرض هذا الفصل التكاليف والموارد ذات العلاقة المطلوبة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية العراقية للتربية والتعليم ٢٠٢٢-٢٠٣١، وتحقيق أهداف سياستها الرئيسة. وعند اعداد الاستراتيجية، تم تطوير ثلاثة سيناريوهات كمية ومناقشتها. تتنبأ هذه السيناريوهات الثلاثة[١٦] بمراحل مختلفة من المنجزات التعليمية، ثم تخمن الموارد البشرية والمادية اللازمة لاستيعاب أعداد الملتحقين المتوقعة بمراحل التعليم العام، والتعليم والتدريب المهني والتقني، والتعليم غير الرسمي، والتعليم العالي. وتعمل التكاليف المتوقعة للسيناريو الثالث على تضخيم التنمية الطموحة والواقعية والشاملة لنظام التعليم على مدى السنوات العشر القادمة من خلال الاستثمارات الاستراتيجية الهادفة إلى تحسين الوصول العادل إلى التعليم وجودته ومعالجة أوجه القصور في النظام التعليمي.

يبدأ الفصل بعرض نموذج محاكاة العراق، ثم يوضح المعايير المستخدمة للمحاكاة وإطار الاقتصاد الكلي، وبعد ذلك يعرض وصفا مفصلا للآثار المترتبة على تكلفة أهداف السياسة المتفق عليها. ويختتم الفصل بمناقشة فجوات التمويل.

١٦ لا يعكس السيناريو الأول أي تغييرات كبيرة في تطوير النظام التعليمي، ولذلك يمكن عدّه «العمل المعتاد». أما السيناريو الثاني فهو يعمل على افتراض أنه سيتم تنفيذ السياسات الاستراتيجية واستراتيجيات القطاع الفرعي، لا سيما فيما يتعلق بتحسين الوصول والكفاءة الداخلية وجودة الخدمات التعليمية من رياض الأطفال إلى التعليم العالي في العراق. تم إعداد مذكرة سياسة لتقديم السيناريو الأول و الثاني كأساس للمناقشة في تطوير السيناريو الثالث. أما السيناريو الثالث، وهو السيناريو المعتمد للاستراتيجية الوطنية العراقية للتربية والتعليم ٢٠٢١-٢٠٣١، فهو ينتج من مناقشات المعاوضة اعتماداً على السيناريو ٢ بين وزارة التربية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي وزارة التخطيط وهو يضمن المواءمة بين القطاعات الفرعية الثلاثة والنظر بعناية في القدرات الفنية والمالية والموارد البشرية لتنفيذ البرامج ذات الأولوية المحددة.

١-٦ نموذج محاكاة التعليم في العراق

يُعد نموذج محاكاة التعليم في العراق جدول بيانات، تم استخدامه لإنشاء سيناريوهات كمية لتطوير التعليم، وتقييم التبعات المالية والبشرية لأهداف التعليم الواردة في الاستراتيجية. ويضم النموذج ما يلي:

- توقعات الالتحاق اعتماداً على التوقعات الديموغرافية وأهداف الوصول والكفاءة المحددة (نسب الاستيعاب الإجمالية، ومعدلات الرسوب، إلخ).
- توقعات أعضاء الملاكات التدريسية وغير التدريسية، والصفوف الدراسية، والمواد التعليمية والموارد الأخرى المطلوبة لاستيعاب عدد الطلاب المتوقع.
- توقعات التكاليف التشغيلية[١٧] الرئيسة التي تحدث في إطار البرنامج الوطني للتغذية المدرسية، والمنح المدرسية لجميع رياض الأطفال والمدارس الابتدائية والثانوية الحكومية وتوفير المنح الدراسية في التعليم الإعدادي والتعليم العالي، وشمول المتعلمين من ذوي الاحتياجات الخاصة.
- توقعات الموارد المالية المطلوبة.

تُعد بيانات التعليم الموجودة في النموذج بيانات رسمية صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط. كما أخذت البيانات المالية من الموقع الإلكتروني لمسح الميزانية المفتوحة التابع لوزارة المالية، ومن استعراض الإنفاق العام للبنك الدولي الذي تم إجراؤه عام ٢٠٢٠. وتم استحصال بيانات الاقتصاد الكلي الإضافية (معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي) من قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي على الإنترنت. وقدمت وزارة التخطيط معلومات عن بيانات الاقتصاد الكلي التي اقتصرت على عام ٢٠١٩، وهي تشبه إلى حد بعيد توقعات صندوق النقد الدولي. كما أن الإشارات التي ترد في هذا الفصل، وفي وثيقة الاستراتيجية برمتها، إلى «العراق» تعني مركز العراق باستثناء محافظات أربيل والسليمانية ودهوك. وتم إصدار الجداول والمخططات البيانية المقدمة في هذا الفصل من نموذج محاكاة التعليم في العراق مباشرة. وتم استخدام التوقعات الرسمية من الجهاز المركزي للاحصاء، والتي تطبق معدل نمو سنوي ثابت يتراوح من ٢,٦٪ إلى ٢,٧٪ كإطار ديموغرافي للاستراتيجية الوطنية العراقية للتربية والتعليم ٢٠٢١-٢٠٣١[١٨]. وفقاً لهذه التوقعات، يُتوقع أن يزداد إجمالي عدد السكان في سن الدراسة بنحو ٢٧٪ على مدى المدة ٢٠٢١-٢٠٣١، أي بمقدار ٢٠ مليون طفل وشاب تتراوح أعمارهم بين ٤ و ٢٢ عاما. ويضم الجدول ٧ أدناه التوقعات السكانية مصنفة بحسب الفئة العمرية للدراسة.

الجدول: التوقعات السكانية مصنفة بحسب الفئات العمرية للدراسة، بمئات الآلاف، للمدة من٢٠٢١-٢٠٣١

تتوقع الاستراتيجية زيادة ثابتة متسقة في الالتحاق على مدى مدة الاستراتيجية البالغة ١٠ سنوات على النحو الموضح في المخطط البياني أدناه. إذ يبلغ إجمالي عدد المتعلمين الملتحقين بالتعليم قبل الجامعي في عام ٢٠٣١ نحو ١٦,٢ مليون بالمقارنة مع ١١,٤ مليون في بداية الاستراتيجية (٢٠٢٢). وينمو معدل الالتحاق بالتعليم العالي من ٧٢٩ ألف طالب في عام ٢٠٢٢ إلى ١,٣ مليون في عام ٢٠٣١.

الشكل: توقعات الالتحاق للمدة ٢٠٢٢-٢٠٣١ بحسب المرحلة التعليمية

الجدول ٧:
التوقعات السكانية مصنفة بحسب الفئات العمرية للدراسة، بمئات الآلاف، للفترة ٢٠٢١-٢٠٣١

الفئة العمرية	٢٠٢١	٢٠٣١
	بداية الاستراتيجية الوطنية العراقية للتربية والتعليم	بداية الاستراتيجية الوطنية العراقية للتربية والتعليم
الفئة العمرية ٤-٥ (رياض الأطفال)	٢١١٩	٢٦٩٥
الفئة العمرية ٦-١١ (الابتدائية)	٥٦٦١	٧٢٠٠
الفئة العمرية ١٢-١٤ (المتوسطة)	٢٥٢٧	٣٢١٤
الفئة العمرية ١٥-١٧ (الإعدادية)	٢٣٤٦	٢٩٨٤
الفئة العمرية ١٨-٢٢ (التعليم العالي)	٢٨٤٧	٣٦٢١
المجموع	**١٥٥٠٠**	**١٩٧١٣**

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء

١٧ وفقاً للمصطلحات المستخدمة في العراق، فإن التكاليف «التشغيلية» تعادل التكاليف «المتكررة».

١٨ تم إجراء آخر تعداد سكاني كامل في عام ١٩٩٧.

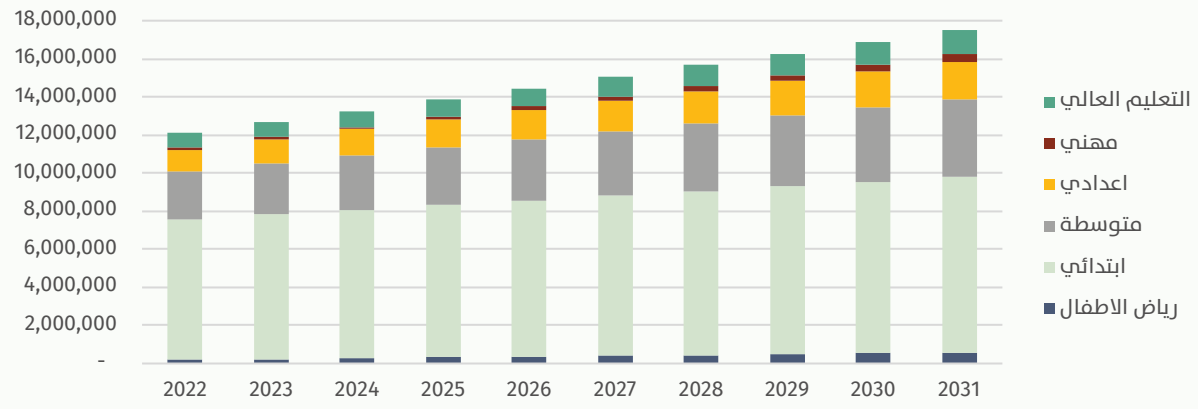

الشكل ٢٨: توقعات الالتحاق للفترة ٢٠٢٢-٢٠٣١ بحسب المرحلة التعليمية

المصدر: نموذج محاكاة العراق (٢٠٢١)

يُتوقع أن تبدأ الإصلاحات الرئيسية ضمن الاستراتيجية الوطنية العراقية للتربية والتعليم ٢٠٢٢-٢٠٣١ عام ٢٠٢٢ بتحسّن تدريجي لمعايير التعليم الرئيسة في السنوات الخمس الأولى من الاستراتيجية. والافتراض هو أن العديد من الأطر التنظيمية وأطر السياسة تحتاج إلى أن توضع في مكانها الصحيح أولاً، قبل التمكن من ملاحظة التغيير الفعال مثل الالتحاق والرسوب والتسرب، إلخ. يجب معالجة الضوابط الرئيسة المتعلقة بتعيين الملاكات التدريسية وتوزيعهم والبنية التحتية في المرحلة الأولية من الاستراتيجية (٢٠٢٢-٢٠٢٥). يُتوقع أن تبدأ الزيادة السنوية في الرواتب في عام ٢٠٢٥ ويُتوقع أن تبدأ النفقات التشغيلية غير المرتبطة بالراتب، بما في ذلك تدريب الملاكات التدريسية أثناء الخدمة وتوفير مواد التعليم والتعلم والتغذية المدرسية والمنح المدرسية، منذ بداية الاستراتيجية.

٢-٦ الأهداف والفرضيات المستخدمة للمحاكاة

تعتمد تكلفة الاستراتيجية بصورة رئيسة على أهداف سياستها الرئيسة التي تُترجم الى طاقة استيعابية محددة وأهداف كفاءة داخلية. وكجزء من الرؤية الإجمالية لحكومة العراق للتنمية المستدامة، تعرّف الاستراتيجية الوطنية العراقية للتربية والتعليم ٢٠٢١-٢٠٣١ عدة أهداف رئيسة على النحو المحدد أدناه:

- رفع مستوى الاستعداد للمدرسة بين الأطفال في مرحلة ما قبل الابتدائية من خلال زيادة معدل الالتحاق من ١٠,٧٪ كمعدل التحاق اجمالي (٢٠١٨/٢٠١٩) الى ٣٠٪ بحلول عام ٢٠٣١، بما في ذلك من خلال زيادة الحصة التعليمية الخاصة برياض الأطفال إلى ٢٥٪ .
- ضمان الإكمال العام للتعليم الابتدائي بنسبة ١٠٠٪ بحلول عام ٢٠٢٥ بالمقارنة مع نحو ٨٣٪ عام ٢٠١٨/٢٠١٩.
- ضمان الإكمال العام لتعليم المرحلة المتوسطة بنسبة ١٠٠٪ بحلول عام ٢٠٢٨ من نحو ٦٢٪ عام ٢٠١٨/٢٠١٩.
- زيادة معدل الالتحاق الإجمالي في التعليم الإعدادي (الاكاديمي) ليصل إلى ٦٨٪/٦٦٪ (ذكور/إناث) بحلول عام ٢٠٣١ من ٤٧٪/٤٦٪ عام ٢٠١٨/٢٠١٩.
- توسيع نطاق التعليم المهني في المرحلة الإعدادية بحيث يكمل المزيد من الطلبة الصف الثاني عشر أو يحصلون على التدريب الفني (معدل الالتحاق الإجمالي من ٧ ٪ / ٣ ٪ في ٢٠١٨/٢٠١٩ إلى ١٤ ٪ / ١٣ ٪ بحلول عام ٢٠٣١) حتى يكونوا مستعدين لدخول سوق العمل آخذين بعين الاعتبار احتياجات الاقتصاد الوطني
- ضمان إجراء توسيع مسيطر عليه لنطاق التعليم العالي بمقدار ٨٢٪ من خريجي التعليم الإعدادي الاكاديمي (بالمقارنة مع ١٠٠٪ في ٢٠١٨/٢٠١٩) و ٥٠٪ من خريجي التعليم الإعدادي المهني المتوقع أن يدخلوا إلى الجامعات والكليات بحلول عام ٢٠٣١، مع الحفاظ على المستويات الحالية للقطاع الخاص بنسبة ٢٥٪.
- تحسين ظروف التعليم والإشراف من خلال الحد من أحجام الصفوف الدراسية في رياض الأطفال والتعليم الابتدائي (من ٤٦ الى ٣٠ طالباً في رياض الأطفال، ومن ٤٠ الى ٣٥ طالباً في التعليم الابتدائي) مع الحفاظ على أحجام الصفوف الدراسية المؤلفة من ٣٥ طالباً على مستوى المرحلة الثانوية وزيادة أحجام الصفوف الدراسية في المدارس المهنية إلى ٣٠ طالباً.
- زيادة عدد الطلاب المشاركين في برامج التعلم غير الرسمي من نحو ٧٠,٠٠٠ الى ٣٠٠,٠٠٠ طالب.
- تحسين الكفاءة الداخلية من خلال تنظيم الرسوب والحد من نسبة المعلم الى الطلاب وتطبيق ضوابط جديدة في توزيع الملاكات التدريسية وزيادة عدد الساعات التعليمية.

بالإضافة الى ذلك يتم توفير التمويل لإنشاء العديد من البرامج التي تهدف إلى الحد من أوجه التفاوت في الحصول على التعليم من حيث الجنس والإعاقة والنزوح والموقع والفقر وتحسين جودة التعليم. حيث يشمل هذا:

- الزيادة التدريجية في توفير التغذية المدرسية لجميع تلاميذ المدارس الابتدائية الحكومية بحلول عام ٢٠٣٠ والأطفال الأكثر ضعفا الذين يحضرون التعليم قبل الابتدائي (٢٥٪ من جميع الأطفال الذين يذهبون إلى رياض الأطفال بحلول عام ٢٠٣١).
- تقديم المنح المدرسية كجزء من برنامج التنمية القائمة على المدرسة لجميع مدارس رياض الأطفال الحكومية والابتدائية والثانوية بدءاً من عام ٢٠٢٢ فصاعدا.[١٩]
- توفير الكتب المنهجية في المدارس الابتدائية (ثلاثة لكل طالب من الصف الأول إلى الثالث، و ٧ لكل طالب من الصف الرابع الى السادس) والمرحلة المتوسطة (خمسة) والمرحلة الإعدادية (خمسة) ومجموعة من المواد التعليمية للتعليم المهني.
- توفير المنح الدراسية لتصل إلى ٢٪ من جميع الطلاب في المرحلة الإعدادية و ٥٪ من جميع الطلاب في التعليم العالي.

يسلط وصف المجالات والبرامج ذات الأولوية لكل قطاع فرعي (انظر الفصل ٥) الضوء على الكيفية التي سيتم من خلالها تحقيق هذه الأهداف الرئيسة. وتم وصف أهداف السياسة ذات الصلة في الفصل ٧ (مصفوفة النتائج).

٦-٣ إطار الاقتصاد الكلي للاستراتيجية الوطنية العراقية للتربية والتعليم ٢٠٢١-٢٠٣١

على مدى العقد الماضي، شهد الإنفاق على التعليم، كنسبة من الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي، انخفاضاً مطّرداً. وفي عام ٢٠١٩، لم يتلقَ التعليم في مركز العراق إلا ٩,٧٪ من الإنفاق الحكومي الإجمالي بالمقارنة مع ١٣,٦٪ في عام ٢٠١٦. بينما ذهبت نسبة ٥,١٪ من الإنفاق الحكومي، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، إلى التعليم في عام ٢٠٠٩، بعد ١٠ سنوات في عام ٢٠١٩ لم يتم تخصيص إلا ٣,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي للتعليم (البنك الدولي، ٢٠٢١). داخل المنطقة الإقليمية، يتراجع العراق بصورة كبيرة عن متوسط الإنفاق الحكومي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على التعليم (١٤٪) ويخفق في تلبية الحد الأدنى من المعايير الدولية لتمويل التعليم العام وفقاً لإعلان إنشيون بشأن التعليم ٢٠٣٠ الذي يدعو إلى تخصيص ما لا يقل عن ٤٪ إلى ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي و/أو ما لا يقل عن ١٥٪ إلى ٢٠٪ من الإنفاق الإجمالي على التعليم للعمل نحو هدف التنمية المستدامة ٤. ويقدر البنك الدولي أن الإنفاق الحكومي الإجمالي في مركز العراق في عام ٢٠١٩ بلغ ١٠,٨ تريليون دينار عراقي[٢٠].

تميل طبيعة الإنفاق على التعليم بدرجة كبيرة نحو النفقات التشغيلية، وأبرزها نفقات الرواتب. فمن مبلغ ١٠,٨ تريليون دينار عراقي الذي تم إنفاقه على التعليم في عام ٢٠١٩، ذهب ٩٣٪ إلى الرواتب، ما ترك مجالاً قليلاً للنفقات التشغيلية غير المرتبطة بالموظفين (٤,٧٪ في ٢٠١٩) واستثمار رأس المال (٢,٤٪ في ٢٠١٩)[٢١]. يعاني الاستثمار في النفقات الرأسمالية، مثل بناء المدارس وإعادة تأهيلها، من نقص مزمن في مواردها المتاحة في العراق، ما يفاقم الحاجة إلى مبانٍ مدرسية آمنة ومواتية للتعلم بعد سنوات من الدمار والإهمال. في عام ٢٠١٩، بعد عامين من انعدام الإنفاق الفعلي في الميزانية الاستثمارية، بلغت الميزانية الاستثمارية لوزارة التربية أقل من ٢٤ مليار دينار عراقي. وشكلت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أقل من ٤٪ من نسبة الإنفاق الاستثماري على التعليم في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩. وأغلب موازنة الاستثمار في التعليم، ٩٦٪ في عام ٢٠١٨ و ٨٧٪ في عام ٢٠١٩، تقوم بإنفاقها المحافظات ومجلس الوزراء والوزارات والدوائر الأخرى. ويتمثل أحد الشواغل الرئيسة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية العراقية للتربية والتعليم في:(أ) الحاجة إلى زيادة كبيرة في الموازنة الاستثمارية خلال مسار تنفيذ الاستراتيجية، و (ب) الحاجة إلى معالجة النقص الحالي في تنفيذ الموازنة الاستثمارية، لا سيما فيما يتعلق ببناء المدارس[٢٢].إذ يتصدى القسم الخاص باحتياجات الصفوف الدراسية في هذا الفصل لمناقشة هذه المسألة بمزيد من التفصيل.

---

١٩ يُتوقع أن تكون المنح المدرسية شهرياً بتكلفة وحدة لكل طالب بمبلغ ٢٠٠٠ دينار عراقي بالنسبة للمدارس الابتدائية والثانوية و ٦٠٠٠ دينار عراقي بالنسبة للمدارس المهنية. تعتمد تكلفة الوحدة على عدد الطلبة لكل مدرسة. لا تحل المنح المدرسية محل المصاريف التشغيلية الأخرى غير المرتبطة بالراتب مثل الكتب المنهجية وتدريب الملاكات التدريسية أثناء الخدمة والتغذية المدرسية، إلخ

٢٠ اعتمدت البيانات المالية لإطار الاقتصاد الكلي بصورة كاملة على مراجعة الإنفاق العام للبنك الدولي بالنظر لصعوبات حساب المبلغ الإجمالي للإنفاق العام على التعليم. أسباب ذلك متعددة الجوانب، بما في ذلك عدم وجود تصنيف وظيفي، ضمن الميزانية الإتحادية، مطلوب لتحديد وقياس نفقات قطاع التعليم عبر جميع وحدات الإنفاق. لقد أدت اللامركزية في أغلب الإنفاق على التعليم العام على مستوى المحافظات منذ عام ٢٠١٧ إلى زيادة التشتت في الإبلاغ عن الإنفاق على التعليم عبر وحدات الإنفاق المختلفة.

٢١ تذكر مراجعة الإنفاق العام للبنك الدولي لعام ٢٠٢١ أن ٦٠٪ من فاتورة رواتب التعليم تم تمويلها من المحافظات ووحدات الإنفاق الأخرى، وتم تمويل ١٧٪ من وزارة التربية ونحو ٢٣٪ من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. في حين موّلت وزارة التربية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي ٤١٪ و ٢٠٪ من النفقات المتكررة غير المرتبطة بالموظفين على التوالي، بينما شكلت المحافظات والوحدات الأخرى على نسبة ٣٩٪ المتبقية.

٢٢ في عام ٢٠١٩، كان معدل تنفيذ الميزانية الرأسمالية ٢٠٪ بالنسبة لوزارة التربية و ١٣٪ بالنسبة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي (البنك الدولي، ٢٠١١: ١١٣).

بينما من المرجح أن يواجه الاقتصاد الوطني العراقي، ولاسيما قطاع التعليم فيه، قيوداً مالية في السنوات القادمة بسبب الآثار الاقتصادية لوباء كورونا إلى جانب تقلب عائدات النفط (أي انخفض الناتج المحلي الإجمالي العراقي بنسبة ١٠٪ تقريباً في عام ٢٠٢٠)، تتوقع أحدث التقديرات حدوث عودة في النمو في وقت مبكر بدءاً من عام ٢٠٢٢، حيث من المتوقع أن ينمو الاقتصاد بمعدل نحو ٤,٤٪ و ٦٪ في عام ٢٠٢٣.

ضمن هذا الإطار، تسمح ثلاثة معايير بتقدير الأموال المتاحة لقطاع التعليم أثناء تنفيذ الاستراتيجية الوطنية العراقية للتربية والتعليم ٢٠٢١-٣٠٣١:

- تطور الناتج المحلي الإجمالي للعراق[٢٣] الذي يعتمد على توقعات صندوق النقد الدولي حتى عام ٢٠٢٦، وبعد ذلك يتم تطبيق معدل زيادة بنسبة ٣,٣٪ لغاية عام ٢٠٣١.
- حصة النفقات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مع افتراض أن المعدل الحالي سيبقى عند مستواه الحالي البالغ نحو ٣٥٪.
- حصة التعليم كنسبة مئوية من الإنفاق الحكومي الإجمالي، والمتوقع أن يرتفع من ٩,٧٪ عام ٢٠١٩ إلى ١٦٪ عام ٢٠٣١، وللنفقات التشغيلية من ١٢٪ عام ٢٠١٩ إلى نحو ١٧,٥٪ عام ٢٠٣١، ونفقات الاستثمار من ١٪ إلى نحو ٧٪. إذ يتطلب توسيع نطاق حصة الإنفاق الاستثماري في موازنة التعليم كلاً من «زيادة مخصصات الموازنة الاستثمارية المخصصة لقطاع التعليم على المدى المتوسط، بالإضافة إلى تحسين كفاءة الصرف والاستفادة من الموازنة" (البنك الدولي، ٢٠٢١: ٩٩).

في ظل هذه الافتراضات، سيزداد إجمالي الصرف العام على التعليم من نحو ١١ تريليون دينار عراقي في عام ٢٠١٩ إلى نحو ١٩ تريليون دينار عراقي في عام ٢٠٣١ (بالدينار الثابت في عام ٢٠١٩)، وهو ما يمثل ٥,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

يقدم الجدول ٨ أدناه عرضاً موجزاً عن المعايير المالية الرئيسة للاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم ٢٠٢٢-٢٠٣١.

بينما يقع تطور أول معيارين خارج نطاق النظام التعليمي، تعتمد حصة الإنفاق الحكومي على التعليم بصورة جزئية على الحجج المقنعة والصحيحة مالياً التي قدمتها وزارة التربية ووزارة التعليم العالي إلى وزارة المالية. وإن وجود خطة طويلة الأجل تتمتع بجودة عالية يجب أن يعزز هذه الحجة، لا سيما أن الحكومة العراقية قد حددت بأن قطاع التعليم هو قطاع رئيس للتغلب على تحديات التنمية طويلة الأمد (حكومة العراق، الورقة البيضاء ٢٠٢١). كذلك تتضمن الاستراتيجية الوطنية العراقية للتربية والتعليم ٢٠٢٢-٢٠٣١ عدة استراتيجيات لتعزيز الإدارة المالية لقطاع التعليم من خلال تحسين المشاركة بين وزارة التربية، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة المالية في إطار إصلاح الإدارة المالية العامة على نطاق أوسع.

الجدول ٨:

المعايير المالية الرئيسة للاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم ٢٠٢٢-٢٠٣١ (المبالغ بمليار دينار)

	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٩	٢٠٣٠	٢٠٣١
الناتج المحلي الإجمالي (بالدينار الثابت في عام ٢٠١٩)	٢٤٧,٢٩٤	٢٦٢,٢٠٦	٢٧٣,٨١٤	٢٨٢,٦٥٠	٢٩١,٩٨٨	٣٠١,٦٣٥	٣١١,٦٠٠	٣٢١,٨٩٤	٣٣٢,٥٢٩	٣٤٣,٥١٤
معدل النمو الحقيق في الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٤,٤٪	٦,٠٪	٤,٤٪	٣,٢٪	٣,٣٪	٣,٣٪	٣,٣٪	٣,٣٪	٣,٣٪	٣,٣٪
الإنفاق الحكومي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	٣٢,٥٪	٣٢,٨٪	٣٣,٠٪	٣٣,٣٪	٣٣,٦٪	٣٣,٩٪	٣٤,٢٪	٣٤,٤٪	٣٤,٧٪	٣٥,٠٪
موازنة التربية و التعليم										
مليار دينار ثابت ٢٠١٩	٩,٣٢٠	١٠,٣٧٥	١١,٣٦٠	١٢,٢٨٠	١٣,٢٦٩	١٤,٣٢١	١٥,٤٤٠	١٦,٦٢٩	١٧,٨٩٤	١٩,٢٣٧
كنسبة مئوية من الإنفاق الحكومي الإجمالي	١١,٦٪	١٢,١٪	١٢,٦٪	١٣,٠٪	١٣,٥٪	١٤,٠٪	١٤,٥٪	١٥,٠٪	١٥,٥٪	١٦,٠٪
كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	٣,٨٪	٤,٠٪	٤,١٪	٤,٣٪	٤,٥٪	٤,٧٪	٥,٠٪	٥,٢٪	٥,٤٪	٥,٦٪

المصدر: نموذج محاكاة العراق (٢٠٢١)

٢٣ يشمل الناتج المحلي الإجمالي كوردستان بينما باقي البيانات المالية والتعليمية خاصة بمركز العراق.

٦-٤ التكلفة الإجمالية للاستراتيجية الوطنية العراقية للتربية والتعليم ٢٠٢٢-٢٠٣١

يبيّن الجدول ٩ أدناه التكلفة الإجمالية المتوقعة للاستراتيجية والتي تبلغ نحو ١٤٠ مليار دينار عراقي (بالقيم الثابتة لعام ٢٠١٩) لكامل مدة تنفيذ الاستراتيجية ولكل مستوى تعليمي. وقد حدثت زيادة كبيرة في القيم الاسمية في التعليم قبل الابتدائي والتعليم المهني، وهذا يعكس التوسع المخطط له في كلا القطاعين الفرعيين.

يمكن لنظرة عن كثب إلى حصة النفقات التشغيلية والاستثمارية أن تكشف أنه بينما تبقى النفقات التشغيلية أكبر موقع للإنفاق على التعليم، من المتوقع أن تصبح النفقات الرأسمالية جزءاً متزايد الأهمية من الإنفاق العام على التعليم، حيث تزداد من ٧٪ في عام ٢٠٢٢ إلى ١٠٪ من معدل الإنفاق على التعليم الإجمالي في عام ٢٠٣١ والذي يتوافق مع احتياجات البنية التحتية الحالية وكذلك التوسع الكمي للنظام المتوقع في السنوات القادمة.

الجدول ٩:
خلاصة النفقات الإجمالية المتوقعة بحسب المستوى التعليمي، بمليارات الدنانير العراقية (الثابتة عام ٢٠١٩)

	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٩	٢٠٣٠	٢٠٣١
رياض الأطفال	١٣٧	٢١٣	٢٤٥	٢٧٨	٣١٤	٣٥٢	٣٩٤	٤٤١	٤٩٥	٥٦٠
المرحلة الابتدائية	٥,١٦١	٥,٣٩٠	٥,٤٣٤	٥,٤٧٨	٥,٥٦٣	٥,٦٦٠	٥,٧٥٥	٥,٨٤٦	٥,٩٤٣	٦,٠٤٣
المرحلة المتوسطة	٢,١٦١	٢,٣٨٢	٢,٥١٤	٢,٦٩٣	٢,٨٤٦	٢,٩٨٢	٣,١٠٨	٣,٢٤٢	٣,٣٧٥	٣,٥٠٩
الإعدادي الاكاديمي	١,٣٨٢	١,٤٦١	١,٤٨٨	١,٥٠٣	١,٤٨٤	١,٤٧١	١,٤٥٨	١,٤٥٦	١,٤٤٥	١,٤١٦
المهني	٤٦٥	٣١٦	٤٠٠	٤٤٩	٤٩٣	٥٤١	٥٩٥	٦٤٨	٦٩٧	٧٣٧
التعليم العالي	٢,٧٣٢	٢,٧١٠	٢,٧٦٢	٢,٨٥٤	٢,٩٦٦	٣,٠٨٤	٣,١٩٥	٣,٣٠٣	٣,٤١٥	٣,٥٣١
التعليم غير الرسمي	٨٧	١٠٥	١٢٢	١٣٩	١٥٦	١٧٤	١٩١	٢٠٨	٢٢٥	٢٤٣
الإجمالي	١٢,١٢٥	١٢,٥٧٩	١٢,٩٦٤	١٣,٣٩٤	١٣,٨٢٣	١٤,٢٦٤	١٤,٦٩٦	١٥,١٤٤	١٥,٥٩٤	١٦,٠٣٩

المصدر: نموذج محاكاة العراق (٢٠٢١)

الجدول ١٠:
النفقات التشغيلية الإجمالية المتوقعة (بمليارات الدنانير العراقية) وحصة النفقات التشغيلية من نفقات التعليم الإجمالية، ٢٠٢٢-٢٠٣١.

	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٩	٢٠٣٠	٢٠٣١
النفقات التشغيلية الإجمالية المتوقعة (بمليارات الدنانير العراقية)	١١,٠٨٤	١١,٢٧٤	١١,٦٢١	١١,٩٦١	١٢,٣١٢	١٢,٦٥٢	١٢,٩٦٦	١٣,٢٦٧	١٣,٥٥٦	١٣,٨٢٩
حصة النفقات التشغيلية من نفقات التعليم الإجمالية	٩٢٪	٩٠٪	٩٠٪	٩٠٪	٩٠٪	٩٠٪	٩٠٪	٩٠٪	٩٠٪	٨٩٪

المصدر: نموذج محاكاة العراق (٢٠٢١)

الجدول ١١:
حصة النفقات التشغيلية المتوقعة من نفقات التعليم الإجمالية بحسب المستوى التعليمي، ٢٠٢٢-٢٠٣١ كنسبة مؤية

	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٩	٢٠٣٠	٢٠٣١
	٪									
رياض الأطفال	١	١	١	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
المرحلة الابتدائية	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢	٤١	٤٠	٤٠	٣٩	٣٩	٣٩
المرحلة المتوسطة	١٨	١٩	١٩	١٩	٢٠	٢٠	٢١	٢١	٢٢	٢٢
الإعدادي	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١٠	١٠	١٠
المهني	٤	٣	٣	٣	٣	٤	٤	٤	٥	٥
التعليم العالي	٢٣	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١
التعليم غير الرسمي	١	١	١	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢

المصدر: نموذج محاكاة العراق (٢٠٢١)

ويعرض الجدول ١١ أدناه توزيع النفقات التشغيلية عبر مستويات التعليم. في عام ٢٠٣١، يمثل التعليم قبل الجامعي ٧٧٪ من جميع النفقات التشغيلية بينما تذهب نسبة ٢١٪ للتعليم العالي، فيما يشهد التعليم غير الرسمي زيادة من ٢٪.

٦-٤-١ التحليل التفصيلي للنفقات التشغيلة

ضمن التكاليف التشغيلية، انخفضت حصة رواتب الملاكات التدريسية وغير التدريسية من نحو ٩٦٪ في عام ٢٠٢٢ إلى نحو ٩٠٪ في عام ٢٠٣١ حيث حصل التغيير الأكثر أهمية في فاتورة أجور الملاكات غير التدريسية من نحو ١٩٪ إلى أقل من ١١٪ من النفقات التشغيلية الإجمالية (انظر الجدول التفصيلي في الملحق أ). وزادت نفقات رواتب الملاكات التدريسية بصورة طفيفة من ٧٧٪ في عام ٢٠٢٢ إلى ٨٠٪ بحلول عام ٢٠٣١ بسبب الزيادة الهائلة في الالتحاق بجميع مستويات التعليم. فعبر مستويات التعليم، تُعد الحصة المتوقعة لفاتورة الرواتب بحلول عام ٢٠٣١ هي الأدنى في التعليم الابتدائي بنسبة ٨٥٪. تفترض التوقعات أن يحدث انخفاض كبير في: (أ) نسبة المعلمين إلى الصفوف، (ب) نسبة الملاك غير التدريسي إلى المعلمين[٢٤]. ويوضح الجدول ١٢ أدناه أهداف السياسة هذه باختصار.

من الواضح أن هناك حاجة إلى إصلاحات إدارية رئيسة للملاك التدريسي (وغير التدريسي)[٢٥] لمعالجة الاستخدام الحالي غير الفعال وغير العادل للأموال. ولتحقيق النجاح سيحتاج أي إصلاح إلى معالجة مختلف عوامل الحوكمة والعوامل السياسية والاقتصادية، بما في ذلك النزوح وإصلاحات اللامركزية الأخيرة التي تؤدي إلى عدم وضوح عمليات

٢٤ يشير عدد أعضاء الملاك التدريسي إلى الملاك غير التدريسي إلى عدد الموظفين الذين ليس لديهم مسؤولية تعليم لكل معلم. تشير نسبة الملاك غير التدريسي/ المعلمين البالغة ١٥٪ إلى وجود موظفين اثنين من غير الملاك التدريسي لكل معلم.

٢٥ تقوم وزارة التربية في الوقت الحالي، بدعم من البنك الدولي، بوضع سياسة توزيع المعلمين التي تحلل ممارسات توزيع المعلمين السابقة والحالية (بما في ذلك التحديات والفرص المرتبطة باللامركزية) وتوفر إطار لتوزيع المعلمين بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية. بمجرد تنفيذها، ستهدف سياسة توزيع المعلمين إلى ضمان توزيع واستخدام أكثر إنصافاً وكفاءةً للموارد البشرية في ظل قيود الميزانية الحالية (البنك الدولي، ٢٠٢١).

الجدول ١٢:
نسب الملاك غير التدريسي/الملاك التدريسي المتوقعة ونسب المعلم إلى الصف، ٢٠١٨/٢٠١٩ و ٢٠٣١، بحسب المستوى التعليمي

	نسبة المعلم إلى الصف		نسب الكادر غير التدريسي/الكادر التدريسي	
	٢٠١٨	٢٠٣١	٢٠١٨	٢٠٣١
رياض الأطفال	٢,١	١,١	٦٢٪	١٥٪
المرحلة الابتدائية	١,٧	١,٣	٢٥٪	١٠٪
المرحلة المتوسطة	٢,٠	١,٥	١٧٪	١٠٪
الإعدادي الاكاديمي	٢,٢	١,٥	٢٨٪	٢٥٪
الإعدادي المهني	-	-	١٦٪	١٠٪
التعليم العالي	-	-	٥٠٪	٢٥٪

المصدر: نموذج محاكاة العراق (٢٠٢١)

الجدول ١٣:
توزيع النفقات التشغيلية الإجمالية بالنسبة المئوية، ٢٠٢٢-٢٠٣١

	٢٠٢٢	٢٠٢٥	٢٠٢٨	٢٠٣١
فاتورة أجور الملاكات التدريسية	٧٧,٠٪	٧٧,٣٪	٧٨,٦٪	٨٠,٠٪
فاتورة أجور الملاك غير التدريسي	١٨,٧٪	١٦,١٪	١٣,٦٪	١٠,٨٪
المواد التعليمية (الكتب المنهجية)	٠,٢٪	٠,٣٪	٠,٣٪	٠,٣٪
النفقات التشغيلية الأخرى غير المرتبطة بالراتب	٠,٩٪	٠,١٪	١,٢٪	١,٤٪
التدريب المستمر للمعلمين	٢,٥٪	٢,٤٪	٢,٣٪	٢,٢٪
المنح الدراسية	٠,٧٪	٢,٩٪	٤,١٪	٥,٤٪

المصدر: نموذج محاكاة العراق (٢٠٢١)

صنع القرار ونقص المعلمين في المناطق الريفية حيث يفضل المعلمون، لا سيما المعلمون أصحاب الخبرة، العمل في المناطق الحضرية، وتسييس تعيين الملاك التدريسي ووجود معلمين فضائيين وموظفين فضائيين في الملاك غير التدريسي وممارسات سوء الإدارة المختلفة التي يقوم بها موظفو التعليم. إذا تحقق ذلك، فإن الانخفاض الصغير نسبياً في نفقات الرواتب بحلول عام ٢٠٣١ سيكون إنجازاً مهماً وأساساً متيناً للتصحيحات المستقبلية. ويضم الجدول ١٣ أدناه توزيعاً تفصيلياً للنفقات التشغيلية الإجمالية.

٢-٤-٦ تعيين الملاكات التدريسية/ المدربين الجدد

على الرغم من إصلاحات الكفاءة المخطط لها، تبقى هناك حاجة إلى تعيين وتدريب الملاكات التدريسية والمدربين لتلبية مستويات الالتحاق المتزايدة، مع وجود حاجة إجمالية الى نحو ٦٨١٠٠٠ معلم/مدرب جديد خلال مدة الاستراتيجية. ويظهر الشكل ٢٩ أدناه توزيع احتياجات الملاك التدريسي (التعيينات الجديدة) على أساس سنوي مقابل الالتحاق المتوقع لجميع مستويات التعليم.

ويوضح الجدول ١٤ أدناه توزيع احتياجات تعيين الهيئات التعليمية والتدريسية بحسب المستوى التعليمي وسنة تنفيذ الاستراتيجية. خلال مدة الاستراتيجية، ستبرز الحاجة إلى تعيين أكبر عدد من المعلمين/المدربين في مرحلة التعليم الابتدائي (٣٠١,٩٨٨)، تليها مرحلة التعليم الأكاديمي الإعدادي (١٩١,٨٤٨) والتعليم المتوسط (١١٧,٤٣٣) والتعليم المهني (٢٨,٧٧٣) والتعليم العالي (٢٣,٩٤١) والتعليم قبل الابتدائي (١٦,٧٩٨).

تزداد بصورة مطّردة النفقات التشغيلية الأخرى، مثل مواد التعلم والتعليم وتدريب الملاكات التدريسية أثناء الخدمة وتدابير الإنصاف بما في ذلك التغذية المدرسية لطلاب رياض الأطفال والتعليم الابتدائي والمنح الدراسية للتعليم الإعدادي والعالي والنفقات التشغيلية الأخرى غير المرتبطة بالراتب (مثل المنح المدرسية لمرحلة رياض الأطفال والتعليم الابتدائي والمدارس الثانوية) من النسبة التراكمية البالغة ٤٪ من جميع النفقات التشغيلية في عام ٢٠٢٢ إلى نسبة ٩٪ في عام ٢٠٣١. الدافع الرئيس لهذا التطور هو برنامج التغذية المدرسية بمتوسط معدل نمو سنوي يبلغ ٤٦٪ و ٢٨٪ لمرحلة رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، على التوالي. على مستوى التعليم العالي، تؤدي المنح الدراسية إلى زيادة النفقات التشغيلية غير المتعلقة بالرواتب بمتوسط معدل نمو سنوي يبلغ ٢٨٪ (الجدول ١٨) لرياض الأطفال والتعليم الابتدائي. ويوفر الجدول الموجود في الملحق معلومات أكثر تفصيلاً عن توزيع النفقات التشغيلية لكل مستوى تعليمي.

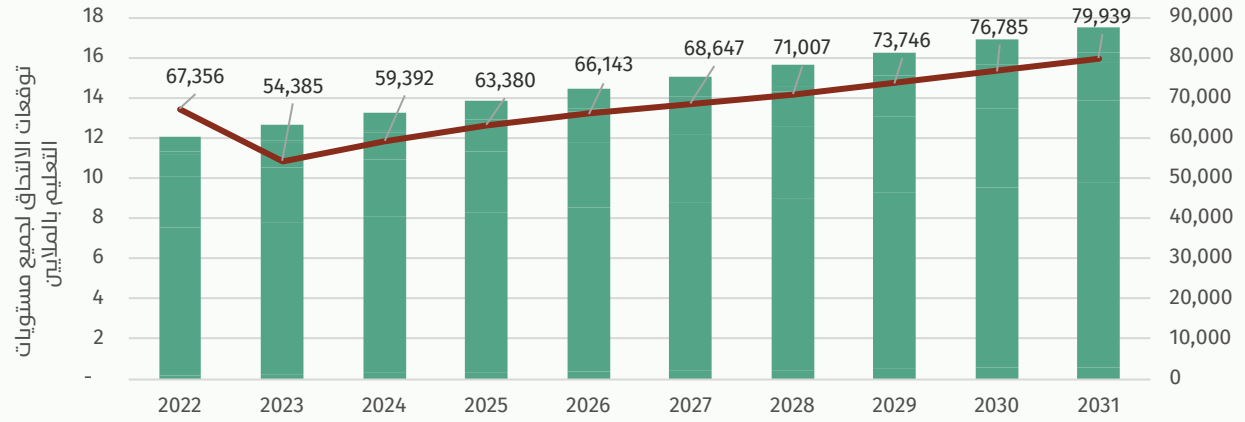

الشكل ٢٩: توقعات الالتحاق السنوي واحتياجات تعيين الملاكات التدريسية (التعيينات الجديدة) لجميع مستويات التعليم (الخط البرتقالي)، ٢٠٢٢-٢٠٣١

المصدر: نموذج محاكاة العراق٢٠٢١

الجدول ١٤:
احتياجات الملاكات التدريسية بحسب المستوى التعليمي (الملاك التدريسي الجدد فقط)، ٢٠٢٢-٢٠٣١

	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٩	٢٠٣٠	٢٠٣١
رياض الأطفال	٢٩٠	١,٥٤٤	١,٦١٠	١,٦٧٧	١,٧٤٧	١,٨١٩	١,٨٩٥	١,٩٧٧	٢,٠٦٧	٢,١٧٠
الابتدائي	٢٩,٣٠٧	٢١,٧٨٣	٢٢,١٥٧	٢٣,٩٩٩	٢٦,٤٥٠	٢٩,٢٤٥	٣٢,٢٣٢	٣٥,٣٢٨	٣٨,٣٨٠	٤٢,٦٥٨
المتوسط	١١,٥٢٥	١١,٣٠٤	١١,٢٦٢	١٢,٢٤٣	١٢,٣٢٠	١٢,٠٨١	١١,٧٥١	١١,٦٩٢	١١,٦٣٧	١١,٦١٩
الإعدادي	١٩,٠٠٥	١٩,٦١٢	١٩,٩٥٢	٢٠,٠٧٤	١٩,٨٨٢	١٩,٥٤٧	١٩,١٢٦	١٨,٧١٣	١٨,٢٥٣	١٧,٦٨٣
المهني	٣,٢٩١		٢,٩١٤	٣,٠٩٣	٣,٠٦٩	٣,١٤٤	٣,٣٤٥	٣,٤٣٢	٣,٣٦٠	٣,١٢٤
التعليم العالي	٣,٩٣٨	١٤٢	١,٤٩٨	٢,٢٩٣	٢,٦٧٥	٢,٨١٠	٢,٦٥٨	٢,٦٠٤	٢,٦٣٩	٢,٦٨٤
المجموع	**٦٧,٣٥٦**	**٥٤,٣٨٥**	**٥٩,٣٩٢**	**٦٣,٣٨٠**	**٦٦,١٤٣**	**٦٨,٦٤٧**	**٧١,٠٠٧**	**٧٣,٧٤٦**	**٧٦,٧٨٥**	**٧٩,٩٣٩**

المصدر: نموذج محاكاة العراق (٢٠٢١)

الجدول ١٥:
النفقات التشغيلية للمواقع المختارة لكل مستوى تعليمي في ٢٠٢٢ ٢٠٣١ ومتوسط معدل النمو السنوي (٢٠٢٢-٢٠٣١)

		٢٠٢٢	٢٠٣١	معدل النمو (٢٠٢٢-٢٠٣١)
		مليار دينار		٪
رياض الأطفال	مواد التعليم والتعلم	٠,٦	١,٨	٪١٣
	النفقات غير المتكررة الأخرى غير المرتبطة بالراتب	*٠,٥	١,٢	*٪١٢
	التدريب المستمر للمعلمين	٣,٥	١١,٢	٪١٤
	التغذية المدرسية	٠,٣	١٠,٥	٪٤٨
الابتدائي	مواد التعليم والتعلم	١٤,٣	١٩,٥	٪٤
	النفقات غير المتكررة الأخرى غير المرتبطة بالراتب	١٤,١	١٦,٢	٪٢
	التغذية المدرسية	٦٣,٩	٦٠٣,٠	٪٢٨
المتوسط	مواد التعليم والتعلم	٧,٥	٩,٩	٪٣
	النفقات غير المتكررة الأخرى غير المرتبطة بالراتب	٤,٩	٧,٤	٪٥
الإعدادي الاكاديمي	مواد التعليم والتعلم	١,٧	٥,٠	٪١٣
	النفقات غير المتكررة الأخرى غير المرتبطة بالراتب	٧,٧	٣٦,٣	٪١٩
الإعدادي المهني	مواد التعليم والتعلم	٠,٦	٢,٠	٪١٤
	النفقات غير المتكررة الأخرى غير المرتبطة بالراتب	١,٣	١٠,٥	٪٢٦
	التدريب المستمر للمعلمين	١٢,٧	١٧,٦	٪٤
التعليم العالي	النفقات غير المتكررة الأخرى غير المرتبطة بالراتب	٦٩,٧	١٠٣,٣	٪٧
	المنح الدراسية	١٥,١	١٢٢,٤	٪٢٨

المصدر: نموذج محاكاة العراق (٢٠٢١)،
(٢٠٣١)* مستخدم كخط أساس

٦-٤-٣ النفقات الاستثمارية

كما ذكرنا في موضع سابق من هذا الفصل، تخطط الاستراتيجية الوطنية العراقية للتربية والتعليم ٢٠٢١-٢٠٣١ لزيادة النفقات الاستثمارية بحلول عام ٢٠٣١ على النحو الموضح في الجدول أدناه لتلبية الاحتياجات العاجلة للبنية التحتية للتعليم بسبب زيادة الالتحاق والعدد الكبير من المباني المدرسية المدمرة والتخفيض المخطط للمدارس ذات الدوام المزدوج. إذ بلغت النفقات الرأسمالية الإجمالية خلال مدة الاستراتيجية ١٣,٧ تريليون دينار عراقي، مع افتراض أن ٥٠٪ من المدارس الجديدة هي بنية تحتية واطئة التكلفة[٢٦].

٢٦ يقدم النموذج تكلفة وحدة تبلغ ٨٠ مليون دينار عراقي للصف الدراسي النظامي الواحد و ٤٨ مليون دينار عراقي للفصل الدراسي الواحد واطئ التكلفة. تم أخذ تكاليف الوحدة للصفوف الدراسية النظامية من خطط التعليم بالمحافظة، والتي تم تطويرها بدعم من اليونيسف.

الجدول ١٦:
النفقات الاستثمارية الإجمالية المتوقعة وحصة النفقات الاستثمارية من نفقات التعليم الإجمالية، ٢٠٢٢-٢٠٣١

	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٩	٢٠٣٠	٢٠٣١
النفقات الاستثمارية الإجمالية (بمليارات الدنانير العراقية)	٩٦٢	١,٢٢٣	١,٢٣٥	١,٢٨٥	١,٣١٠	١,٣٥١	١,٤٠٣	١,٤٧٦	١,٥٥٧	١,٦٤٤
حصة النفقات الاستثمارية من نفقات التعليم الإجمالية ٪	٨	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١١

المصدر: نموذج محاكاة العراق (٢٠٢١)

٦-٤-٤ احتياجات الصفوف المدرسية

كما ذكرنا في موضع سابق من هذا الفصل، تعاني مشاريع إعمار المدارس من نقص التمويل ونقص تنفيذ ميزانيات الاستثمار في التعليم. يذكر تقرير الإنفاق العام (٢٠٢١) أنه «قام مجلس الوزراء بتشكيل لجنة خاصة للمساعدة في تنفيذ برامج بناء التعليم على نطاق واسع، متجاوزاً بذلك وزارة التربية». (البنك الدولي: ١١٤).

يوضح الجدول ١٧ أدناه الاحتياجات السنوية لإعمار الصفوف الدراسية، والتي تبلغ أكثر من ١٦٦,٠٠٠ صف دراسي جديد خلال مدة الاستراتيجية. ولمواجهة النقص الكبير في الصفوف الدراسية، ثمة حاجة إلى استراتيجيات لاستكشاف الاستخدام الأفضل للبنية التحتية الحالية[٢٧] بالإضافة إلى طرق البناء واطئة التكلفة، مثلاً من خلال الترويج للمواد وطرق البناء المحلية التي من المحتمل أيضاً أن توفر فرص عمل للعمالة المحلية[٢٨]. تحتاج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الى خطة استثمار خاصة لسد فجوة البنية التحتية حيث لا تتوفر حالياً أي بيانات لتقدير احتياجات البنية التحتية والمعدات.

الجدول: احتياجات الصفوف الدراسية المتوقعة بحسب المستوى التعليمي، ٢٠٢٢-٢٠٣١

الجدول ١٧:
احتياجات الصفوف الدراسية المتوقعة بحسب المستوى التعليمي، ٢٠٢٢-٢٠٣١

	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٩	٢٠٣٠	٢٠٣١
رياض الأطفال	٧٧	٨٨٥	١٠١٧	١١٧٧	١٣٧٢	١٦١٥	١٩٢٢	٢٣١٩	٢٨٤٤	٣٦٥١
الابتدائي	٥٢٩١	٧٠٩٦	٦٥٩٠	٦٦٨٤	٧٠١١	٧٤٢٠	٧٨٣١	٨١٧٨	٨٦٢٤	٩١٠٦
المتوسط	٢٧١٩	٤٢١٣	٤٣٣٠	٤٩٥٧	٥١٧٦	٥٢٥٤	٥٢٩٩	٥٥١٢	٥٧٥٣	٦٠٤٦
الإعدادي	١٩٧٣	٢٣٨٥	٢٢٢١	٢٠٩٣	١٧٦٠	١٦٦١	١٦٤٣	١٨٠٦	١٨٦٨	١٧٨٣
المهني	٥٩٠	-	٧٥٥	٨٠٦	٨٠١	٨٣٠	٩٠٥	٩٥٥	٩٧٠	٩٤٤
المجموع	**١٠,٦٥٠**	**١٤,٥٧٩**	**١٤,٩١٤**	**١٥,٧١٦**	**١٦,١٢٠**	**١٦,٧٨٠**	**١٧,٦٠٠**	**١٨,٧٦٩**	**٢٠,٠٥٩**	**٢١,٤٤٠**

المصدر: نموذج محاكاة العراق، ٢٠٢١

٢٧ كجزء من دعم البنك الدولي المقدم لوزارة التربية، يتم وضع استراتيجيات للاستخدام الأفضل للبنية التحتية الحالية (البنك الدولي، ٢٠٢١).

٢٨ تقوم وزارة التربية حالياً، بدعم فني من البنك الدولي، باعداد سياسة شاملة لبناء المدارس ستركز على تطوير مبادئ توجيهية وطنية لتخطيط بناء المدارس وآليات وضع الأولويات القائمة على البيانات لبناء المدارس. ستقدم سياسة بناء المدارس توصيات لاستخدام أكثر كفاءة للبنية التحتية المدرسية الحالية وتقترح مجموعة من المعايير لأنواع مختلفة من المدارس، مع مراعاة الاحتياجات المحلية.

٦-٥ الإنفاق الحكومي للطالب الواحد

يذكر تقرير الإنفاق العام في العراق لقطاعات التنمية البشرية إلى أنه في عام ٢٠١٧، وهو آخر عام توفرت فيه بيانات الالتحاق والإنفاق الكاملة، بلغت تكلفة الوحدة في العراق (الإنفاق للطالب الواحد) في التعليم العالي نحو ٣,٠٠٠,٠٠٠ دينار عراقي بالمقارنة مع ٨٠٠,٠٠٠ دينار عراقي للتعليم قبل الجامعي (البنك الدولي، ٢٠٢١) (الشكل ٣٠) كما هو موضح في الشكل أدناه. يُعد مستوى الإنفاق لكل طالب أعلى بمقدار ٣,٥ مرات في قطاع الجامعة (البنك الدولي، ٢٠٢١).

على الرغم من تحسين تخصيص الأموال بين التعليم العالي والتعليم قبل الجامعي منذ عام ٢٠١٣ مع انخفاض تكلفة الوحدة للتعليم العالي، يُتوقع أن يبقى التمويل العام لكل طالب في التعليم العالي أعلى بكثير مما هو عليه في التعليم قبل الجامعي على النحو الموضح في الشكل ٣١. تستند توقعات الاستراتيجية الوطنية العراقية للتربية والتعليم ٢٠٢١-٢٠٣١ إلى تكاليف الوحدة المنشأة التالية لكل مستوى تعليمي:

يوضح الشكل ٣١ أعلاه أنه على الرغم من انخفاض الإنفاق العام لكل طالب في التعليم العالي، تبقى الفجوة بين الإنفاق على التعليم العالي والإنفاق على التعليم قبل الجامعي كبيرة، حيث يبقى الإنفاق قبل الجامعي لكل طالب باستثناء التعليم المهني ثابتاً من حيث معدل التضخم. وتخطط الاستراتيجية الوطنية العراقية للتربية والتعليم ٢٠٢١-٢٠٣١ إلى معالجة تحديات الكفاءة الحالية في الإنفاق على التعليم من خلال زيادة الإنفاق العام لكل طالب في التعليم قبل الجامعي بالمقارنة مع التعليم العالي في العقد المقبل، مع السعي إلى تحقيق مدخرات في الكفاءة الداخلية على المدى القصير. وتشمل هذه تخفيض مخصصات رواتب الملاك التدريسي والملاك غير التدريسي، وتحسين تنفيذ الميزانية لا سيما في النفقات الرأسمالية، بما في ذلك بناء وإعادة المدارس تأهيلها.

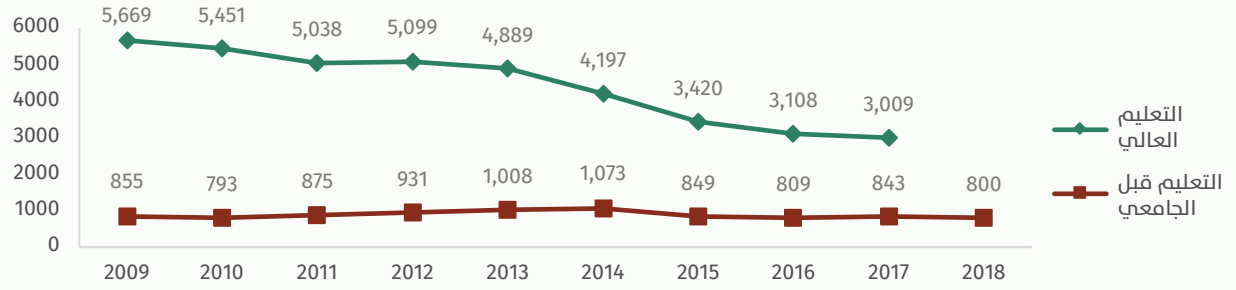

الشكل ٣٠: الأنفاق الحكومي لكل طالب بحسب التعليم الجامعي (٢٠٠٩-٢٠١٨)

المصدر: مراجعة الإنفاق العام في البنك الدولي (٢٠٢١)

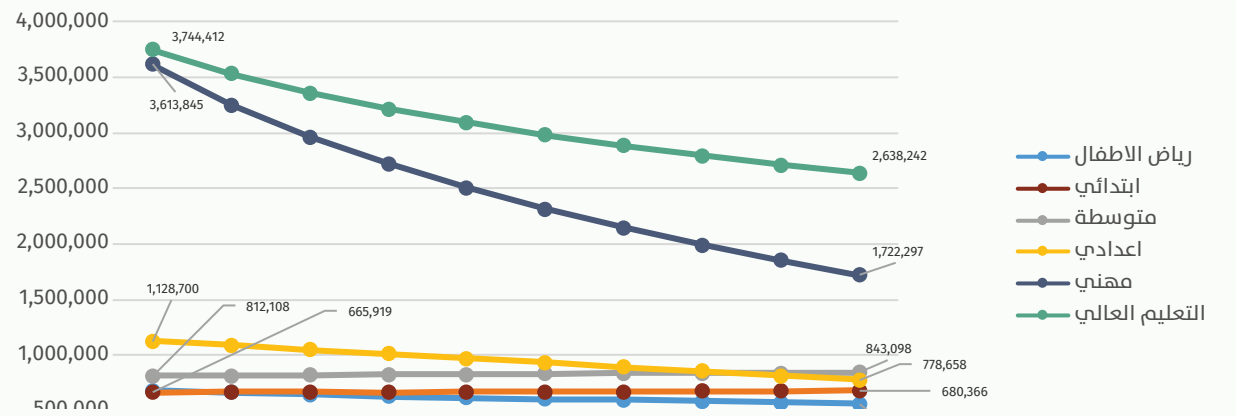

الشكل ٣١: تكاليف الوحدة المقدرة بحسب المستوى التعليمي للعام ٢٠٢٢-٢٠٣١

المصدر: نموذج محاكاة العراق (٢٠٢١)

الجدول ١٨:

فجوة التمويل السنوي بمليارات الدنانير العراقية وحصة فجوة التمويل من الموارد الإجمالية المتوقعة، ٢٠٢٢-٢٠٣١

فجوة التمويل	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٩	٢٠٣٠	٢٠٣١
	مليار دينار بالسعر الثابت لعام ٢٠١٩ (٪)									
تشغيلية	١,٩٨١- (١٨-)	١,١٦٠- (١٠-)								
استثمارية	٨٢٤- (٩٦-)	١,٠٤٣- (٩٣-)	٩٩٨- (٨٨-)	٩٧٤- (٨١-)	٩٠٧- (٧٤-)	٨٣٦- (٦٥-)	٧٥٥- (٥٦-)	٦٧٣- (٤٧-)	٥٧٥- (٣٧-)	٤٥٧- (٢٨-)
المجموع	٢,٨٠٥-	٢,٢٠٣-	١,٦٠٤-	١,١١٤-	٥٥٤-	٨٣٦-	٧٥٥-	٦٧٣-	٥٧٥-	٤٥٧-

المصدر: نموذج محاكاة العراق (٢٠٢١)

٦-١ فجوة التمويل

بسبب البيئة الاقتصادية غير المواتية التي سببتها جائحة كورونا وكذلك أوجه القصور طويلة الأمد في النظام والطلب المتزايد على الموارد لاستيعاب عدد الأطفال والشباب المتزايد بسرعة، تتفاوت فجوة التمويل إلى نحو ١٢ تريليون دينار عراقي (السعر الثابت لعام ٢٠١٩). بحلول عام ٢٠٢٦، سيتم ردم فجوة تمويل النفقات التشغيلية. تتناقص فجوة تمويل النفقات الاستثمارية من عام ٢٠٢٣ فصاعداً على الرغم من أنها تبقى كبيرة حتى نهاية مدة الاستراتيجية حيث لم يتم تمويل ٢٨٪ من النفقات الاستثمارية الإجمالية. ثمة حاجة إلى بذل جهود كبيرة لسد فجوة الاستثمار.

يُتوقع أن تعمل الاستراتيجية على حشد الدعم من جميع أصحاب المصلحة المعنيين على المستويين الوطني والدولي. على الرغم من عدم وجود بيانات في الوقت الحالي عن المستوى المخطط للاستثمار، من الواضح أن دعم المانحين سيحتاج إلى الازدياد طوال مدة الاستراتيجية الوطنية العراقية للتربية والتعليم من مستوى عام ٢٠١٩ البالغ ٣٤,٢ مليون دولار أمريكي وفقاً للبيانات التي أتاحتها المساعدة الإنمائية الرسمية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[٢٩]. من إجمالي مبلغ ٦٣ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٩ التي تم الإعلان عنها للتعليم، لم يتم توجيه إلا ٣٤,٢ مليون دولار أمريكي إلى القطاع التعليمي من خلال القطاع العام أو المنظمات متعددة الأطراف وفقاً لتسميات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. أما المبلغ المتبقي البالغ ٢٨,٨ مليون دولار أمريكي فهو عبارة عن نفقات للخبراء والمساعدات الفنية والمنح الدراسية الأخرى وتكاليف الطلاب في البلدان المانحة. وبالمقارنة مع فجوة التمويل في السنة الأولى من الاستراتيجية لوحدها، لا يغطي الدعم المالي من المانحين الدوليين إلا ٢٪ من فجوة التمويل لعام ٢٠٢٢.

ثمة حاجة إلى بذل جهود كبيرة لتعبئة الموارد مع القطاع الخاص ومع المانحين لسد فجوة التمويل، لا سيما للاستثمار في البنية التحتية للتعليم لدعم التغييرات التحويلية في قطاع التعليم في العراق. يُتوقع أن تؤدي إصلاحات الحوكمة المخطط لها إلى تحسين كفاءة النظام وإعادة بناء الثقة بين شركاء التمويل لسد فجوة التمويل بصورة جماعية. من المهم ألا يُتوقع أن تتحمل الأسر عبئاً مالياً أكبر. تساهم الأسر في العراق بنحو ٠,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي إسهاماً كبيراً في تمويل التعليم في العراق على الرغم من أنها أقل من أي مكان آخر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلا أن إنفاق القطاع الخاص أعلى منه في معظم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (البنك الدولي، ٢٠٢١). إذ يجب استكشاف مصادر التمويل الأخرى لأن إنفاق الأسرة ليس طريقة عادلة أو مستدامة لتوفير التعليم في مستويات ما قبل الجامعة.

٦-٦ نظرة مستقبلية: تقديرات التكلفة المحدثة للتعليم العالي كجزء من الخطط السنوية والمتوسطة الأجل لتفعيل استراتيجية التربية والتعليم الوطنية في العراق

من الضروري أن يتم تحديث التوقعات وإعادة تقييمها باستمرار. وتدرك فرق وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التربية أهمية تحديث التوقعات كجزء من الخطط السنوية والمتوسطة الأجل لتفعيل استراتيجية التربية والتعليم الوطنية في العراق. ويجب أن يسمح هذا التمرين بتقدير أكثر دقة لتكاليف الوحدة التفصيلية التي يمكن من خلالها وضع توقعات أكثر واقعية للتكلفة على المدى القصير والمتوسط.

٢٩ تجدر الإشارة إلى أن بيانات لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لا تشمل التمويل المقدم من المانحين بصورة غير مباشرة كما في حالة الصناديق العالمية مثل الشراكة العالمية للتعليم أو التعليم لا يمكن أن تنتظر.

الجدول ١٩:
النفقات التشغيلية والرأسمالية المتوقعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ٢٠٢٢-٢٠٣١

	النفقات التشغيلية المتوقعة		النفقات ا الاستثمارية المتوقعة	
	مليار دينار	مليار دينار	مليار دينار	مليار دولار
٢٠٢٢	٣,٦٣٥	٢,٥٠٧	٥٦٣	٠,٣٨٩
٢٠٢٣	٣,٧٧٠	٢,٦٠٠	٥٦٣	٠,٣٨٩
٢٠٢٤	٣,٩٠٥	٢,٦٩٣	٥٦٣	٠,٣٨٩
٢٠٢٥	٤,٠٤٠	٢,٧٨٦	٥٦٣	٠,٣٨٩
٢٠٢٦	٤,٠٤٠	٢,٨٧٩	٥٦٣	٠,٣٨٩
٢٠٢٧	٤,١٧٥	٢,٩٧٢	٢٤١	٠,١٦٧
٢٠٢٨	٤,٣٠٩	٣,٠٦٥	٢٤١	٠,١٦٧
٢٠٢٩	٤,٤٤٤	٣,١٥٨	٢٤١	٠,١٦٧
٢٠٣٠	٤,٥٧٩	٣,٢٥١	٢٤١	٠,١٦٧
٢٠٣١	٤,٧١٤	٣,٣٤٤	٢٤١	٠,١٦٧
	٤١,٦١١	٢٩,٢٥٥	٤,٠٢٤	٢,٧٧٥

المصدر: تقديرات التكلفة المتوقعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي[٣٠]

تم اعداد سيناريوهات تقدير التكاليف الواردة في هذا الفصل خلال ورشة عمل وجهًا لوجه عُقدت في ايلول ٢٠٢١ في أربيل بمشاركة الموظفين الفنيين وصناع القرار الرئيسيين من وزارة التربية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي و وزارة التخطيط.

واصلت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتقديم قطاعية فرعية، بما في ذلك توقع تقديرات جديدة لمتطلبات التكلفة التشغيلية والاستثمارية للمدة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٣١. ويقدم الجدول ادناه نظرة عامة على أحدث تقديرات الإنفاق من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. وتشمل التوقعات ٤٥,٦ تريليون دينار للمدة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٣١ موزعة بين ٤١,٦ تريليون دينار (٩١ بالمئة) للنفقات التشغيلية و ٤,٠ تريليون دينار للنفقات الاستثمارية. يقدم الجدول ١٩ التفاصيل بحسب السنة.

بالإضافة إلى ذلك، من الآن فصاعدًا، ونظرًا لاحتياجات التمويل الهائلة لقطاع التعليم في العراق، وخاصة التعليم العالي، سيكون من المفيد أيضًا الاستفادة من جميع التمويلات المتاحة، بما في ذلك تمويل القطاع الخاص ورسوم المستخدم. ويجب أن تلقي الأفكار والتحليلات الإضافية الجارية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بعض الضوء على هذا المسعى المهم مع توفير نقاط عمل ملموسة.

أخيرًا، بالإضافة إلى الجهود المبذولة لتعبئة موارد إضافية لقطاع التعليم، هناك حاجة ماسة بالقدر نفسه لزيادة كفاءة استخدام الأموال العامة للتعليم في العراق. و توفر مراجعة الإنفاق العام الأخيرة للتنمية البشرية في العراق سبلًا واعدة لتحقيق مكاسب في الكفاءة في قطاع التعليم العراقي.

٣٠ * التزامات وزارة التعليم العالي للمشاريع الجارية بالدينار العراقي = ٢،٠٩٠،٥٦٠،٠٢٤،٠٠٠ (قسم الانشاءات والمشاريع حسب الكتاب ذي العدد ش / ٣٩٢٣ في ٢٠٢١/١١/٢٢).

التكاليف التقديرية لتنفيذ مشاريع جامعات جديدة حسب مواصفات التصاميم في (دينار عراقي) = ١٩،٣٢٠،١٨٠،٠٠٠،٠٠٠ (قسم الانشاءات والمشاريع حسب الكتاب ذي العدد ش / ٣٩٢٣ في ٢٠٢١/١١/٢٢).

التكلفة الاستثمارية المطلوبة = تكلفة الاستثمار المتوقعة بناء على الزيادة في عدد الطلاب (دولار) + التزامات الوزارة للمشاريع الحالية (دينار عراقي) + التكاليف التقديرية لتنفيذ مشاريع جامعات جديدة حسب مواصفات التصاميم في (دينار عراقي) .

الفصل السابع

أطر تنسيق تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في العراق ٢٠٢٢ - ٢٠٣١ ورصدها وتقييمها

يصف هذا الفصل إطار عمل التنسيق والتنفيذ والرصد والتقييم للاستراتيجية. ينقسم الفصل إلى ثلاثة أجزاء:

- أولاً: آليات التنفيذ والرصد والتقييم.
- ثانياً: عمليات المراقبة والتقييم.
- ثالثاً: إطار عمل الرصد والتقييم.

٧-١ آليات التنفيذ والرصد والتقييم

فيما يلي آليات التنفيذ والمتابعة والتقييم للاستراتيجية.

٧-١-١ وضع خطط تشغيلية لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم ورصدها

تمثل الإستراتيجية خطة طويلة الأجل توفر إطارًا للسياسات والاستراتيجيات والبرامج لمدة ١٠ سنوات. فهو لا يصف بالتفصيل ولا يمكنه أن يصف بالتفصيل كيف سيتم تنفيذ هذه السياسات والاستراتيجيات والبرامج، لذلك لا يقدم وصفًا للأنشطة التفصيلية.

لبدء تنفيذ الاستراتيجية، سيتم إعداد وثيقة منفصلة وخطة تشغيلية متعددة السنوات. إذ توفر الخطط التشغيلية وصفًا تفصيليًا لكيفية تنفيذ ركائز الاستراتيجية الوطنية وبرامجها من خلال تحديد أنشطة البرنامج وإجراءات التنفيذ لكل نشاط. وتحدد الخطط التشغيلية أيضًا الكيانات المسؤولة لكل نشاط، والجدول الزمني والتكلفة المطلوبة لتنفيذ كل نشاط. و لقياس التقدم، حددت الخطط التشغيلية أهداف المخرجات التي تمثل الأساس لتحقيق النتائج الوسيطة للبرامج المقترحة في الاستراتيجية. يوضح الشكل ٣٢ التالي العناصر الأساسية للخطة التشغيلية:

تسمح الخطط التشغيلية بدمج أي قضايا تعليمية ناشئة وكذلك معالجة التوصيات الناتجة عن عمليات المراقبة والتقييم على المستويات المختلفة. تتمثل إحدى العمليات الرئيسية في المراجعة السنوية لقطاع التعليم، والتي تساهم في ضمان توجيه التنفيذ نحو تحقيق المخرجات المحددة في الخطط التشغيلية، وبالتالي النتائج المحددة في مصفوفة مؤشرات الأداء الرئيسية لجميع ركائز وبرامج الاستراتيجية. لكل قطاع من قطاعات التعليم الفرعية الثلاثة (التعليم العام، التعليم والتدريب التقني والمهني والتعليم العالي).

٧-١-٢ الأدوار والمسؤوليات لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية ورصدها والخطط العملية على المستوى المركزي واللامركزي

تمثل الخطط التشغيلية إطارًا لعملية التنفيذ والمراقبة. ويشمل ذلك تحديد الأدوار والمسؤوليات المنوطة بمختلف إدارات التعليم على المستويين المركزي واللامركزي فيما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجية.

أدوار وزارتي التربية، والتعليم العالي لتنفيذ الاستراتيجية ورصدها على المستوى المركزي

يتم الإشراف على التنفيذ والرصد والتقييم للإستراتيجية من قبل اللجنة العليا للرصد والتقييم (HCME). وسيتم تشكيل لجنتين، لجنة في وزارة التربية، ولجنة أخرى في وزارة

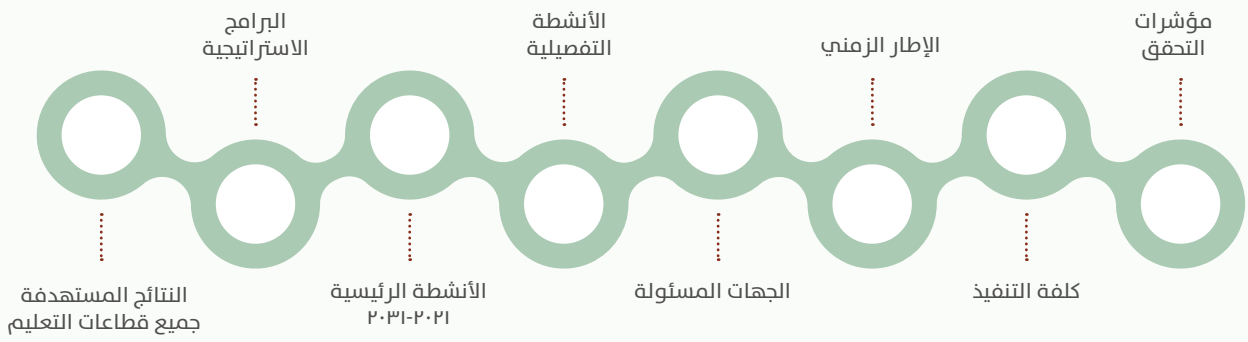

الشكل ٣٢: مكونات الخطة العملية متعددة السنوات

التعليم العالي والبحث العلمي. سيرأس هاتين اللجنتين وزيرا التربية، والتعليم العالي وتضمان في عضويتها وكلاء الوزراء في كل وزارة، والمدير العام للشؤون المالية، ومديري الهيئات ذات الصلة في كل وزارة. ويعمل وكيل الوزارة للشؤون الفنية في كل وزارة مقررا للجنة المعنية. وتتولى اللجان المهام التالية:

- مراجعة التقارير المرحلية المقدمة من الإدارات العامة المكلفة بالتنفيذ أو من اللجنة الفنية للمتابعة والتقييم.
- تحديد واتخاذ التدابير المناسبة لضمان نجاح تنفيذ ورصد وتقييم الاستراتيجية وفقًا للجدول الزمني المحدد في الخطة التشغيلية.
- التواصل والتنسيق مع الوزارات والشركاء الآخرين لضمان التنفيذ الفعال ومواءمة الأنشطة لتجنب تكرار الجهود.
- التشاور مع الجهات المنفذة وتقديم الدعم لها لضمان التنفيذ والرصد الفعالين.

تقود اللجنة الفنية للرصد والتقييم (TCME) تنفيذ الإستراتيجية ورصدها على المستوى الوطني. إذ يتم تشكيل لجنتين للمراقبة والتقييم، واحدة في وزارة التربية والأخرى في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. ويرأس كل لجنة نائب وزير الشؤون الفنية في الوزارة المعنية. ويكون مدير عام دائرة التخطيط في كل وزارة عضوا ومقررا للجنة. وتمثل الخطة التشغيلية في وزارة التربية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي إطار عمل لكلتا اللجنتين لقيادة عمليات التنفيذ والرصد. تختص اللجان بالمهام التالية:

- قيادة عملية إعداد الخطط التشغيلية وتوجيهها في وزارتي التربية و التعليم العالي، وضمان توافقها مع ركائز الاستراتيجية وبرامجها، وجمع البيانات وإعدادها لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف.
- وضع المعايير والأسس لتوزيع التمويل على المحافظات والجامعات على وفق الأهداف المحددة.
- التواصل والتنسيق مع شركاء التعليم في العراق لضمان توافر الدعم الفني والمالي للبرامج والأنشطة المحددة في الاستراتيجية والخطط التشغيلية ذات الصلة.
- تطوير آليات التنسيق مع القطاع الخاص وتعزيزها لدعم العملية التعليمية.
- التنسيق مع الإدارات المسؤولة لمراجعة اللوائح والقوانين وتطويرها وإصدار القرارات الوزارية ذات الصلة بتنفيذ البرامج ورصدها وتقييمها على النحو المبين في الاستراتيجية والخطط العملية المرتبطة بها.
- التنسيق مع الجهات المسؤولة عن تحقيق كل هدف من أهداف النتائج المدرجة في الاستراتيجية.
- تحديد البيانات والمعلومات المطلوبة لرصد مؤشرات النتائج في الإستراتيجية، والتأكد من توافر البيانات المطلوبة في نظام إدارة المعلومات التعليمية (EMIS).
- دعم تطوير نظام إدارة معلومات التعليمية ومتابعته ليشمل جميع البيانات المطلوبة لرصد التقدم نحو الأهداف المحددة ومؤشرات النتائج، وضمان تدريب موظفي وزارة التربية ووزارة التعليم العالي على استخدام نظام معلومات الإدارة التعليمية للتخطيط والمراقبة والتقييم.
- قيادة عملية تصميم أدوات جمع البيانات وتحليلها وإصدار التقرير الإحصائي السنوي الذي يوفر بيانات أساسية لرصد التقدم المحرز نحو أهداف القطاع.
- التنسيق وتقديم الدعم للإدارات الأخرى لجمع البيانات والمعلومات والمراقبة والتقييم لمؤشرات النتائج التي لا يمكن الحصول عليها من التقارير الإحصائية السنوية أو نظام معلومات الإدارة التعليمية.
- بالتعاون مع الإدارات ذات الصلة في وزارة التربية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تقود عملية إعداد التقارير المرحلية السنوية التي توضح التقدم المحرز نحو المخرجات كما هو مبين في الخطط التشغيلية والتقدم المحرز نحو أهداف الاستراتيجية للتعليم والتدريب المهني والتعليم العالي.
- التحضير والإشراف على مؤتمرات المراجعة السنوية لقطاع التعليم لمراجعة التقدم المحرز نحو الأهداف المحددة، وإعداد الخطط التنفيذية للتطوير.
- رفع تقارير الرصد والتقييم إلى اللجنة العليا لتنفيذ الاستراتيجية.

بناءً على الخبرات السابقة في الرصد والتقييم، يتم تشكيل لجنة عليا للإشراف على تنفيذ الاستراتيجية، برئاسة نائب رئيس الوزراء وعضوية كل من وزير التربية ووزير التعليم العالي والبحث العلمي، ووزراء الوزارات ذات العلاقة بالتعليم، على سبيل المثال لا الحصر وزير المالية، ووزير التخطيط، ووزير العمل والشؤون الاجتماعية. وتقوم هذه اللجنة بمتابعة مدى التقدم في تنفيذ الاستراتيجية وتحقيق النتائج المستهدفة. والعمل على تذليل وتجاوز الصعوبات التي تعترض أو تحول دون تنفيذها، ودعم تنسيق التعاون بين الوزارات ذات العلاقة لتسريع عملية التنفيذ وتوفير الموارد. والشكل ٣٣ التالي يبين آلية تنفيذ ورصد وتقييم الإستراتيجية في وزارتي التربية، والتعليم العالي والبحث العملي على المستوى المركزي واللامركزي.

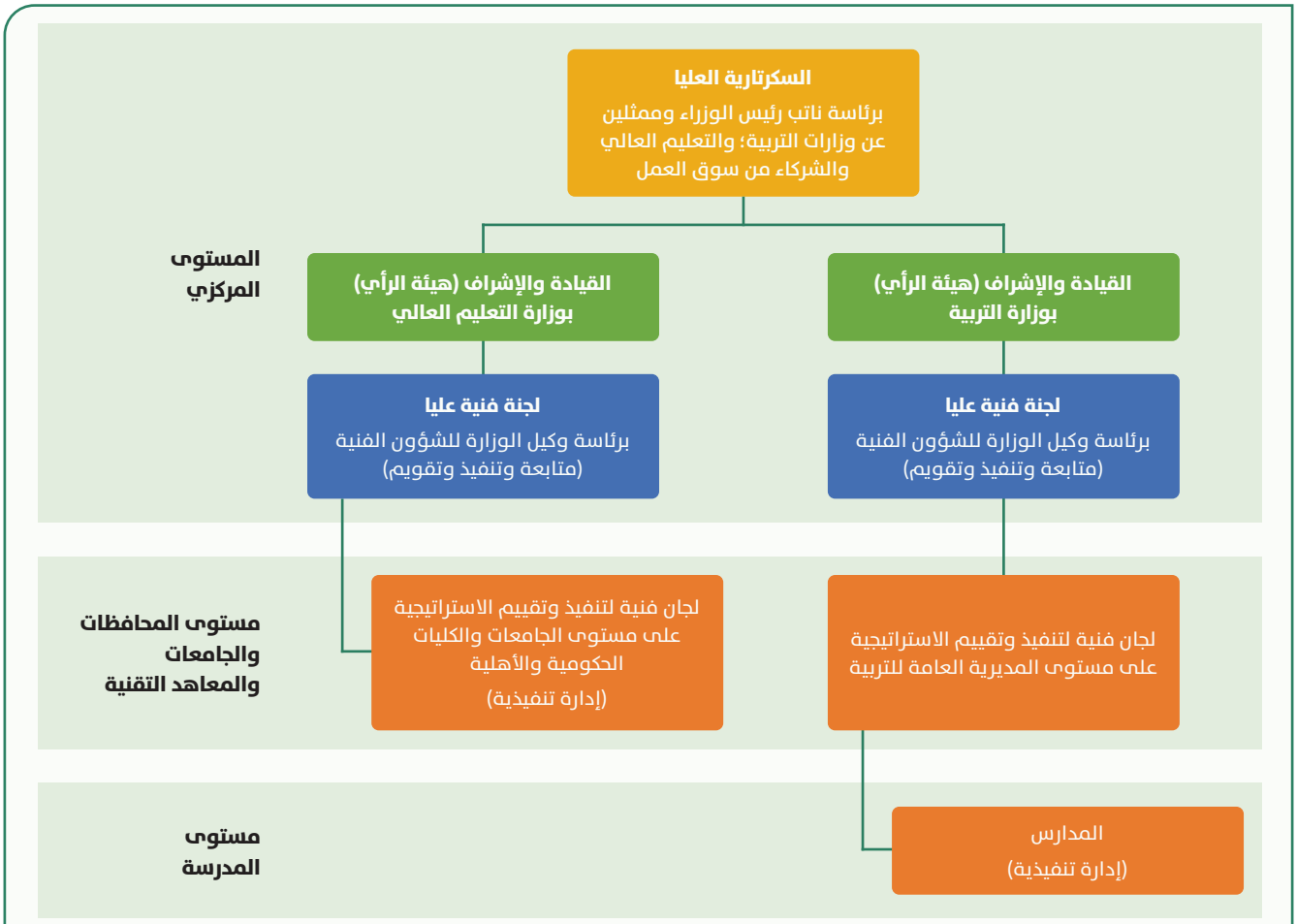

الشكل ٣٣: آلية تنفيذ ورصد وتقييم الإستراتيجية الوطنية في وزارتي التربية، والتعليم العالي

الأدوار والمسؤوليات على مستوى المحافظة:

على المستوى اللامركزي، يتم التنفيذ والمتابعة والتقييم للخطط التشغيلية تحت إشراف مديري مديريات التربية والتعليم في المحافظات والمديريات. وتقوم الجامعات والمعاهد الفنية بتنفيذ التقدم المحرز ومراقبته نحو النتائج المرجوة للتعليم العالي. سيتم تشكيل لجنة لقيادة عملية التنفيذ والمراقبة في كل مديرية تربية في المحافظات وفي الجامعات، برئاسة معاون المدير العام للشؤون الفنية ودعم منه. وسيكون مدير إدارة التخطيط مسؤولاً عن:

- قيادة إعداد الخطط التشغيلية على مستوى المحافظات أو الجامعات وتنسيق التنفيذ والرقابة.
- مراجعة وإدارة إدخال بيانات التعليم التي يتم جمعها من الإدارات والجامعات والمديريات والمدارس، وتقديم التغذية الراجعة بشأن جودة البيانات وتحديد أي تناقضات في البيانات.
- عقد اجتماعات دورية بهدف الرصد المنتظم لتنفيذ البرامج التعليمية على النحو المبين في الخطط التشغيلية، ووضع استراتيجيات لتذليل العقبات.
- تحليل بيانات التعليم والمعلومات المتعلقة بالمخرجات المدرجة في الخطط التشغيلية على مستوى الجامعة ومكاتب التعليم في المحافظات.
- إعداد تقارير للجنة الفنية للمتابعة والتقييم في وزارة التربية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي لإبلاغ التقارير المرحلية على المستوى الوطني.

على مستوى القضاء تتولى مديريات التربية المهام التالية:

- تطوير الخطة التشغيلية وتنفيذها.
- عقد اجتماعات دورية لمتابعة سير البرامج والأنشطة المحددة في الخطط التشغيلية وتحديد الحلول لتذليل العقبات في التنفيذ.
- إعداد تقارير التنفيذ ورفعها إلى قسم التخطيط التربوي بمكتب التربية على مستوى المحافظة.
- تقديم الدعم للمدارس للتطوير وتنفيذ خطط تطوير المدرسة.

تتولى إدارات المدارس ومعاهد التدريب مسؤولية إعداد خطة المدرسة / الاستراتيجية وفقًا لإطار برنامج الإدارة المدرسية، ومراقبة التقدم، ورفع التقارير إلى إدارات مكتب التربية في المديريات.

٧-١-٣ أدوار الشركاء في التنفيذ والرصد والتقييم للاستراتيجية والخطط التشغيلية

تمثل الاستراتيجية إطارًا مشتركًا لجميع أصحاب المصلحة في مجال التعليم. ومن المتوقع أن يقوم المانحون والشركاء بمواءمة الموارد المتاحة مع الأهداف الموجزة للمعهد من خلال الحوار الاستراتيجي والفني والشراكة.

هيئة التنسيق الرئيسية لقطاع التعليم هي مجموعة تنسيق قطاع التعليم التي تم تشكيلها في عام ٢٠١٩. كما هو موضح في الاختصاصات، تهدف المجموعة إلى:

- تنسيق التدخلات في قطاع التعليم لدعم الاستراتيجية وتطوير القطاع كله من خلال مواءمة أموال المانحين والميزانيات الحكومية لضمان الاستخدام الأكثر فعالية لها
- الإشراف على تقدم القطاع في تحقيق الأهداف الاستراتيجية من خلال تتبع الأداء باستخدام إطار النتائج المتفق عليه
- إجراء مراجعات تعليمية منتظمة لتتبع تنفيذ الاستراتجية والاستراتيجيات ذات الصلة ومعالجة أي تحديات تؤثر على تحقيق النتائج
- إنشاء منتدى للمناقشات الفنية والاستراتيجية والحوار لسياسة التعليم وبرامجه، وبذلك، تبادل المعلومات لتجنب تكرار الجهود والازدواجية
- الاستفادة من خبرة الشركاء الدوليين والمحليين لزيادة القدرة المؤسسية وتقوية أنظمة التعليم

سيتم دعم مجموعة تنسيق قطاع التعليم من قبل مجموعات العمل الفنية المشكلة لكل قطاع فرعي. تدعم فرق العمل المواضيعية تدخلات محددة وتطوير الإستراتيجية. ستقود مجموعات العمل الفنية وفرق العمل المواضيعية الإدارة / الإدارة المناسبة / ذات الصلة في الوزارات ويشترك في رئاستها أحد الشركاء.

سيقود مجموعة الرؤساء (وزارة التربية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي) والرؤساء المشاركون (الاتحاد الأوروبي ومكتب رئيس الوزراء) واليونسكو واليونيسف. سيخضع الشركاء الدوليون لإعادة انتخابهم بعد عامين[٣١].

تضم مجموعة تنسيق قطاع التعليم مديريات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وشركاء التعليم والجهات المانحة وممثلي المجتمع المدني.

٧-٢ عمليات الرصد والتقييم الخاصة بالاستراتيجية

يعتبر الرصد والتقييم عنصران أساسيان في تنفيذ الاستراتيجية ويسهمان في تحقيق ما يلي:

- تمكين وزارة التربية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي من التحقق إذا كان تنفيذ الاستراتيجية يسير على الطريق الصحيح فيما يتعلق بالمدخلات والأنشطة والنتائج، واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة لتعزيز فرص تنفيذ الاستراتيجية بنجاح.
- تمكين وزارة التربية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي من التحقق إذا كانت الاستراتيجية قد حققت أهدافها، وما هي الاستراتيجيات التي نجحت وما هي الدروس التي يمكن تعلمها.
- بناء ثقافة مسؤولية إدارة المخاطر والمساءلة، واتخاذ الإجراءات التصحيحية، والتعلم من التجربة واتخاذ قرارات مستنيرة، كما هو موضح في الشكل ٣٤ التالي:

٣١ استضافت اليونيسف أمانة المجموعة منذ ايلول ٢٠٢٠، على الرغم من أنه من المتوقع أن تقوم وزارة التربية والتعليم بهذا الدور على المدى الطويل، لذلك سيتم زيادة القدرات في مديرية الشؤون الثقافية بوزارة التربية والتعليم.

الشكل ٣٤: الوظائف الأساسية لعملية الرصد والتقييم

سيتم تنفيذ رصد الاستراتيجية وتقييمها وفقًا لاربعة مستويات، على النحو التالي:

٧-٢-١ المستوى الأول- الرصد المنتظم

يضمن الرصد المنتظم تنفيذ الأنشطة التفصيلية لخطط التشغيل السنوية التي تم وضعها للاستراتيجية على المستويين المركزي واللامركزي.

تعقد اللجنة العليا للمتابعة والتقييم في كل من وزارة التربية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي اجتماعات دورية أوعلى حسب الحاجة لمتابعة التقدم المحرز في تنفيذ الخطط التشغيلية ورصده واتخاذ الخطوات اللازمة لحل أي صعوبات تعيق التنفيذ. وعلى المستوى اللامركزي، تعقد رئاسة الجامعات أو مديرو دوائر التربية في المحافظات والاقضية اجتماعات دورية للرصد والمتابعة لتنفيذ الخطط التشغيلية ووضع الحلول للمشكلات التي قد تعيق عملية التنفيذ. و ستشارك لجنة الإشراف والتقييم في وزارة التربية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي في إيجاد حلول فورية لا يمكن العثور عليها.

٧-٢-٢ المستوى الثاني- الرصد والتقييم السنوي

تنظم اللجنة الفنية للرصد والتقييم في وزارة التربية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي مراجعة سنوية للتقدم المحرز نحو الأهداف المحددة في الاستراتيجية. ويركز التقرير المرحلي السنوي ومناقشات المراجعة السنوية على:

- مراجعة التقدم المحرز في العام السابق وتحليل أداء قطاع التعليم وتحديد التوصيات والسياسات والأولويات للعام التالي.
- مراجعة الموارد المالية المقدمة لتنفيذ الخطة من جانب الحكومة والشركاء الخارجيين.
- مراجعة مستوى التنسيق والمواءمة والانسجام للدعم المقدم لتنفيذ الخطط التشغيلية للمعهد.

الجدول ٢٠:
الأهداف والتوقيت والتركيز والنتائج المتوقعة للمراجعات السنوية والمتوسطة والنهائية لاستراتيجية التربية والتعليم الوطنية العراقية (INES)

	المراجعة السنوي	مراجعة منتصف المدة	مراجعة نهائية
الهدف	تقييم التقدم السنوي بهدف متابعة العمل على الخطة التشغيلية للعام المقبل	مراجعة التقدم المحرز لإدخال أي تعديلات منتصف المدة على الاستراتيجية.	تقييم تنفيذ استراتيجية القطاع واستخدام النتائج كمدخل لاستراتيجية التعليم التالية
توقيت	مرة في السنة، متزامنة مع إعداد الموازنة	منتصف مدة تنفيذ الاستراتيجية	العام الأخير من الاستراتيجية
التركيز	مراجعة تنفيذ الخطة التشغيلية للعام السابق	مراجعة الاتجاهات على المؤشرات والنتائج المالية. مراجعة مدى ملاءمة الاستراتيجيات وفعاليتها. دمج التغييرات المتعلقة بالاستراتيجية / الأهداف للمرحلة الثانية من الاستراتيجية	تقييم النجاح والتحديات طوال مدة تنفيذ الاستراتيجية
نتيجة متوقعة	تعديل الخطة التشغيلية السنوية أو متعددة السنوات	تحديث / تعديل الإستراتيجية، وخاصة إطار النتائج	تحليل قطاع التعليم وتوجيه استراتيجية التعليم الجديدة

٣-٢-٧ المستوى الثالث- مراجعة منتصف المدة للإستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم

بعد مرور خمس سنوات على تنفيذ الاستراتيجية، تجري وزارة التربية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي مراجعة منتصف المدة. مراجعة منتصف المدة هي تقييم يهدف إلى:

- تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المدرجة في الاستراتيجية.
- إدخال أي تعديلات على السياسات والاستراتيجيات الموضحة في وثيقة الاستراتيجية للمرحلة الثانية من الاستراتيجية. قد تشمل التعديلات ما يلي:
  - التغيير أو الإدخال برامج واستراتيجيات جديدة لتحقيق الأهداف والغايات المحددة في الاستراتيجية.
  - التحديث والتعديل لمؤشرات الأداء الرئيسية حتى عام ٢٠٣١.
  - تحديث البيانات المالية المتعلقة بتكلفة تنفيذ الاستراتيجية خلال المرحلة الثانية والموارد المتاحة وفجوة التمويل.
  - اقتراح سياسات وتوصيات جديدة لضمان التنفيذ الفعال للاستراتيجية بحلول عام ٢٠٣١.

يمكن إجراء مراجعة منتصف المدة للاستراتيجية من خلال اجتماعات المراجعة السنوية للقطاع لعام ٢٠٢٦ على سبيل المثال، من خلال إعداد تقرير إنجاز منتصف المدة بالإضافة إلى تقرير التقدم السنوي.

٤-٢-٧ المستوى الرابع- المراجعة النهائية لتنفيذ الاستراتيجية

تجري المراجعة النهائية للاستراتيجية في العام الأخير من تنفيذ الاستراتيجية، في عام ٢٠٣١، لتقييم الإنجازات التي تحققت لكل قطاع فرعي. النتائج تساعد في تطوير استراتيجية التعليم التالية. ويحدد تقرير إنجاز الإستراتيجية إلى أي مدى تم تحقيق أهداف الاستراتيجية، وتحليل أداء وزارة التربية ووزارة التعليم العالي أثناء التنفيذ. و يستمد التقييم أهم الدروس المستفادة فيما يتعلق بالتخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم على مدار السنوات العشر الماضية ويوجه قطاع التعليم في إعداد استراتيجية جديدة بعد عام ٢٠٣١.

يلخص الجدول ٢٠ التالي الهدف والتوقيت والتركيز والنتائج المتوقعة من المراجعة السنوية والمتوسطة والنهائية للاستراتيجية.

٣-٧ قوائم مؤشرات الأداء الرئيسية للاستراتيجية

تقترح الجداول من ٢١ إلى ٢٣ أدناه مصفوفات نتائج للإستراتيجية ٢٠٢٢-٢٠٣١ وفقًا لكل قطاع فرعي. وتحتوي المصفوفات على مجموعة محدودة ومختارة بعناية من مؤشرات الأداء الرئيسية التي تعكس استراتيجيات القطاع الفرعي والبرامج ذات الأولوية المختارة. وتركز مؤشرات الأداء الرئيسية، على مستويات النتائج اوالمستوى

المتوسط، على النتائج والنتائج المرجوة من الاستراتيجية وليس على المدخلات أو الأنشطة أو المشاريع المحددة. إذ تم تصنيف المؤشرات إلى أقصى حد ممكن، على الرغم من أنه ينبغي إجراء مزيد من التفصيل، خاصة فيما يتعلق بالمناطق والمحافظات والمديريات، كجزء من الخطط التشغيلية قصيرة المدى. من المهم ضمان مراقبة أوضاع مجموعات معينة من المتعلمين بعناية، بما في ذلك الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة والمتعلمين النازحين، فضلاً عن التفاوتات في الوصول إلى التعليم وإنجازات التعلم وإتمامها بين الفتيان والفتيات وبين المناطق.

تم اختيار مؤشرات الأداء الرئيسية بناءً على القرارات التالية:

- يمثل اختيار مؤشرات الأداء الرئيسية عملية فنية وسياسية يتم خلالها تقييم جدوى السياسات المختارة ومدى ملاءمتها واستحسانها واستدامتها.
- لا يزال عدد مؤشرات الأداء الرئيسية محدودًا ومركّزًا بسبب تكلفة المراقبة والتقييم (الموارد المالية والبشرية).
- مؤشرات الأداء الرئيسية المختارة واضحة وسهلة الفهم من قبل صناع القرار والجمهور الأوسع. يجب تجنب المؤشرات والمؤشرات المركبة التي تتطلب مقاييس إحصائية كبيرة.
- نموذج المحاكاة يوفر العديد من مؤشرات الاداء الرئيسية التي تساهم في ربط نموذج المحاكاة مع الرصد والتقييم، وتقديرات التكلفة.
- إلى أقصى حد ممكن، تتعلق المؤشرات بالأطر الدولية، مثل أهداف التنمية المستدامة، وخطة التعليم لعام ٢٠٣٠.
- مؤشرات الأداء الرئيسية المختارة هي مؤشرات ذكية، أي أنها محددة وقابلة للقياس وقابلة للتحقيق وواقعية ومحددة زمنياً.

الجدول ٢١:

قائمة مؤشرات الأداء الرئيسية لاستراتيجية التعليم العام

		خط الأساس (٢٠١٨/١٩ أو آخر سنة)	الهدف ٢٠٣١ (أو كما هو محدد)
تعليم عام			
المجال ١: الوصول والانصاف			
النتيجة المرجوة: زيادة التحاق المتعلمين واستبقائهم في التعليم قبل الابتدائي والابتدائي والثانوي، وخاصة بين الفتيات والمتعلمين المتأثرين بالنزاع والنزوح والطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة والطلاب الفقراء			
مؤشرات الأداء الرئيسية (النتائج على مستوى النتائج)			
	معدل الالتحاق الإجمالي لرياض الأطفال الصفوف (ذكور / إناث)	٪١١	٪٣٠
	معدل الالتحاق الإجمالي للتعليم الابتدائي (ذكور / إناث)	٪١٢٩ / ٪١٢٣	٪١٣١ / ٪١٣٠
	معدل الالتحاق الإجمالي للتعليم المتوسط (ذكور / إناث)	٪١٠٣ / ٪٨٥	٪١٣٧ / ٪١٢٣
	معدل الالتحاق الإجمالي للتعليم الإعدادي العام (ذكور / إناث)	٪٤٧ / ٪٤٦	٪٦٨ / ٪٦٥
	معدل إتمام التعليم الابتدائي (الصف السادس)	٪٨٤ / ٪٨٣	٪١٠٠ (٢٠٢٥)
	معدل إتمام التعليم المتوسط (الصف التاسع)	٪٦٢,٢ / ٪٦٣	٪١٠٠ (٢٠٢٨)
	الالتحاق ببرامج التعليم غير النظامي	شباب: ١٠٥٠٧ البالغون: ٧٢٢٤٢	الشباب: ٣٠٠٠٠٠ الكبار: ١٧٠٠٠٠
	فجوة معدل الالتحاق الإجمالي في التعليم الابتدائي والمتوسط بحسب المحافظة	يحدد لاحقًا	يحدد لاحقًا
	نسبة المتعلمين من ذوي الاحتياجات الخاصة مقارنة بإجمالي المتعلمين في المرحلة الابتدائية	٪٠,٢٦	٪٢
مؤشرات أداء مختارة (نتائج على مستوى المخرجات) بحسب برنامج الأولوية			
بنية تحتية	حصة المدارس التي تعمل بالنظام المزدوج لكل مستوى تعليمي	ابتدائي: ٪٣٤ متوسط: ٪١٠,٣ الإعدادي (الأكاديمي): ٪١٠,١	ابتدائي: ٪١٤ متوسط: ٪٦,٩ الإعدادي (الأكاديمي): ٪٣,٤
بيئة تعليمية آمنة وصحية	نسبة الطلبة الذين يتلقون التغذية المدرسية في المدارس الابتدائية الحكومية	٪٥	٪١٠٠

		خط الأساس (٢٠١٨/١٩ أو آخر سنة)	الهدف ٢٠٣١ (أو كما هو محدد)
المجال ٢: الجودة والملاءمة			
النتيجة المرجوة: زيادة الاستعداد للمدرسة بين الأطفال ما قبل الابتدائي، وتحسين نتائج التعليم والتعلم في التعليم الابتدائي والثانوي، ومواءمة المحتوى التعليمي			
مؤشرات الأداء الرئيسية (النتائج على مستوى النتائج)			
	النسبة المئوية للطلاب في نهاية المرحلة الابتدائية الذين يحققون الكفاءة في القراءة والرياضيات بحسب الجنس	يحدد لاحقًا	٨٠٪
	النسبة المئوية للطلاب الذين ينجحون في الامتحانات الدولية مثل دراسة الاتجاهات الدولية في الرياضيات والعلوم (TIMSS) بحسب الجنس	يحدد لاحقًا في عام ٢٠٢٣	يحدد لاحقًا
	نسبة موازنة مواد التدريس والتعليم، والمنح المدرسية وتدريب المعلمين (النفقات التشغيلية غير الراتب)	غير متاح	ما قبل الابتدائي: ٤,٣٪ ابتدائي: ٣,٦٪ متوسط: ٣,٣٪ إعدادي عام: ٦,٢٪
مؤشرات أداء مختارة (نتائج على مستوى المخرجات) بحسب برنامج الأولوية			
بيئة تعليمية جاذبة	نسبة المدارس التي تتمتع بأدوات لتسهيل الدروس الالكترونية (كهرباء، إنترنت، مختبرات كمبيوتر، مختبرات علوم، مكتبات مدرسية)	يحدد لاحقًا	يحدد لاحقًا
	حجم الصف (رياض الأطفال / الابتدائي الصفوف ١-٣ / الابتدائي الصفوف ٤ - ٦)	٣٦/٤٠/٦٤	٣٥/٣٥/٣٠
القيادة المدرسية والمشاركة المجتمعية	النسبة المئوية للمدارس التي حققت المستوى الرابع من الجودة في التقييم الخارجي (جزء من التقييم الخارجي لبرنامج التطوير المدرسي من قبل المشرفين الذي يطابق الإنجازات المدرسية مع معايير الجودة المحددة)	غير متاح	١٠٠٪
	النسبة المئوية للمدارس المشمولة ببرنامج الإدارة المستندة على المدرسة الى العدد الكلي	١٠٪ (٢،٢٦٠ مدرسة)	١٠٠٪
المناهج والتقييم	مناهج قائمة على المعايير في جميع صفوف التعليم العام ودمج المهارات والقدرات المستهدفة في الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة بما في ذلك أسلوب الحياة المستدام، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، وتعزيز ثقافة السلام واللاعنف، والمواطنة العالمية، وقبول التنوع الثقافي).	غير متاح	١٠٠٪
المجال ٣: الحوكمة والإدارة التربوية والمالية			
النتيجة المرجوة: تعزيز القدرات التشريعية والإدارية والتخطيطية والمالية لنظام التعليم لضمان تقديم خدمات تعليمية فعالة وكفؤة			
مؤشرات الأداء الرئيسية (النتائج على مستوى النتائج)			
	إجراء مراجعات قطاعية مشتركة سنوية ومراجعة منتصف المدة للاستراتيجية	١٠٪ (٢،٢٦٠ مدرسة)	١٠٠٪
	النسبة المئوية للمدارس ذات الموازنة التشغيلية المتاحة لتنفيذ خطط تحسين المدارس (نهج الإدارة القائم على المدرسة) لكل مستوى تعليمي	غير متاح	نعم
	ينشط نظام معلومات الإدارة التعليمية على المستوى المركزي ومستوى المحافظات ويستخدم للتخطيط وعمليات الرصد والتقييم	غير متاح (بدأ العمل التجريبي في أواخر عام ٢٠٢١)	نعم
	حصة المديريات العامة للتربية التي لديها خطط وموازنات محددة لضمان استمرارية التعليم أثناء الأزمات، بإجمالي ٢٠ خطة (١٩ محافظة و مديريات عامة للتربية في بغداد + مركز)	٧ (المصدر: خطة التنمية الإنسانية ٢٠١٨)	٢٠

		خط الأساس (٢٠١٨/١٩ أو آخر سنة)	الهدف ٢٠٣١ (أو كما هو محدد)
مؤشرات أداء مختارة (نتائج على مستوى المخرجات) بحسب برنامج الأولوية			
الإدارة المؤسسية والقيادة	نسبة المتدربين من الإدارة الوسطى والعليا في جوانب التخطيط والتنسيق والمهارات الإدارية إلى العدد الإجمالي على أساس سنوي	يحدد لاحقًا	يحدد لاحقًا
ادارة مالية	نسبة تنفيذ الموازنة السنوية الجارية والاستثمارية لوزارة التربية	٩,٦٢٪ (٢٠١٩)	١٠٠٪
إدارة الأزمات	تم إنشاء خلية / وحدة الأزمات في وزارة التربية ومديريات التربية، لدعم المدارس للحد وإدارة الأزمات التي تؤثر على تقديم خدمات التعليم	غير متاح	إنشاء خلايا / وحدات أزمات بوزارة التربية ومديريات التربية في المحافظات، وتزويدها بالموظفين وتفعيلها
إدارة المدرسة	تعديل قانون الحوانيت المدرسية	غير متاح	١
إدارة المدرسة	تعديل نظام مجالس اولياء الامور والمعلمين	غير متاح	١
الشراكة مع القطاع الخاص	نسبة المدارس الأهلية إلى المدارس الحكومية لكل مستوى تعليمي	روضة ١٤,٥٪ الابتدائية ٤,٢٪ متوسط ٤,٥٪ إعدادي ٥,٣٪ التعليم العالي ٢٧٪	روضة ٢٥٪ ابتدائي ١٥٪ متوسط ١٠٪ إعدادي ١٥٪ التعليم العالي ٢٥٪
المجال ٤: الموارد البشرية			
النتيجة المرجوة: توظيف وتدريب المعلمين وموظفي التعليم المؤهلين والمتحمسين لضمان تقديم خدمات تعليمية عالية الجودة كفوءة وفعالة			
مؤشرات الأداء الرئيسية (النتائج على مستوى النتائج)			
	معدل العاملين من غير المعلمين إلى أعضاء هيئة التدريس بحسب المستوى التعليمي (وبحسب المحافظة، يحدد لاحقا)	روضة ٦٢٪ الابتدائي ٢١٪ متوسط ١٦,٧٪ اعدادية ٢٨٪	روضة ١٥٪ ابتدائي ١٠٪ متوسط ١٠٪ اعدادية ٢٥٪
	نسبة المعلم للصف	روضة ٢,١:١ الابتدائي ١,٧:١ المتوسطة ٢:١ الاعدادية ٢:١	روضة ١,١:١ الابتدائي ١,٣:١ المتوسطة ١,٥:١ الاعدادية ١,٥:١
	نسبة الطالب للمعلم بحسب المحافظة والمستوى التعليمي	يحدد لاحقا	يحدد لاحقا
	معدل الطلاب إلى المدرس/المعلم لكل مستوى تعليمي بحسب المحافظة / الناحية	يحدد لاحقًا	يحدد لاحقًا
مؤشرات أداء مختارة (نتائج على مستوى المخرجات) بحسب برنامج الأولوية			
تعييم وتدريب المعلمين قبل الخدمة وأثناءها	نسبة المشرفين الذين يشاركون في الدورات التدريبية ذات الصلة	يحدد لاحقًا	يحدد لاحقًا
	نسبة المعلمين الحاصلين على شهادة جامعية في التربية	يحدد لاحقًا	يحدد لاحقًا

وقعت الحكومة العراقية مذكرة تفاهم للمشاركة في دراسة الاتجاهات في الرياضيات والعلوم الدولية ٢٠٢٣.

الجدول ٢٢:
قائمة مؤشرات الأداء الرئيسية لاستراتيجية التعليم التقني والتدريب المهني

قائمة مؤشرات الأداء الرئيسية لاستراتيجية التعليم التقني والتدريب المهني		خط الأساس (٢٠١٨/١٩)	الهدف ٢٠٣١
التعليم والتدريب التقني والمهني			
المجال ١: الوصول العادل إلى التعليم والتدريب التقني والمهني			
النتيجة المرجوة: زيادة الطلب والالتحاق ببرامج التعليم والتدريب التقني والمهني من خلال الترويج لعروض التعليم والتدريب التقني والمهني والنهوض بها وفرص العمل الناتجة عنها مما يجعله أحد أفضل الخيارات للشباب.			
مؤشرات الأداء الرئيسية (النتائج على مستوى النتائج)			
	معدلات الالتحاق الاجمالية في المدارس المهنية GER (للذكور / والإناث)	٧٪ / ٣٪ (٢٠٢١)	١٤٪ / ١٣٪
	معدل الانتقال إلى المرحلة الإعدادية التعليم المهني (للذكور / والإناث)	٨٪ / ٣٪	١٩٪
	عدد "المتسربين من المدارس" الذين عادوا إلى برامج التدريب المهني	يحدد لاحقًا	يحدد لاحقًا
	عدد الطلاب الملتحقين بالمعاهد التقنية (التعليم العالي)	٦٩٠٠٠	١٦٩٠٠٠
	معدلات الانتقال من مدارس التعليم المهني والمدارس الأكاديمية إلى الكليات التقنية	يحدد لاحقًا	يحدد لاحقًا
	معدلات التحاق النساء بالكليات التقنية	يحدد لاحقًا	يحدد لاحقًا
المجال ٢: الكفاءة الداخلية			
النتيجة المرجوة: تحسين كفاءة وفعالية الأنظمة الداخلية في المؤسسات التعليمية والتدريبية والتقنية للوصول إلى معايير جودة عالية			
مؤشرات الأداء الرئيسية (النتائج على مستوى النتائج)			
	معدلات الاستبقاء في المدارس المهنية	٨١٪	٩٠٪
مؤشرات أداء مختارة (نتائج على مستوى المخرجات) بحسب برنامج الأولوية			
بنية تحتية	عدد الصفوف الدراسية في المدارس المهنية التي تم بناؤها / إعادة تأهيلها	غير متاح	٧٥٥٥ صفا دراسيًا بين عامي ٢٠٢٢ و ٢٠٣١
بناء القدرات	تلبية الاحتياجات التدريبية للموظفين الإداريين ومدربي التعليم والتدريب التقني والمهني (الناتجة عن تقييمات الأداء السنوية)	يحدد لاحقًا، لا يمكن استخدام السنتين الماضيتين كخط أساس	٩٠٪
المجال ٣: الجودة والكفاءة الخارجية			
النتيجة المرجوة: تحسين جودة وملاءمة برامج التعليم والتدريب التقني والمهني يؤدي إلى تحسين نتائج التعليم وزيادة فرص العمل			
مؤشرات الأداء الرئيسية (النتائج على مستوى النتائج)			
	نسبة الطلاب الذين يعملون لحسابهم الخاص أو يعملون لمدة عام واحد بعد التخرج	يحدد لاحقًا	يحدد لاحقًا
	نسبة الطلاب الحاصلين على وظائف تتناسب مع تخصصاتهم المختارة في التعليم والتدريب التقني والمهني	يتم تحديده لاحقًا (بناءً على دراسات التتبع)	يتم تعريفها بمجرد وضع نظام معلومات سوق العمل
مؤشرات أداء مختارة (نتائج على مستوى المخرجات) بحسب برنامج الأولوية			
المناهج والمواد التدريبية والاعتماد	نسبة مواد التعليم والتدريب التقني والمهني التي تقدم للطلاب تدريبات قائمة على العمل	١٠٪	٥٠٪
	تم اعتماد مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني بناءً على نتائج الاعتماد المرتبط بـ الإطار الوطني للمؤهلات	غير متوفر	١٠٠٪
تدريب مدربي التعليم والتدريب التقني والمهني	نسبة المدربين الذين تم تدريبهم في المجالات ذات الصلة	يحدد لاحقًا	٩٠٪

قائمة مؤشرات الأداء الرئيسية لاستراتيجية التعليم التقني والتدريب المهني		خط الأساس (٢٠١٨/١٩)	الهدف ٢٠٣١
المجال ٤: الحوكمة والإدارة والتمويل			
النتيجة المرجوة: تحسين أطر الحوكمة والتمويل والإدارة لضمان تنسيق أفضل وزيادة المخصصات للتعليم والتدريب التقني والمهني			
مؤشرات الأداء الرئيسية (النتائج على مستوى النتائج)			
	المجلس الأعلى للتعليم والتدريب التقني والمهني تم تفعيله ويصدر توصيات منتظمة	غير متوفر	اعتماد المجلس الأعلى للتعليم والتدريب التقني والمهني من قبل البرلمان وويعقد اجتماعات دورية
مؤشرات أداء مختارة (نتائج على مستوى المخرجات) حسب برنامج الأولوية			
الحوكمة والتشريع	تفعيل الإطار الوطني للمؤهلات	غير متوفر	١
التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي	لجنة التعليم والتدريب التقني والمهني التابعة للجنة تنسيق التعليم العالي فُعلت وتتواصل بانتظام	غير متوفر	١
	إنشاء مرصد معلومات سوق العمل ويستخدم في اتخاذ قرارات السياسات والتخطيط	غير متوفر	١ (٢٠٢٥)

الجدول ٢٣:
قائمة مؤشرات الأداء الرئيسية لاستراتيجية التعليم العالي

القضايا الاستراتيجية	الأهداف الاستراتيجية	الخيارات الاستراتيجية	المخرجات المطلوبة	مؤشرات القياس
الكفاءة الداخلية	تنمية القدرة الاستيعابية لمؤسسات التعليم	التوسعة من خلال استحداث جامعات وكليات تخصصية وتوسعة الجامعات القائمة تنمية المؤسسات التعليمية الاهلية من خلال الفرص التي تلائم حاجات سوق العمل والتوزيع الجغرافي والمكاني عقد شراكات تكاملية للتبادل الثقافي مع الدول المتقدمة لزيادة المنح الجامعية والزمالات الدراسية للطلبة العراقيين في الاختصاصات النادرة للدراسات العليا	مؤسسات تعليم عالي ذات قدرة استيعابية عالية تتناسب مع النمو السكاني	١. عدد الجامعات والكليات التخصصية المستحدثة ونسبة التوسعة في الجامعات القائمة ٢. عدد المؤسسات التعليمية الاهلية التي تلائم حاجات سوق العمل والتوزيع الجغرافي والمكاني ٣. عدد الشراكات التكاملية للتبادل الثقافي مع الدول المتقدمة التي توفر منح وزمالات دراسية للطبة العراقيين في الاختصاصات النادرة للدراسات العليا
	تشجيع التنوع في أنماط وبرامج التعليم العالي	تبني أنظمة تعليمية معتمدة عالميا وبشكل تدريجي لبعض الجامعات الحكومية الرائدة لغرض التقييم والتحول نحو العالمية اعتماد وترصين التعليم الالكتروني المدمج في الجامعات العراقية دعم وتطوير مراكز وبرامج التعليم المستمر	مؤسسات تعليم عالي مرنة ذات أنماط وبرامج متنوعة	١. عدد الأنظمة التعليمية المعتمدة عالميا في الجامعات الحكومية الرائدة ٢. عدد الجامعات العراقية التي فيها تعليم الكتروني مدمج معتمد ورصين ٣. عدد مراكز وبرامج التعليم المستمر المطورة
	تطوير سياسات القبول الجامعي	مراجعة وتعديل التشريعات الحاكمة لقبول الطلبة في الجامعات بما يضمن توفير الفرصة العادلة لكافة الطلبة الراغبين زيادة والمؤهلين للقبول في التخصصات الملاءمة والتشريعات المتعلقة بالأنظمة الدراسية استدامة و زيادة نسبة الطلبة الملتحقين في الدراستين الأولية والعليا	سياسات قبول جامعي معدلة تضمن الالتحاق العادل	١. عدد التشريعات الحاكمة لقبول الطلبة في الجامعات التي تمت مراجعتها وتعديلها ٢. مقدار الزيادة في نسبة الطلبة الملتحقين في الدراستين الأولية والعليا
حوكمة مؤسسات التعليم العالي	تمكين مؤسسات التعليم العالي من تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية	تطوير منظومة القيادة الإدارية تطوير الهياكل التنظيمية لمؤسسات التعليم العالي تفعيل دور التخطيط الاستراتيجي لمؤسسات التعليم العالي تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة في عملية صنع القرار تعزيز اجراءات النزاهة والشفافية والمساءلة	مؤسسات تعليم عالي قادرة على تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية	١. مدى التطور في منظومة القيادة الإدارية في مؤسسات التعليم العالي ٢. عدد الهياكل التنظيمية التي تم تطويرها ٣. مدى تفعيل دور التخطيط الاستراتيجي لمؤسسات التعليم العالي ٤. مدى مشاركة أصحاب المصلحة في عملية صنع القرار في المؤسسات العراقية ٥. مدى تعزيز إجراءات النزاهة والشفافية والمساءلة
	تحقيق التكامل بين الاطراف ذات العلاقة بمؤسسات التعليم العالي	مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة في مجال الحوكمة الإلكترونية تطبيق الحوكمة الإلكترونية لتحقيق المرونة وتسهيل الإجراءات من خلال الربط الإلكتروني لكافة الإجراءات والخدمات في مؤسسات التعليم العالي	مؤسسات تعليم عالي متكامل	١. عدد تطبيقات الحوكمة الإلكترونية المتطورة والحديثة تكنولوجيا ٢. نسبة الإجراءات والخدمات التي تم تطبيق الحوكمة الإلكترونية عليها

القضايا الاستراتيجية	الأهداف الاستراتيجية	الخيارات الاستراتيجية	المخرجات المطلوبة	مؤشرات القياس
الجودة والاعتماد	تحقيق الاعتماد الاكاديمي الوطني والدولي لمؤسسات التعليم العالي	اكمال بناء منظومة الاعتماد الوطني للتخصصات الرئيسية كافة حصول مؤسسات التعليم العالي على الاعتماد المؤسسي الوطني والعالمي حصول البرامج الأكاديمية في الأقسام العلمية على الاعتماد البرامجي	مؤسسات تعليم عالي حاصلة على الاعتماد الوطني والدولي	١. مدى إنجاز منظومة الاعتماد الوطني للتخصصات الرئيسية ٢. عدد مؤسسات التعليم العالي الحاصلة على الاعتماد المؤسسي الوطني والعالمي ٣. عدد البرامج الأكاديمية الحاصلة على الاعتماد البرامجي
	دخول مؤسسات التعليم العالي في التصنيفات المحلية والعالمية وأحراز مراكز متقدمة فيها	دخول مؤسسات التعليم العالي في التصنيفات العالمية المهمة والمعتمدة خلق روح التنافس وتعزيز ثقافة التميز بين الجامعات	مؤسسات تعليم عالي ذات تصنيف عالمي متقدم	١. عدد مؤسسات التعليم العالي الداخلة في التصنيفات العالمية المهمة والمعتمدة ٢. عدد الجامعات المتنافسة على الدخول في التصنيفات الوطنية والعالمية
	ضمان الجودة وتحسين فاعلية مؤسسات التعليم العالي	تطوير المناهج ومهارات الطلبة وطرائق التعليم والتعلم والتقييم والتقويم الارتقاء بجودة التعليم الالكتروني تحسين جودة المختبرات التعليمية موارد بشرية متميزة مدربة ومطورة ضبط جودة العملية التعلمية وفق المدخلات والمخرجات	تحسين فاعلية مؤسسات التعليم العالي	١. عدد المناهج وطرائق التعليم والتعلم والتقييم والتقويم التي تم تطويرها وتحديثها ٢. مدى التطور بجودة التعليم الالكتروني ٣. عدد المختبرات التعليمية التي تم تحسين جودتها ٤. عدد الموارد البشرية التي تم تدريبها وتطويرها ٥. مدى ضبط العملية التعليمية وفق المدخلات والمخرجات
البحث العلمي والابتكار	تطوير مهارات الباحثين في الجامعات العراقية وزيادة إنتاجيتهم البحثية عالية الجودة	توفير بيئة داعمة للبحث العلمي في الجامعات العراقية تطوير اليات التعاون في مجال البحث العلمي بين الجامعات العراقية ونظيراتها في خارج العراق تطوير مهارات الباحثين تطوير عمل مراكز البحوث واليات تقديم الخدمات البحثية للمؤسسات كافة تعزيز مستلزمات البحث العلمي اعتماد وتطوير منهجية البحث العلمي في الجامعات العراقية	زيادة الإنتاجية البحثية عالية الجودة للباحثين في الجامعات العراقية	١. مدى توفير بيئة داعمة للبحث العلمي في الجامعات العراقية ٢. عدد الجامعات العراقية التي طورت اليات التعاون مع نظيراتها في خارج العراق ٣. عدد الباحثين الذين تم تطوير مهارتهم البحثية ٤. عدد المراكز التي تم تطويرها لتقديم الخدمات البحثية للمؤسسات الأخرى ٥. مدى تعزيز مستلزمات البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي ٦. مدى تطوير منهجية البحث العلمي في الجامعات العراقية
	تمويل البحث العلمي للارتقاء بالنشر الدولي في المستوعبات العالمية الرصينة	زيادة نسب التمويل للبحث العلمي تخصيص نسبة محددة من الموازنة المالية السنوية للبحث العلمي إنشاء مجاميع ومراكز بحثية في تخصصات علمية متنوعة تشجيع النشر الدولي الرصين دعم المجلات العلمية العراقية للحصول على الاعتماد في المستوعبات الرصينة	بحث علمي يساهم في دعم الابتكار	١. مقدار الزيادة في نسب تمويل البحث العلمي ٢. وجود نسبة محدده من الموازنة المالية السنوية للبحث العلمي ٣. عدد المجاميع والمراكز البحثية التي تم إنشائها في تخصصات علمية متنوعة ٤. عدد البحوث المنشورة في المجلات العلمية الرصينة ٥. عدد المجلات العلمية العراقية الحاصلة على الاعتماد في المستوعبات الرصينة
	حماية حقوق الملكية الفكرية في الجامعات العراقية	تطبيق الإجراءات القانونية المتعلقة بحماية حقوق النشر والتأليف الحد من انتهاك حقوق الملكية الفكرية والسرقة الادبية	منظومة حماية للملكية الفكرية للبحث العلمي	١. مدى تطبيق الإجراءات القانونية المتعلقة بحماية حقوق النشر والتأليف ٢. مدى انخفاض عدد حالات انتهاك حقوق الملكية الفكرية والسرقة الأدبية

القضايا الاستراتيجية	الأهداف الاستراتيجية	الخيارات الاستراتيجية	المخرجات المطلوبة	مؤشرات القياس
	استقطاب العلماء العراقيين في الخارج	استهداف التخصصات العلمية النادرة والحديثة تحديد الامتيازات المادية والمعنوية للعلماء العائدين تشريع الضوابط والتعليمات لضمان حقوق العلماء العائدين تحديد الموازنة التمويلية لعمل العلماء العائدين	زيادة عدد العلماء العراقيين العائدين من الخارج	١. عدد العلماء العراقيين في التخصصات العلمية النادرة والحديثة العائدين من الخارج ٢. الامتيازات المادية والمعنوية التي تم تحديدها للعلماء العراقيين العائدين من الخارج ٣. إصدار الضوابط والتعليمات لضمان حقوق العلماء العراقيين العائدين من الخارج ٤. مدى تخصيص موازنة تمويلية لعمل العلماء العراقيين العائدين من الخارج
الكفاءة الخارجية	مؤسسات أكاديمية رصينة قادرة على بناء شراكات استراتيجية مستدامة مع قطاع الأعمال والصناعة	خلق روابط علمية وتطبيقية بين مؤسسات التعليم العالي ومختلف جهات الأعمال تطوير وتعديل التشريعات بما يضمن فاعلية تواصل مؤسسات التعليم العالي بسوق العمل تطوير البنية التنظيمية في الجامعات للتفاعل مع قطاع الأعمال (سوق العمل) تلبية احتياجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية	عدد مؤسسات التعليم العالي القادرة على بناء شراكات استراتيجية مستدامة مع قطاع الأعمال والصناعة	١. عدد مؤسسات التعليم العالي التي تمكنت من خلق روابط علمية وتطبيقية مع مختلف جهات الأعمال ٢. عدد التشريعات التي تم تطويرها وتعديها لضمان فاعلية تواصل مؤسسات التعليم العالي بسوق العمل ٣. عدد الهياكل التنظيمية التي تم اعدادها بمؤسسات التعليم العالي للتفاعل مع قطاع الأعمال (سوق العمل) ٤. عدد احتياجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تم تلبيتها
	تطوير اساتذة ليواكبون التطور العلمي	تنمية المهارات الميدانية لأساتذة الجامعات	أستاذ جامعي يمتلك مهارات ميدانية تواكب التطورات العلمية في مجال الاختصاص	١. عدد الأساتذة الجامعين الذين تم تطوير مهاراتهم الميدانية
	جيل متميز وفاعل في المجتمع ويلبي متطلبات سوق العمل	خريجون متمكنون من فهم والتعامل مع ديناميكية سوق العمل وريادة الأعمال	خريجون ذوو مهارات متخصصة وعامة تلبي متطلبات سوق العمل ويلعبون دورًا فاعلًا في تنمية المجتمع	١. عدد الخريجين الذين لديهم القدرة على فهم والتعامل مع ديناميكية سوق العمل وريادة الأعمال ٢. عدد مبادرات الخريجين التي تصب في خدمة وتطوير المجتمع نحو الأفضل

الملحق ١.

توزيع حصة الأنفاق التشغيلي الإجمالي لكل مستوى تعليمي (٢٠٢٢-٢٠٣١)

	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٩	٢٠٣٠	٢٠٣١
رياض الأطفال											
فاتورة الأجور، المعلمين	٧٦,٩	٧٨,٩	٩٦,٠	١١٣,٧	١٣١,٨	١٥١,٩	١٧٢,٩	١٩٤,٩	٢١٧,٩	٢٤٢,١	٢٦٧,٦
فاتورة الأجور، الملاك غير التدريسي	٤٧,٦	٤٨,٨	٥٤,٤	٥٨,٥	٦١,٠	٦٢,٣	٦٢,٠	٥٩,٧	٥٥,٤	٤٨,٩	٤٠,١
مواد التعليم والتعليم	-	٠,٦	٠,٧	٠,٨	١,٠	١,١	١,٢	١,٤	١,٥	١,٦	١,٨
النفقات التشغيلية الأخرى غير المرتبطة بالراتب	-	-	٠,٥	٠,٦	٠,٦	٠,٧	٠,٨	٠,٩	١,٠	١,١	١,٢
التدريب المستمر للمعلمين	-	٣,٥	٤,٣	٥,١	٥,٩	٦,٧	٧,٥	٨,٤	٩,٣	١٠,٢	١١,٢
التغذية المدرسية	-	٠,٣	٠,٨	١,٥	٢,٣	٣,٢	٤,٤	٥,٧	٧,١	٨,٧	١٠,٥
النفقات التشغيلية الإجمالية	**١٢٤**	**١٣٢**	**١٥٧**	**١٨٠**	**٢٠٣**	**٢٢٦**	**٢٤٩**	**٢٧١**	**٢٩٢**	**٣١٣**	**٣٣٢**
الابتدائي											
فاتورة الأجور، المعلمين	٣,٦١٠,٠	٣,٧٥٥,٦	٣,٨٠١,٣	٣,٨٢٣,١	٣,٨٣٨,٠	٣,٨٩٠,٠	٣,٩٤٣,٠	٣,٩٩٦,٤	٤,٠٤٨,٥	٤,١٠١,٠	٤,١٥٤,٤
فاتورة الأجور، الملاك غير التدريسي	٦٨٠,٧	٦٧٤,٦	٦٤٤,١	٦٠٩,١	٥٧٢,٧	٥٤١,٥	٥٠٩,٦	٤٧٧,٠	٤٤٣,٥	٤٠٩,٥	٣٧٥,١
مواد التعليم والتعلم	١٣,١	١٤,٣	٤٧,٣	٨,٧	٢١,٦	١٧,٦	١٩,٢	١٨,٩	١٩,٢	١٩,٤	١٩,٥
النفقات التشغيلية الأخرى غير المرتبطة بالراتب	١٣,٦	١٤,١	١٤,٥	١٤,٧	١٥,٠	١٥,٢	١٥,٤	١٥,٦	١٥,٨	١٦,٠	١٦,٢
التدريب المستمر للمعلمين	١٥٩,٠	١٦٥,٤	١٦٦,٢	١٦٥,٩	١٦٥,١	١٦٤,٢	١٦٣,١	١٦١,٩	١٦٠,٤	١٥٨,٨	١٥٧,٠
التغذية المدرسية	٣٢,٠	٦٣,٩	١٢٧,٩	٢٥٥,٨	٣٠٢,٩	٣٥٠,٩	٣٩٩,٨	٤٤٩,٦	٥٠٠,١	٥٥١,٢	٦٠٣,٠
النفقات التشغيلية الإجمالية	**٤,٥٠٨**	**٤,٦٨٨**	**٤,٨٠١**	**٤,٨٧٧**	**٤,٩١٥**	**٤,٩٧٩**	**٥,٠٥٠**	**٥,١١٩**	**٥,١٨٨**	**٥,٢٥٦**	**٥,٣٢٥**
المتوسطة											
فاتورة الأجور، الملاك التدريسي	١,٥٠٥,٩	١,٦٢٦,٠	١,٧٤٢,٥	١,٨٥٨,٠	١,٩٨٨,٤	٢,١١٩,٨	٢,٢٤٧,١	٢,٣٦٨,٩	٢,٤٨٩,٨	٢,٦٠٩,٩	٢,٧٢٩,٩
فاتورة الأجور، الملاك غير التدريسي	٢٥١,٤	٢٧١,٤	٢٧٧,٩	٢٨٢,٥	٢٨٧,٥	٢٩٠,٨	٢٩١,٥	٢٨٩,٧	٢٨٦,٠	٢٨٠,٤	٢٧٣,٠
مواد التعليم والتعلم	١٦,٨	٧,٥	٧,٠	٧,٥	٨,٠	٨,٣	٨,٦	٨,٩	٩,٢	٩,٥	٩,٩
النفقات التشغيلية الأخرى غير المرتبطة بالراتب	٤,٦	٤,٩	٥,١	٥,٤	٥,٧	٦,٠	٦,٣	٦,٦	٦,٨	٧,١	٧,٤
التدريب المستمر للملاكات التدريسية	٥٧,٣	٦٠,٧	٦٣,٧	٦٦,٦	٦٩,٩	٧٣,١	٧٥,٩	٧٨,٥	٨٠,٩	٨٣,١	٨٥,٢
التغذية المدرسية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
النفقات التشغيلية الإجمالية	**١,٨٣٦**	**١,٩٧٠**	**٢,٠٩٦**	**٢,٢٢٠**	**٢,٣٦٠**	**٢,٤٩٨**	**٢,٦٢٩**	**٢,٧٥٣**	**٢,٨٧٣**	**٢,٩٩٠**	**٣,١٠٥**

	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٩	٢٠٣٠	٢٠٣١
الإعدادي											
فاتورة الأجور، الملاك التدريسي	٨٧٠,٢	٩٣٣,٢	٩٧٣,٨	١٠٠١,٩	١٠١٩,٦	١٠٢١,٦	١٠١٦,١	١٠٠٦,١	٩٩٦,٢	٩٨٣,٥	٩٦٤,٥
فاتورة الأجور، الملاك غير التدريسي	٢٤١,٦	٢٥٩,٢	٢٦٧,٤	٢٧٢,١	٢٧٣,٧	٢٧١,١	٢٦٦,٥	٢٦٠,٨	٢٥٥,٢	٢٤٨,٩	٢٤١,١
مواد التعليم والتعلم	١,٢	١,٧	٢,٠	٢,٤	٢,٧	٣,٠	٣,٤	٣,٧	٤,٢	٤,٦	٥,٠
النفقات التشغيلية الأخرى غير المرتبطة بالراتب	٥,٥	٧,٧	١٠,٣	١٣,١	١٦,١	١٩,١	٢٢,٢	٢٥,٤	٢٨,٩	٣٢,٦	٣٦,٣
التدريب المستمر للملاكات التدريسية	٣٤,٥	٣٧,٠	٣٨,٦	٣٩,٧	٤٠,٤	٤٠,٥	٤٠,٢	٣٩,٨	٣٩,٤	٣٨,٩	٣٨,٢
التغذية المدرسية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
النفقات التشغيلية الإجمالية	**١,١٥٣**	**١,٢٣٩**	**١,٢٩٢**	**١,٣٢٩**	**١,٣٥٣**	**١,٣٥٥**	**١,٣٤٨**	**١,٣٣٦**	**١,٣٢٤**	**١,٣٠٨**	**١٢,٨٥**
المهني											
فاتورة الأجور، الملاك التدريسي	٣٢٣,٢	٣٦٤,٠	٢٦٥,٠	٣٠٣,٨	٣٤٥,٢	٣٨٥,٩	٤٢٧,٧	٤٧٢,٨	٥١٩,١	٥٦٤,٠	٦٠٤,٣
فاتورة الأجور، الملاك غير التدريسي	٥١,٣	٥٧,٨	٤٠,٤	٤٤,٣	٤٨,٠	٥١,٢	٥٣,٩	٥٦,٥	٥٨,٧	٦٠,١	٦٠,٤
مواد التعليم والتعلم	٠,٥	٠,٦	٠,٥	٠,٦	٠,٧	٠,٩	١,١	١,٣	١,٥	١,٨	٢,٠
النفقات التشغيلية الأخرى غير المرتبطة بالراتب	١,٠	١,٣	١,٢	١,٧	٢,٤	٣,٢	٤,٢	٥,٤	٦,٩	٨,٦	١٠,٥
التدريب المستمر للملاكات التدريسية	١١,٥	١٢,٧	٩,١	١٠,٢	١١,٣	١٢,٤	١٣,٥	١٤,٦	١٥,٨	١٦,٨	١٧,٦
التغذية المدرسية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
النفقات التشغيلية الإجمالية	**٣٨٨**	**٤٣٦**	**٣١٦**	**٣٦١**	**٤٠٨**	**٤٥٤**	**٥٠٠**	**٥٥١**	**٦٠٢**	**٦٥١**	**٦٩٥**
التعليم العالي											
فاتورة الأجور، الملاك التدريسي	١,٦٩٥,٧	١,٧٤٢,٤	١,٧٤٥,٥	١,٧٨٤,١	١,٨٤١,٩	١,٩٠٦,٥	١,٩٧٢,١	٢,٠٢٨,٤	٢,٠٧٩,٧	٢,١٢٩,٦	٢,١٨٠,١
فاتورة الأجور، الملاك غير التدريسي	٧٠٦,٦	٧٢٦,٠	٦٨٦,٩	٦٦٠,٨	٦٣٩,٦	٦١٧,٩	٥٩٣,٥	٥٦٣,٥	٥٢٩,٥	٤٩٣,٠	٤٥٤,٢
مواد التعليم والتعلم	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
النفقات التشغيلية الأخرى غير المرتبطة بالراتب	٦٢,٩	٦٤,٧	٦٨,٠	٧٢,٢	٧٧,٠	٨٢,٠	٨٦,٩	٩١,٣	٩٥,٤	٩٩,٤	١٠٣,٣
التدريب المستمر للملاكات التدريسية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المنح الدراسية	١٤,٧	١٥,١	٢٣,٠	٣٢,١	٤٢,٤	٥٣,٨	٦٦,٢	٧٩,٢	٩٢,٩	١٠٧,٣	١٢٢,٤
النفقات التشغيلية الإجمالية	**٢,٤٨٠**	**٢,٥٤٨**	**٢,٥٢٣**	**٢,٥٤٩**	**٢,٦٠١**	**٢,٦٦٠**	**٢,٧١٩**	**٢,٧٦٢**	**٢,٧٩٨**	**٢,٨٢٩**	**٢,٨٦٠**

الملحق ٢.

مصفوفة توافق برامج الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم مع التوجهات التنموية (التعليم العام)

ت	التوجهات التنموية / برامج الاستراتيجية	خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨ - ٢٠٢٢ الاهداف ١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	اجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ غايات الهدف الرابع (تعليم شامل ومنصف و ذي جودة) ٤.١	٤.٢	٤.٣	٤.٤	٤.٥	٤.٦	٤.٧	رؤية العراق ٢٠٣٠	وثيقة الاصلاح الحكومية (الورقة البيضاء)	وثيقة الاستجابة وخطة التعافي من الازمات	التوجهات التنموية المستقبلية لاستراتيجية الموازنة
ت	برامج التعليم العام																	*						*				
١	١. بناء مدارس	*		*				*										*						*				*
٢	إعادة تأهيل المدارس											*						*						*				
٣	اضافة التسهيلات المدرسية لذوي الاحتياجات الخاصة				*													*				*		*				
٤	الانتقال الى مدارس الفترات الواحدة		*		*													*						*				
٥	التغذية المدرسية والتوعية الصحية																	*						*	*			
٦	التخصيصات المالية المشروطة للمدارس الابتدائية والمتوسطة		*	*																							*	
٧	النقل المدرسي وإجراءات السلامة				*																				*			
٨	التعليم المسرع واللحاق بالركب																	*						*	*			
٩	تعليم اليافعين																	*						*	*			
١٠	المدارس المسائية وبرامج محو الأمية										*							*						*	*			
١١	التعليم الرقمي والتعليم عن بعد			*														*						*			*	
١٢	الوسائل التعليمية لذوي الاحتياجات الخاصة والمتعلمين الموهوبين				*													*				*		*				
١٣	مختبرات العلوم والحاسوب والمعدات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات		*	*														*						*	*		*	

التوجهات التنموية / برامج الاستراتيجية		خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨ - ٢٠٢٢ الاهداف																اجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ غايات الهدف الرابع (تعليم شامل ومنصف و ذي جودة)								رؤية العراق ٢٠٣٠ (الورقة البيضاء)	وثيقة الاصلاح الحكومية	وثيقة الاستجابة وخطة التعافي من الازمات	التوجهات التنموية المستقبلية لاستراتيجية الموازنة
		١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	٤:١.١	٤:١.٢	٤:١.٣	٤:١.٤	٤:١.٥	٤:١.٦	٤:١.٧				
١٤	القاعات الرياضية والملاعب				*													*							*			
١٥	المكتبات المدرسية				*													*							*			
١٦	الحدائق المدرسية																	*							*			
١٧	تحديث تخصصات التعليم المهني التحضيرية (تطوير المناهج الدراسية، تدريب المعلمين والمشرفين،تتداخل مع التعليم والتدريب التقني والمهني)					*												*			*		*		*	*		
١٨	تحديث اساليب تقييم التعلم الوطنية					*	*																			*		
١٩	المشاركة في الاختبارات الدولية						*																					
٢٠	استكمال وتنفيذ الاطار العام للتعليم المتكافئ أو الشامل للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة				*													*				*			*			
٢١	زيادة عدد الايام الدراسية الى ١٨٢ يوم ورفع مدة الحصة الدراسية																	*							*			
٢٢	تعزيز وتنويع طرق التقييم للكادر التعليمي																	*							*			
٢٣	توفير كتب جديدة للصفوف الأربعة الأولى من المرحلة الابتدائية																	*							*			
٢٤	تطوير وتنفيذ ومراقبة خطط تطويرالمدرسة				*																				*			
٢٥	تحسين العلاقة بين المجتمعات والقيادة المدرسية والمجالس المحلية				*																							
٢٦	ضمان مشاركة مجالس الاباء والمعلمين في برنامج التغذية المدرسية				*																							
٢٧	استحداث نظام جديد لمجالس الآباء والمعلمين في برامج التغذية المدرسية				*																							
٢٨	استحداث وتعديل قوانين التعليم لتلبية معايير الجودة							*										*							*			
٢٩	تعزيز التنسيق بين الوزارات لضمان تنفيذ و رصد التقدم المحرز في الاستراتيجية الوطنية للتعليم							*																				

التوجهات التنموية / برامج الاستراتيجية		خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨ - ٢٠٢٢ الاهداف ١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	اجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ غايات الهدف الرابع (تعليم شامل ومنصف و ذي جودة) ٤.١.١	٤.٢.١	٤.٣.١	٤.٤.١	٤.٥.١	٤.٦.١	٤.٧.١	رؤية العراق ٢٠٣٠	وثيقة الاصلاح الحكومية (الورقة البيضاء)	وثيقة الاستجابة وخطة التعافي من الازمات	التوجهات التنموية المستقبلية لاستراتيجية الموازنة
٣٠	تعزيز التنسيق مع الشركاء الدوليين لضمان مواءمة وتنفيذ ورصد التقدم المحرز في الاستراتيجية الوطنية							*																			
٣١	تعزيز وظيفة الاشراف من خلال مراجعة المهام وتطوير إصلاح الاشراف المرتبط بمجهود اللامركزية			*														*						*			
٣٢	دعم نشر الانظمة التعليمية الادارية والالكترونية بما في ذلك صندوق ادوات EMIS و Kobo			*														*						*		*	
٣٣	تحديد الصلاحيات بين ديوان الوزارة والمديريات العامة للتربية للتناسب مع متطلبات العملية التربوية							*																			
٣٤	تطوير نظام ادارة المعلومات																										*
٣٥	بناء قدرات وتحفيز العاملين في الادارة المالية للتخطيط لتوفير السيولة النقدية لتنفيذ البرامج والمشاريع			*																							
٣٦	تطوير تنوع مصادر تمويل التعليم (الاستثمار)			*																							
٣٧	توفير البيانات والمعلومات المالية بشكل دقيق بمستوى عال من الشفافية			*																							
٣٨	تزويد المدارس بميزانية تشغيلية لتنفيذ خطط تطوير المدرسة			*																							
٣٩	شمول جميع المدارس ببرنامج الإدارة المستندة على المدرسة وتحسين الأداء لتحقيق الأهداف			*																							
٤٠	تعديل نظام الحوانيت المدرسية لتكون مخصصة للموازنة التشغيلية للمدرسة			*																							
٤١	تطوير نظام اختيار ادارة المدرسة			*																							
٤٢	تعزيز جائزة حقوق الانسان في المدارس				*																						
٤٣	توسيع برنامج الادارة المستندة على المدرسة لتشميل جميع المدارس			*																							

التوجهات التنموية / برامج الاستراتيجية		خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨ - ٢٠٢٢ الاهداف																اجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ غايات الهدف الرابع (تعليم شامل ومنصف و ذي جودة)								رؤية العراق ٢٠٣٠	وثيقة الاصلاح الحكومية (الورقة البيضاء)	وثيقة الاستجابة وخطة التعافي من الازمات	التوجهات التنموية المستقبلية لاستراتيجية الموازنة
		١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	٤:١.١	٤:٢.٢	٤:٣.٣	٤:٣.٤	٤:٣.٥	٤:٥.٥	٤:٦.٦	٤:٧.٧				
٤٤	تعزيز دور خلية الازمات في وزارة التربية والمديريات في في المحافظات على ادارة المخاطر			*																									
٤٥	تدريب العاملين في خلية الازمات و وزارة التربية والمديريات العامة للتربية في المحافظات على الاستجابة للازمات لضمان استمرار التعليم اثناء الازمات			*																									
٤٦	تعديل نظام المدارس الأهلية							*																					
٤٧	تعديل التشريعات لغرض تشجيع استثمار القطاع الخاص في التعليم							*																					
٤٨	تحسين اختيار المعلمين وتوظيفهم وتنوع مؤهلاتهم، وزيادة القبول في الكلية التربوية المفتوحة و كليات التربية في وزارة التعليم والبحث العلمي			*														*								*			
٤٩	تعزيز نظام ادارة المعلمين لضمان التوزيع العادل للمعلمين وفقاً للاحتياجات، من خلال اللوائح والتنفيذ الفعال و رصد التقدم			*																						*			
٥٠	تطوير نظام تصنيف جديد للمعلمين يربط تقييمات الاداء بالتطوير المهني			*																									
٥١	تقديم حوافز للمعلمين في المناطق الريفية			*																									
٥٢	تنويع مؤهلات المعلمين من خلال القبول المنظم في الكلية التربوية المفتوحة وكليات التربية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وفقاً لاحتياجات المادة			*																									
٥٣	تدريب المعلمين على المناهج المحدثة			*																						*			
٥٤	تدريب المعلمين على التدريس المتمحور حول الطفل			*														*							*	*			
٥٥	تدريب المعلمين على محو الامية الرقمية والتكنولوجيا / التعلم عبر الانترنت			*							*							*								*		*	

التوجهات التنموية / برامج الاستراتيجية		خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨ - ٢٠٢٢ الاهداف																اجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ غايات الهدف الرابع (تعليم شامل ومنصف و ذي جودة)							رؤية العراق ٢٠٣٠	وثيقة الاصلاح الحكومية (الورقة البيضاء)	وثيقة الاستجابة وخطة التعافي من الازمات	التوجهات التنموية المستقبلية لاستراتيجية الموازنة
		١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	٤:١.١	٤:١.٢	٤:١.٣	٤:١.٤	٤:١.٥	٤:١.٦	٤:١.٧				
٥٦	تدريب المعلمين على تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة			*	*													*						*	*			
٥٧	التوظيف والتدريب : ١. المرشدين التربويين (للدعم النفسي والاجتماعي) ٢. منتسبو التعليم في المدرسة والمديريات ٣. منتسبو التخطيط والادارة الاخرون			*				*										*							*			

الملحق ٣.

مصفوفة توافق برامج الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم مع التوجهات التنموية (التعليم المهني والتقني)

	التوجهات التنموية / برامج الاستراتيجية	خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨ - ٢٠٢٢ الاهداف ١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	اجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ غايات الهدف الرابع (تعليم شامل ومنصف و ذي جودة) ٤:١:٠	٤:٢:٠	٤:٣:٠	٤:٤:٠	٤:٥:٠	٤:٦:٠	٤:٧:٠	رؤية العراق ٢٠٣٠	وثيقة الاصلاح الحكومية (الورقة البيضاء)	وثيقة الاستجابة وخطة التعافي من الازمات	التوجهات التنموية المستقبلية لاستراتيجية الموازنة
ت	التعليم المهني والتقني																										
١	توسيع المسارات التعليمية لمؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني و تسهيل انتقال الطلاب بين هذه المؤسسات						*														*			*			
٢	تصميم وانشاء تخصصات جديدة وبرامج تعليمية و تدريبية لتعزيز التحاق الفتيات و ذوي الاحتياجات الخاصة والمتميزين						*														*			*			
٣	وضع الاجراءات والمسارات لقبول المتسربين من التعليم من مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني وادراجهم في برامج التدريب						*																		*		
٤	انشاء انظمة و مسارات لقبول ذوي الاحتياجات الخاصة في التخصصات التي تتيح لهم الحصول على فرص عمل مناسبة																	*			*			*			
٥	تطوير خدمات التوجيه والارشاد في جميع المراحل، لا سيما في مراحل التعليم الاساسي لتقديم مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتفني والمهن الناتجة عنها						*		*																*		
٦	تطوير مراكز التطوير الوظيفي						*																	*			

	التوجهات التنموية / برامج الاستراتيجية	خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨ - ٢٠٢٢ الاهداف ١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	اجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ غايات الهدف الرابع (تعليم شامل ومنصف و ذي جودة) ٤:١:٠	٤:٢:٠	٤:٣:٠	٤:٤:٠	٤:٥:٠	٤:٦:٠	٤:٧:٠	رؤية العراق ٢٠٣٠	وثيقة الاصلاح الحكومية (الورقة البيضاء)	وثيقة الاستجابة وخطة التعافي من الازمات	التوجهات التنموية المستقبلية لاستراتيجية الموازنة
٧	بناء برامج قروض صغيرة مدرة للدخل لخريجي مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني																								*		
٨	تعزيز وعي المجتمع بأهمية التعليم والتدريب المهني والتقني ودور المرأة في سوق العمل من خلال حملات التوعية																		*						*		
٩	تعزيز الاجارة المركزية المعنية بإعادة اعمار و صيانة واعادة تأهيل البنى التحتية لجميع مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني (معالجة الكفاءة)		*				*																		*		
١٠	انشاء و تجهيز مراكز التميز في مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني بمشاركة اصحاب الاعمال لخدمة القطاعات الاستراتيجية																							*		*	
١١	تحديث التوصيفات الوظيفية للعاملين في المناصب الادارية والتنسيقية ومطابقتها مع ملفات تعريف الموظفين الحالية لتحديد الثغرات واحتياجات التدريب وما الى ذلك			*																							
١٢	تنفيذ الاطار الوطني للمؤهلات																								*		
١٣	انشاء برنامج لبناء قدرات المدربين في التعليم عن بعد ورقمنة المحتوى التربوي والتدريب			*			*												*						*	*	
١٤	رقمنة المواد والمحتوى، تطوير منصات وآلية التعلم عن بعد						*											*						*		*	
١٥	تطوير منهج قائم على الكفاءة في المدارس المهنية وتقديم تدريب قائم على العمل					*												*						*			
١٦	مراجعة اجراءات التقويم									*																	
١٧	تطوير نظام البحث العلمي بهدف تطوير التعليم والتدريب المهني والتقني			*														*						*			
١٨	توفير تدريب جيد قبل الخدمة واثناءها لمعلمي ومدربي التعليم التقني والتدريب المهني			*																							
١٩	تدريب مطوري المناهج					*																					

التوجهات التنموية / برامج الاستراتيجية		خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨ - ٢٠٢٢ الاهداف																اجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ غايات الهدف الرابع (تعليم شامل ومنصف و ذي جودة)							رؤية العراق ٢٠٣٠	وثيقة الاصلاح الحكومية (الورقة البيضاء)	وثيقة الاستجابة وخطة التعافي من الازمات	التوجهات التنموية المستقبلية لاستراتيجية الموازنة
		١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	٤:١:٠	٤:٢:٠	٤:٣:٠	٤:٤:٠	٤:٥:٠	٤:٦:٠	٤:٧:٠				
٢٠	تدريب المدربين على التعلم عن بُعد والمحتوى التربوي الرقمي والتدريبي																										*	
٢١	مراجعة معايير اختيار المدربين (الموارد البشرية)																	*										
٢٢	تطوير الهيئات المسؤولة عن التدريب المهني والتقني		*	*		*												*										
٢٣	اجراء دراسات التتبع على جانبي العرض والطلب للتقويم المستمر لتحديد موائمة البرامج لاحتياجات سوق العمل				*																					*		
٢٤	تطوير برامج التدريب القائمة على العمل (التسليم، المدربين، والاتفاقيات مع رواد الاعمال)				*																					*		
٢٥	تحديث المعايير المهنية والتوصيفات الوظيفية بشكل جماعي مع القطاع الخاص واصحاب الأعمال (مع مراعاة التصنيفات العربية والدولية) من خلال مجالس المهارات القطاعية			*																								
٢٦	اصدار تشريع قانون موحد لحوكمة التعليم والتدريب المهني والتقني وتفعيل الاطار الوطني للمؤهلات				*			*																				
٢٧	السماح بتمويل القطاع الخاص للتعليم والتدريب المهني والتقني من خلال التشريعات والقوانين (الخصم الضريبي، المخصصات الخاصة)				*			*																				
٢٨	اصدار التشريعات الخاصة بمشاركة القطاع الخاص في التعليم والتدريب المهني والتقني (انشاء مجالس المهارات القطاعية)				*			*																				
٢٩	انشاء مرصد لسوق العمل بالتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي و وزارة العمل والشؤون الاجتماعية و وزارات اخرى مُختارة وممثلي القطاع الخاص و شركاء آخرين				*																							

	التوجهات التنموية / برامج الاستراتيجية	خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨ - ٢٠٢٢ الاهداف																				اجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ غايات الهدف الرابع (تعليم شامل ومنصف و ذي جودة)							رؤية العراق ٢٠٣٠	وثيقة الاصلاح الحكومية (الورقة البيضاء)	وثيقة الاستجابة وخطة التعافي من الازمات	التوجهات التنموية المستقبلية لاستراتيجية الموازنة
		١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	٠٤:٠١	٠٤:٠٢	٠٤:٠٣	٠٤:٠٤	٠٤:٠٥	٠٤:٠٦	٠٤:٠٧				
٣٠	انشاء مجلس للتعليم والتدريب المهني والتقني لضمان التنسيق الفعال وتطوير السياسات و التنفيذ المُنسق عبر الوزارات القطاعية كما هو منصوص عليه في القانون المُقترح لذلك المجلس				*			*																					
٣١	تخطيط الموارد المالية الموجهة لمؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني وفق الخطط المالية السنوية			*																									
٣٢	تطبيق موازنة البرامج والاداء بدلاً من موازنة البنود			*																									
٣٣	انشاء صندوق لتمويل و دعم مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني للاستجابة بسرعة لاحتياجات سوق العمل			*																									
٣٤	تنويع مصادر التمويل			*																									

الملحق ٤.

مصفوفة توافق برامج الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم مع التوجهات التنموية (التعليم العالي)

ت	التوجهات التنموية / برامج الاستراتيجية	خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨ - ٢٠٢٢ الاهداف ١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	#	١٤	١٥	١٦	اجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ غايات الهدف الرابع (تعليم شامل ومنصف و ذي جودة) ٤:١	٤:٢	٤:٣	٤:٤	٤:٥	٤:٦	٤:٧	رؤية العراق ٢٠٣٠	وثيقة الاصلاح الحكومية (الورقة البيضاء)	وثيقة الاستجابة وخطة التعافي من الأزمات	التوجهات التنموية لاستراتيجية المستقبلية الموازنة
ت	برامج قطاع التعليم العالي																											
١	أنشاء جامعات تخصصية علمية تهتم بالعلوم التكنولوجية والصحية والتطبيقية تلائم متطلبات سوق العمل														*										*	*	*	*
٢	استحداث كليات/معاهد تقنية تابعة للجامعات التقنية في المدن والأقضية الكبيرة وحسب الضوابط.														*					*		*			*	*		
٣	زيادة الطاقة الاستيعابية للجامعات القائمة كافة عمودياً وافقياً																			*					*			
٤	استكمال المشاريع المعدة للجامعات المستحدثة / الفتية.														*										*	*	*	*
٥	استكمال عملية اعادة تأهيل واعمار المؤسسات التعليمية التي تضررت من العمليات الإرهابية.																*			*					*			
٦	تطوير المختبرات العلمية والورش التخصصية والمراكز البحثية وبما يتناسب مع الزيادات المخطط لها في اعداد المقبولين سنويا ووفق حاجة سوق العمل والتطور في التخصصات														*										*			
٧	التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لإيجاد حلول لتمليك وتخصيص العقارات لصالح وزارة التعليم العالي.		*																								*	*

	التوجهات التنموية / برامج الاستراتيجية	خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨ - ٢٠٢٢ الاهداف																				اجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ غايات الهدف الرابع (تعليم شامل ومنصف و ذي جودة)								وثيقة الاصلاح الحكومية (الورقة البيضاء)	وثيقة الاستجابة وخطة التعافي من الازمات	التوجهات التنموية الاستراتيجية المستقبلية الموازنة
		١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	#	١٤	١٥	١٦	٤:١	٤:٢	٤:٣	٤:٤	٤:٥	٤:٦	٤:٧	رؤية العراق ٢٠٣٠			
٨	اقامة تعاون وشراكات مع مؤسسات حكومية محلية (وزارة الصحة، وزارة الزراعة، وزارة النفط ... الخ) لدعم التخصصات ذات العلاقة وسوق العمل																								*		*	
٩	التنسيق مع الجهات المانحة الدولية (حكومات ومؤسسات) والدعم الوطني لعمل صندوق دعم التعليم العالي تحت مسمى (انشاء مدينة العراق الجامعية التعليمية)																								*			
١٠	اعداد برنامج للاستخدام الكفوء للموارد المتاحة للجامعات متضمنة القاعات الدراسية والمختبرات والموارد البشرية من حيث التوقيتات والساعات الدراسية.																			*					*		*	*
١١	توفير بيئة داعمة للبحث العلمي في الجامعات العراقية													*	*										*			
١٢	تطوير آليات التعاون في مجال البحث العلمي بين الجامعات العراقية ونظيراتها في خارج العراق													*											*			
١٣	تطوير مهارات الباحثين														*										*			
١٤	تطوير عمل مراكز البحوث و آليات تقديم الخدمات البحثية للمؤسسات كافة													*	*										*			
١٥	تعزيز مستلزمات البحث العلمي													*	*										*			
١٦	اعتماد وتطوير منهجية البحث العلمي في الجامعات العراقية														*										*			
١٧	زيادة نسب التمويل للبحث العلمي													*											*			
١٨	تطبيق الانظمة المعتمدة عالمياً على مستوى التخصصات او الجامعات													*											*			
١٩	تخصيص نسبة محددة من الموازنة المالية السنوية للبحث العلمي													*											*			
٢٠	انشاء مجاميع ومراكز بحثية في تخصصات علمية متنوعة													*	*										*			
٢١	تشجيع النشر الدولي الرصين													*	*										*			

	التوجهات التنموية / برامج الاستراتيجية	خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨ - ٢٠٢٢ الاهداف ١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	#	١٤	١٥	١٦	اجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ غايات الهدف الرابع (تعليم شامل ومنصف و ذي جودة) ٠٤:٠١	٠٤:٠٢	٠٤:٠٣	٠٤:٠٤	٠٤:٠٥	٠٤:٠٦	٠٤:٠٧	رؤية العراق ٢٠٣٠	وثيقة الاصلاح الحكومية (الورقة البيضاء)	وثيقة الاستجابة وخطة التعافي من الازمات	التوجهات التنموية المستقبلية لاستراتيجية الموازنة
٢٢	دعم المجلات العلمية العراقية للحصول على الاعتماد في المستويات الرصينة													*	*									*			
٢٣	تطبيق الاجراءات القانونية المتعلقة بحماية حقوق النشر والتأليف													*													
٢٤	الحد من انتهاك حقوق الملكية الفكرية والسرقة الأدبية													*													
٢٥	استهداف التخصصات العلمية النادرة والحديثة														*												
٢٦	تحديد الامتيازات المادية والمعنوية													*													
٢٧	تحديد الميزانية التموينية لعمل العلماء العائدين													*													
٢٨	اكمال خطة ومعايير مجالس الاعتماد الوطني																			*				*			
٢٩	توصيف نظام اجراءات الاعتماد و وضع مؤشرات ومعايير التقييم والقياس وآلياته																			*				*			
٣٠	تأهيل المقيمين الوطنيين ضمن منظومة القياس والتقويم لمطابقة المعايير														*								*	*			
٣١	اقرار خطة الاعتماد الوطني														*												
٣٢	استحداث الهيئة الوطنية المستقلة للجودة والاعتماد الاكاديمي														*												
٣٣	تطبيق معايير الاعتماد المؤسسي الوطني في مؤسسات التعليم العالي														*												
٣٤	تطبيق معايير الاعتماد التخصصي للاقسام العلمية كافة وبرامجها الأكاديمية في الجامعات العراقية الحكومية والاهلية كافة														*												
٣٥	تطوير المهارات الادارية والمالية														*									*	*		
٣٦	تطوير مهارات الادارة الألكترونية														*									*	*		

التوجهات التنموية / برامج الاستراتيجية		خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨ - ٢٠٢٢ الاهداف																				اجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ غايات الهدف الرابع (تعليم شامل ومنصف و ذي جودة)								رؤية العراق ٢٠٣٠	وثيقة الاصلاح الحكومية (الورقة البيضاء)	وثيقة الاستجابة وخطة التعافي من الازمات	التوجهات التنموية المستقبلية لاستراتيجية الموازنة
		١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	#	١٣	١٤	١٥	١٦	٠٤:٠١	٠٤:٠٢	٠٤:٠٣	٠٤:٠٤	٠٤:٠٥	٠٤:٠٦	٠٤:٠٧				
٣٧	تعزيز ثقافة المشاركة في عملية اتخاذ القرار													*	*																		
٣٨	تحديث آليات اختيار القيادات الجامعية والادارية														*																		
٣٩	مراجعة وتقييم الهياكل التعليمية لمؤسسات التعليم وفقاً لقواعد التميز والكفاءة والفعالية														*																		
٤٠	تطوير الموارد البشرية بما يتلائم والتغيير في الهياكل التعليمية														*																		
٤١	استقلالية الجامعات														*																		
٤٢	نسبة ثقافة التفكير والتخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم العالي														*																		
٤٣	التخطيط الاستراتيجي لتطوير مؤسسات التعليم العالي في مجال المعرفة الألكترونية														*																		
٤٤	التخطيط الاستراتيجي لدور مؤسسات التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة														*											*						
٤٥	مراجعة الخطط الاستراتيجية للجامعات وموائمتها مع الخطط الاستراتيجية للتعليم العالي																									*						
٤٦	التخطيط الاستراتيجي لإدارة الأزمات														*											*						
٤٧	استحداث حاضنات اعمال في الجامعات														*																		
٤٨	مشاريع ريادية														*																		
٤٩	آلية تعاون مع قطاع الاعمال بين الجامعة وقطاع الاعمال من خلال التدريب المستمر و تطوير المهارات للملاكات يراعى فيها تبادل المنفعة بين الطرفين														*		*																
٥٠	المراجعة الدورية للبرامج والمناهج وطرائق التدريس و آليات التقويم والتقييم لضمان تطويرها بما يضمن ترصين العملية التعليمية														*																		

التوجهات التنموية / برامج الاستراتيجية		خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨ - ٢٠٢٢ الاهداف																				اجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ غايات الهدف الرابع (تعليم شامل ومنصف و ذي جودة)							رؤية العراق ٢٠٣٠	وثيقة الاصلاح الحكومية (الورقة البيضاء)	وثيقة الاستجابة وخطة التعافي من الازمات	التوجهات التنموية المستقبلية لاستراتيجية الموازنة
		١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	#	١٤	١٥	١٦	٤:٠١	٤:٠٢	٤:٠٣	٤:٠٤	٤:٠٥	٤:٠٦	٤:٠٧				
٥١	وضع كورسات تخصصية بشهادات مُعتمدة دولياً يعمل على توفيرها ويقدمها القطاع الخاص لصالح الجامعة من خلال اتفاقيات ومذكرات تفاهم مع القطاع الخاص															*												
٥٢	مراجعة التشريعات القانونية والضوابط والتعليمات التي تُنظم العلاقة بين المؤسسة التعليمية و سوق العمل															*												

الملحق ٥.

اللجان وفرق العمل القطاعية

اللجنة العليا للاستراتيجية:

تشكّلت اللجنة العليا المكلفة بمراجعة وتقييم مشاريع الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق (٢٠١٢-٢٠٢٢) وإعداد استراتيجية جديدة بموجب الأمر الديواني (٣٤٣) الصادر عن مكتب رئيس الوزراء بالكتاب المرقم بالعدد م. ر. و/ ١٤٥٦٠/٥٩ في ٢٠١٨/١٠/٢٤، برئاسة أ. د. حامد خلف احمد/ نائب رئيس هيئة المستشارين وعضوية كل من:

١. أ. د. موسى جواد الموسوي / مستشار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
٢. د. مجيد صادق العلاق / مدير عام المناهج / وزارة التربية.
٣. عقود حسين سلمان / مدير عام التنمية البشرية / وزارة التخطيط.
٤. د. كاشاني رسن هلجان/ مدير عام الدائرة الاقتصادية وكالة/ وزارة المالية.
٥. أ. د. طارق علي جاسم/ مدير مكتب التربية والتعليم والثقافة / هيئة المستشارين (عضو ومنسق اللجنة).

تم استبدال واضافة أعضاء الى اللجنة بموجب الامر الديواني المرقم بالعدد م.ر.و/ د ٧/ ٥٩/ ٣٨٥٠ في ٢٠٢١/٣/٤ الصادر عن مكتب رئيس الوزراء، وكالآتي:

١. تسمية د. عادل ناجح البصيصي / مدير عام المناهج في وزارة التربية بدلاً عن الدكتور مجيد صادق العلاق / المدير العام السابق للمناهج لإحالته على التقاعد.
٢. تسمية السيدة ناجحة عباس علي / مدير عام الدائرة الاقتصادية في وزارة المالية بدلاً عن الدكتور كاشاني رسن هلجان/ المدير العام السابق للدائرة الاقتصادية لإحالته على للتقاعد.
٣. إضافة د. إيهاب ناجي عباس / مدير عام الدراسات والتخطيط والمتابعة في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لعضوية اللجنة العليا المشكلة بالأمر الديواني انفاً.
٤. كما تم تسمية أ. م. د. مها عبد الكريم حمود / مدير عام التنمية البشرية في وزارة التخطيط بدلاً من الست عقود حسين سلمان لأحالتها على التقاعد، بموجب الامر الديواني المرقم بالعدد م.ر.م/ د ٧/ ٧٦٠٤ في ٢٠٢٠/١٠/٢٢. وحلّت د. عبير عبد الامير عبد النبي / معاون مدير عام الدائرة الاقتصادية في وزارة المالية محل السيدة ناجحة عباس علي بموجب كتاب وزارة المالية المرقم بالعدد ٧٥٦٨ في ٢٠٢١/١٠/٢٩.

فريق عمل صياغة محاور الاستراتيجية:

تم تشكيل الفريق بموجب الامر الإداري/ ٣٦ الصادر عن هيئة المستشارين بكتابها المرقم بالعدد أ/ ٦٤٨ في ٢٠١٩/٥/١٢ وكالآتي:

١. أ. د. جمال الدباغ /أستاذ متمرس.
٢. أ. د. وليد امين الجوهر/ معاون رئيس جهاز الأشراف والتقويم العلمي –وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
٣. أ. د. حيدر نعمة غالي/ الجامعة المستنصرية.
٤. أ. م. د. كفاء علي عيسى أبو رغيف/ الجامعة المستنصرية.
٥. طارق محمد شكر/ مدير التخطيط –وزارة التربية.
٦. أ. م. د. رعد خلف عطية/ مدير قسم إدارة الجودة والتطوير المؤسسي-وزارة التربية.

فريق عمل التعليم العالي والبحث العلمي

ت	الاسم	الوظيفة
١	د. وليد امين الجوهر.	جهاز الاشراف والتقويم العلمي.
٢	م.د. خالد شناوة زيارة.	جهاز الاشراف والتقويم العلمي.
٣	د. احمد كنعان سلمان	مدير قسم ضمان الجودة / جهاز الاشراف والتقويم العلمي.
٤	د. حيدر مشالي.	مدير قسم الدراسات/ دائرة التخطيط والدراسات والمتابعة.
٥	د. حلا سلمان فرحان.	مدير قسم الإحصاء / دائرة التخطيط والدراسات والمتابعة
٦	م. د. يوسف الدنيناوي.	مدير قسم المشاريع الريادية / دائرة البحث والتطوير.
٧	ايناس زكي هادي.	مسؤولة شعبة الاستراتيجية/ دائرة التخطيط والدراسات والمتابعة.

ملاحظة: شكلت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بموجب الامر الوزاري رقم ت م ٣/ أ س / ٢٤٣٢ في ٢٠٢١/٣/٨ لجنة مراجعة استراتيجية التعليم العالي برئاسة د. إيهاب ناجي عباس / مدير عام الدراسات والتخطيط والمتابعة، وعضوية (٤٦) عضوا موزعين على ستة فرق عمل متخصصة وهي:

أولا/ فريق مراجعة الهيكلية والصياغات:

ت	الاسم	مكان العمل / المنصب	
١	أ.د. مصطفى منير إسماعيل	جامعة بغداد / كلية الإدارة والاقتصاد/ معاون العميد للدراسات العليا	عضواً
٢	أ.م.د. محمد خليل إبراهيم	جامعة ميسان / عميد كلية الإدارة والاقتصاد	عضواً
٣	أ.د. وفاء جعفرأمين المهداوي	الجامعة المستنصرية / كلية الإدارة والاقتصاد	عضواً
٤	أ.م.د. هديل كاظم سعيد	جامعة بغداد / كلية الإدارة والاقتصاد	عضواً
٥	أ.م.د. يعرب عدنان حسين	جامعة بغداد/ كلية الإدارة والاقتصاد/ رئيس قسم إدارة الأعمال	عضواً
٦	م.المهندسة أيناس زكي هادي	دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة	عضواً

ثانياً/ فريق محور الإتاحة:

ت	الاسم	مكان العمل / المنصب	
١	أ.د. صلاح الدين عواد الكبيسي	جامعة بغداد / كلية الإدارة والاقتصاد	عضواً
٢	أ.د. علي نعيم جاسم	الدائرة الإدارية والمالية/ مدير قسم الموازنات وشؤون الجامعات	عضواً
٣	أ.م.د. حيدر محسن سلمان	جامعة ذي قار / كلية التربية للعلوم الصرفة	عضواً
٤	أ.م.د. ساطع حكمت عبود النجار	الجامعة العراقية / كلية الهندسة	عضواً
٥	أ.م.د. حاتم علي عبدالله	جامعة تكريت / كلية الإدارة والاقتصاد	عضواً
٦	م.د. حيدر حسن مشالي	دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة / مدير قسم الدراسات والتخطيط	عضواً ومنسقاً
٧	م.د. عمار سالم كاظم	جامعة بغداد / كلية طب الأسنان	عضواً ومنسقاً
٨	م.د. محمد عباس	دائرة التعليم الجامعي الأهلي/مدير قسم الشؤون الطلابية	عضواً
٩	م.د. عباس فرحان عليوي	دائرة البعثات والعلاقات الثقافية	عضواً
١٠	م.م إسماعيل خليل مراد	دائرة الأعمار والمشاريع / مدير قسم أعمار الجامعات	عضواً

ثالثاً/ فريق محور الجودة:

ت	الاسم	مكان العمل / المنصب	
١	أ.د. يسرى محمد عبدالله	جامعة بغداد/ مدير قسم ضمان الجودة	عضواً
٢	أ.د. صبيح عباس المشهداني	جامعة بغداد / كلية الطب	عضواً
٣	أ.م.د. خالد شناوة زيارة	جهاز الأشراف والتقويم العلمي / مدير دائرة ضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي	عضواً
٤	أ.م.د. عبد السلام علي حسين	جامعة الانبار	عضواً
٥	د. احمد كنعان سليمان	جهاز الأشراف والتقويم العلمي / مدير قسم ضمان الجودة	عضواً ومنسقاً
٦	د. حيد مهدي باقر	الجامعة التقنية الوسطى/ مدير قسم ضمان الجودة	عضواً
٧	د.علي جليل مجلي	الجامعة المستنصرية / مدير قسم ضمان الجودة	عضواً
٨	احمد عبد محمود	دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة	عضواً ومنسقاً

رابعاً/ فريق محور الحوكمة:

ت	الاسم	مكان العمل / المنصب	
١	أ.د.فاضل عبدعلي كرميط	جامعة واسط / كلية الإدارة والاقتصاد	عضواً
٢	أ.م.د. بشار جاهم عجمي	الدائرة القانونية	عضواً
٣	أ.م.د. يوسف خلف يوسف	دائرة البحث والتطوير / مدير قسم المشاريع الريادية	عضواً
٤	أ.م.د. عمرعبدالكريم جاسم	جامعة الفلوجة / رئاسة الجامعة	عضواً
٥	أ.م.د أسراء صالح حسون	جامعة واسط / كلية التربية الصرفة	عضواً ومقرراً
٦	م.د. إحسان سلمان جاسم	جامعة ديالى / كلية التربية الأساسية	عضواً
٧	م.د. زيد حسن علي	جامعة كربلاء /علوم الحاسوب و تكنولوجيا المعلومات	عضواً
٨	م.د. فراس إبراهيم هزاع	دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة / قسم الإحصاء	عضواً
٩	م.د.عامر سليم الأمير	جامعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	عضواً
١٠	م.م. زيد احمد علي	دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة / قسم الدراسات والتخطيط	عضواً ومنسقاً
١١	م.م رؤى عدنان عبد الرضا	الدائرة الإدارية والمالية / قسم الموارد البشرية	عضواً

خامساً/ فريق محور البحث العلمي:

ت	الاسم	الدائرة / المنصب	
١	أ.د. بشار عباس حسين	جامعة بابل / كلية الإدارة والاقتصاد	عضواً
٢	أ.م.د. رافع عباس حسن	جامعة الكرخ للعلوم / مدير قسم ضمان الجودة والأداء الجامعي	عضواً ومقرراً
٣	أ.م.د. نصير علي حسين	جامعة واسط / كلية التربية للعلوم الصرفة	عضواً
٤	أ.م.د. سلام جاسم عبدالله العزي	جامعة ديالى /رئاسة الجامعة	عضواً
٥	أ.م.د. وسام عبد محمد محمود	الجامعة التقنية الوسطى	عضواً
٦	د. علي بدر رومي	جامعة العين الاهلية / معاون عميد كلية التقنيات الطبية والصحية	عضواً
٧	د. سنان حسام مهدي	دائرة البحث والتطوير / مدير قسم الشؤون العلمية	عضواً ومنسقاً

سادساً/ فريق محور ربط الجامعات بسوق العمل:

ت	الاسم	مكان العمل/ المنصب	
١	أ.د. أسيل علي مزهر سليمان	جامعة القادسية / كلية الإدارة والاقتصاد	عضواً
٢	أ.م.د. سامي علي نعمة	الجامعة التقنية الوسطى/ م شعبة التأهيل والتوظيف والمتابعة	عضواً
٣	د. مصطفى حميد فرحان	جامعة النهرين/ م شعبة التأهيل والتوظيف والمتابعة	عضواً ومنسقاً
٤	د. ازهار جاسم علي	دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة / مدير قسم التطوير والتنمية البشرية	عضواً ومنسقاً
٥	د. لطيف عبد الرضا عطية	جامعة القادسية / كلية الإدارة والاقتصاد	عضواً
٦	علي عبد الجبار محمد جواد	الجامعة التقنية الجنوبية/ مركز الحاسبة الإلكترونية	عضواً

فريق التعليم المهني والتقني

١	أ.د. عبد المحسن ناجي المحيسن.	رئيس هيئة التعليم التقني
٢	أ.د. فريد مجيد عبد.	مساعد رئيس الجامعة التقنية الوسطى للشؤون الادارية.
٣	د. وضاح عامر حاتم.	مساعد رئيس الجامعة التقنية الوسطى للشؤون العلمية.
٤	سعد إبراهيم عبد الرحيم.	مدير عام التعليم المهني السابق (وزارة التربية).
٥	محمود المالكي	مدير عام التعليم المهني (وزارة التربية).
٦	ثائر مزهر.	مدير التخطيط – مديرية التعليم المهني.
٧	أ. م. د. عبد الرحيم مكطوف الطائي	مشرف أقدم / الاشراف المهني.

ملاحظة: تم استبدال بعض الأعضاء نتيجة الإحالة على التقاعد او تغيير مواقع العمل، خاصة بالنسبة لمدير عام التعليم المهني.

فريق التعليم ما قبل الجامعي (وزارة التربية)

ت	الاسم	الوظيفة
١	د. مجيد صادق العلاق.	مدير عام المناهج
٢	طارق محمد شكر.	خبير – مدير التخطيط
٣	د. رعد خلف عطية.	مدير قسم إدارة الجودة الشاملة.
٤	حسين هندي حسين	معاون مدير عام الاشراف التربوي.
٥	صفاء لفتة يونس	مدير عام التخطيط التربوي.
٦	نايف ثامر حسين	مدير عام الدائرة المالية.

ملاحظة: تم تسمية د. عادل البصيصي بدلا من د. مجيد العلاق اعتبارا من آذار ٢٠٢١ لإحالته على التقاعد، كما تم استبدال بعض الأعضاء نتيجة الإحالة على التقاعد او تغيير مواقع العمل.

فريق عمل وزارة التخطيط:

ت	الاسم	الوظيفة
١	د. مها عبد الكريم حمود.	مدير عام التنمية البشرية.
٢	ناهدة احمد عبد الجبار.	رئيس أبحاث أقدم بدائرة التنمية البشرية.
٣	سوسن عبد الرزاق إبراهيم.	مدير الإحصاء التربوي.
٤	زينب علي حسين.	رئيس احصائيين بالجهاز المركزي للإحصاء.
٥	معتز عبد الستار عبد الجبار.	دائرة التنمية البشرية.
٦	طيف مكي عبد الخالق.	باحث أقدم بدائرة التنمية البشرية.
٧	ايمان عبد الوهاب عبد الرزاق.	الجهاز المركزي للإحصاء.
٨	عايدة اسماعيل عبيد	دائرة القطاعات

الملحق ٦.

برامج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي واستراتيجيتها

القضية الاستراتيجية الاولى	الكفاءة الداخلية
الغاية	تحسين القدرة الداخلية لمؤسسات التعليم العالي وإتاحة فرص التعليم العالي لكافة الراغبين المؤهلين.
الهدف الاستراتيجي (١-٣)	تنمية القدرة الاستيعابية لمؤسسات التعليم
الخيار الاستراتيجي (١-٣)	التوسعة من خلال استحداث جامعات وكليات تخصصية وتوسعة الجامعات القائمة

ت	البرامج	مؤشرات القياس
١	أنشاء جامعات تخصصية علمية تهتم بالعلوم التكنولوجية والصحية والتطبيقية تلائم متطلبات سوق العمل	عدد الجامعات التخصصية المستحدثة
٢	استحداث كليات/معاهد تقنية تابعة للجامعات التقنية في المدن والأقضية الكبيرة وحسب الضوابط.	عدد الكليات والمعاهد التقنية المستحدثة
٣	زيادة الطاقة الاستيعابية للجامعات القائمة كافة عمودياً وافقياً	حجم الزيادة في الطاقة الاستيعابية
٤	استكمال المشاريع المعدة للجامعات المستحدثة / الفتية.	عدد المشاريع المنجزة
٥	استكمال عملية اعادة تأهيل واعمار المؤسسات التعليمية التي تضررت من العمليات الإرهابية.	عدد المشاريع المنجزة
٦	تطوير المختبرات العلمية والورش التخصصية والمراكز البحثية وبما يتناسب مع الزيادات المخطط لها في اعداد المقبولين سنويا ووفق حاجة سوق العمل والتطور في التخصصات	عدد المختبرات والورش التي تم تطويرها
٧	التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لإيجاد حلول لتمليك وتخصيص العقارات لصالح وزارة التعليم العالي.	عدد العقارات المخصصة والمملكة
٨	اقامة تعاون وشراكات مع مؤسسات حكومية محلية (وزارة الصحة، وزارة الزراعة، وزارة النفط ... الخ) لدعم التخصصات ذات العلاقة وسوق العمل	عدد برامج التعاون
٩	التنسيق مع الجهات المانحة الدولية (حكومات ومؤسسات) والدعم الوطني لعمل صندوق دعم التعليم العالي تحت مسمى (انشاء مدينة العراق الجامعية التعليمية)	عدد الجهات المانحة الدولية انشاء صندوق دعم التعليم العالي نسبة الانجاز
١٠	اعداد برنامج للاستخدام الكفوء للموارد المتاحة للجامعات متضمنة القاعات الدراسية والمختبرات والموارد البشرية من حيث التوقيتات والساعات الدراسية.	- اعداد البرنامج - نسبة التنفيذ

القضية الاستراتيجية الأولى	الكفاءة الداخلية
الغاية	تحسين القدرة الداخلية لمؤسسات التعليم العالي وإتاحة فرص التعليم العالي لكافة الراغبين المؤهلين.
الهدف الاستراتيجي (١-٣)	تنمية القدرة الاستيعابية لمؤسسات التعليم
الخيار الاستراتيجي (٢-٣)	تنمية المؤسسات التعليمية الاهلية من خلال الفرص التي تلائم حاجات سوق العمل والتوزيع الجغرافي والمكاني

ت	البرامج	مؤشرات القياس
١	استحداث كليات وجامعات أهلية من خلال الفرص المعلنة تتلائم مع حاجات سوق العمل والتوزيع الجغرافي والمكاني	عدد الاستحداثات
٢	فتح فروع لجامعات اجنبية رصينة في التخصصات العلمية ذات التصنيف العالي	عدد الفروع المستحدثة
٣	توسيع وتطوير البنى التحتية للجامعات والكليات الاهلية القائمة لتتوافق مع القانون النافذ والمعايير المعدة	حجم التوسيع والتطوير
٤	اعداد برنامج للاستخدام الكفوء للموارد المتاحة للجامعات والكليات الاهلية متضمنة القاعات الدراسية والمختبرات والموارد البشرية من حيث التوقيتات والساعات الدراسية	-اعداد البرنامج -نسبة التنفيذ

القضية الاستراتيجية الأولى	الكفاءة الداخلية
الغاية	تحسين القدرة الداخلية لمؤسسات التعليم العالي وإتاحة فرص التعليم العالي لكافة الراغبين المؤهلين.
الهدف الاستراتيجي (١-٣)	تنمية القدرة الاستيعابية لمؤسسات التعليم
الخيار الاستراتيجي (٣-٣)	عقد شراكات تكاملية للتبادل الثقافي مع الدول المتقدمة لزيادة المنح الجامعية والزمالات الدراسية للطلبة العراقيين في الاختصاصات النادرة للدراسات العليا

ت	البرامج	مؤشرات القياس
١	حصر التخصصات النادرة	حصر التخصصات
٢	عقد مذكرات تعاون مع المنظمات الدولية لعقد شراكات علمية تكاملية لتخصيص مقاعد دراسية بين الطرفين	عدد المقاعد المتحققة للطرفين
٣	عقد مؤتمرات و ورش عمل بين الجامعات العراقية والجامعات العالمية الرصينة لعرض الانظمة التعليمية والاقسام التخصصية والبحوث العلمية	عدد المؤتمرات والورش
٤	تطوير نظام الابتعاث للطلبة الموهوبين (خريجي مدارس الموهوبين) بتخصيص مقاعد لهم في القبول للدراسة في الجامعات العالمية المرموقة للبكالوريوس والماجستير والدكتوراه	نظام ابتعاث خاص عدد الطلبة الموهوبين المبتعثين

القضية الاستراتيجية الأولى	الكفاءة الداخلية
الغاية	تحسين القدرة الداخلية لمؤسسات التعليم العالي وإتاحة فرص التعليم العالي لكافة الراغبين المؤهلين.
الهدف الاستراتيجي (٢-٣)	التنوع في انماط وبرامج التعليم العالي
الخيار الاستراتيجي (١-٣)	تبني انظمة تعليمية معتمدة عالمياً وبشكل تدريجي لبعض الجامعات الحكومية الرائدة لغرض التقييم والتحول نحو العالمية.

ت	البرامج	مؤشرات القياس
١	تطبيق الانظمة المعتمدة عالمياً على مستوى التخصصات او الجامعات	عدد الأنظمة المطبقة
٢	رقمنة المناهج الدراسية للتخصصات كافة	عدد المناهج المرقمنة
٣	تطوير منصة الطالب الرقمي في القبول الجامعي.	اعداد منصة الطالب

القضية الاستراتيجية الأولى	الكفاءة الداخلية
الغاية	تحسين القدرة الداخلية لمؤسسات التعليم العالي وإتاحة فرص التعليم العالي لكافة الراغبين المؤهلين.
الهدف الاستراتيجي (٢-٣)	التنوع في انماط وبرامج التعليم العالي
الخيار الاستراتيجي (٢-٣)	اعتماد وترصين التعليم الالكتروني والمدمج في الجامعات العراقية

ت	البرامج	مؤشرات القياس
١	اصدار تشريعات حاكمة تتيح اعتماد التعليم الالكتروني والتعليم المدمج	اصدار التشريع
٢	انشاء مركز وطني للتعليم الألكتروني في جامعات متخصصة منتخبة لتقييم الاداء وتحليل الأثر والتطوير	عدد المراكز
٣	انشاء القاعات الافتراضية المتطورة في الجامعات الحكومية والاهلية	عدد القاعات الافتراضية
٤	تبني سياسة التدريس المعاصرة والتعليم الالكتروني وتهيئة التدريسيين لتطبيقها.	نسبة التدريسيين القادرين على التعليم الالكتروني الحديث
٥	استحداث شعب للتعلم الالكتروني المدمج في مراكز التعليم المستمر في الجامعات العراقية كافة	عدد الشعب المستحدثة
٦	اعداد منصات الإلكترونية للجامعات العراقية ضمن المعايير الدولية تستخدم للتعليم الجامعي الالكتروني	عدد المنصات الالكترونية المعدة

القضية الاستراتيجية الأولى	الكفاءة الداخلية
الغاية	تحسين القدرة الداخلية لمؤسسات التعليم العالي وإتاحة فرص التعليم العالي لكافة الراغبين المؤهلين.
الهدف الاستراتيجي (٢-٣)	التنوع في انماط وبرامج التعليم العالي
الخيار الاستراتيجي (٣-٣)	دعم وتطوير مراكز وبرامج التعليم المستمر

ت	البرامج	مؤشرات القياس
١	وضع برنامج لتطوير ودعم مراكز التعليم المستمر لمنح المهارات التقنية والمهنية	اعداد البرنامج
٢	التنسيق مع الوزارات لعمل معايشات حقيقية وزيارات ميدانية للطلبة اثناء الدراسة للاطلاع على الجوانب العملية المهارية الحقيقية وسوق العمل	عدد الزيارات.

القضية الاستراتيجية الأولى	الكفاءة الداخلية
الغاية	تحسين القدرة الداخلية لمؤسسات التعليم العالي وإتاحة فرص التعليم العالي لكافة الراغبين المؤهلين.
الهدف الاستراتيجي (٣-٣)	تطوير سياسات القبول الجامعي
الخيار الاستراتيجي (١-٢)	مراجعة وتعديل التشريعات الحاكمة لقبول الطلبة في الجامعات بما يضمن توفير الفرصة العادلة لكافة الطلبة الراغبين والمؤهلين للقبول في التخصصات الملائمة والتشريعات الأخرى المتعلقة بالأنظمة الدراسية.

ت	البرامج	مؤشرات القياس
١	تشريع تعليمات جديدة لقبول الطلبة ذوي المعدلات المرتفعة في كليات المجموعة الطبية ووفق الطاقات الاستيعابية الحقيقية وحاجة سوق العمل	اصدار التعليمات
٢	مراجعة وتعديل نظام اللياقة الصحية للقبول في الجامعات	- مراجعة النظام - تعديل النظام
٣	مراجعة وتعديل تعليمات الدراسة المسائية بما يواكب متطلبات سوق العمل والجدوى الاقتصادية	- مراجعة التعليمات - تعديل التعليمات
٤	مراجعة وتعديل التعليمات الامتحانية	- مراجعة التعليمات - تعديل التعليمات
٥	مراجعة وتعديل تعليمات التدريب الصيفي	- مراجعة التعليمات - تعديل التعليمات
٦	مراجعة وتعديل التشريعات والتعليمات والضوابط والأنظمة التي تعمل عليها وزارة التعليم العالي والتربية حالياً لتبسيط الإجراءات في حصول الطلبة والخريجين على الوثائق.	-مراجعة التعليمات او التشريعات -تعديل التعليمات او التشريعات

القضية الاستراتيجية الأولى	الكفاءة الداخلية
الغاية	تحسين القدرة الداخلية لمؤسسات التعليم العالي وإتاحة فرص التعليم العالي لكافة الراغبين المؤهلين.
الهدف الاستراتيجي (٣-٣)	تطوير سياسات القبول الجامعي
الخيار الاستراتيجي (٢-٢)	زيادة نسبة الطلبة الملتحقين في الدراستين الاولية والعليا.

ت	البرامج	مؤشرات القياس
١	زيادة الطلبة الملتحقين في التخصصات التقنية في المعاهد	مقدار الزيادة في نسبة الالتحاق الصافي
٢	استدامة ورفع نسبة الالتحاق الصافي في التعليم العالي للدراسات الاولية	مقدار الزيادة في نسبة الالتحاق الصافي
٣	استدامة ورفع نسبة الالتحاق الصافي في التعليم العالي للدراسات العليا	مقدار الزيادة في نسبة الالتحاق الصافي
٤	اعتماد غايات أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في تطوير سياسات الالتحاق والقبول	سياسات التحاق وقبول متطوره
٥	اعتماد نظام إطار المؤهلات التقنية والمهنية المقر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٩٩) لسنة ٢٠٢١ في تطوير سياسة القبول والتأهيل والتطوير للتعليم التقني	سياسة قبول وتأهيل متطوره
٦	مواءمة مؤسسات التعليم (من حيث البنية التحتية والموارد البشرية) تراعي احتياجات ذوي الاحتياجات الخاصة بما يتلاءم مع وضعهم واحتياجاتهم الصحية وفق المعايير المعتمدة.	أعداد معايير تراعي ذوي الاحتياجات عدد المستلزمات المادية والبشرية لذوي الإعاقة عدد المباني المصممة والمنفذة لتلائم ذوي الإعاقة
٧	الاستجابة لاحتياجات الفئات الهشة الأخرى (الأمية – اليافعات – المرأة الريفية – النازحين – اللاجئين – الأسر تحت خط الفقر – الأيتام –.... وغيرها)	عدد الطلبة المستفيدين للدراسة الأولية عدد الطلبة المستفيدين للدراسة العليا الضوابط المعتمدة سنوياً

القضية الاستراتيجية الثانية	حوكمة مؤسسات التعليم العالي
الغاية	مؤسسات تعليم عالي قادرة على تحقيق اهدافها بكفاءه وفاعلية وتحسين ادائها باتباع خطط استراتيجية فاعلة من خلال تطبيق الادارة الرشيدة المبنية على النزاهة والشفافية والمساءلة والمشاركة في صناعة القرار من قبل جميع الاطراف المعنية
الهدف الاستراتيجي (١-٢)	تمكين مؤسسات التعليم العالي من تحقيق اهدافها بكفاءه وفاعلية
الخيار الاستراتيجي (١-٥)	تطوير منظومة القيادة الادارية

ت	البرامج	مؤشرات القياس
١	تطوير المهارات الإدارية والمالية	اجتياز برامج تدريبية متقدمة
٢	تطوير المهارات القانونية	اجتياز برامج تدريبية متقدمة
٣	تطوير المهارات التخصصية	اجتياز برامج تدريبية متقدمة
٤	تطوير مهارات الإدارة الإلكترونية	اجتياز برامج تدريبية متقدمة
٥	تعزيز ثقافة المشاركة في عملية اتخاذ القرار	-عدد البرامج التدريبية -نسبة المشتركين -استبيان يصمم لمعرفة مدى تعزيز ثقافة المشاركة
٦	تحديث اليات اختيار القيادات االجامعية والادارية	اليات اختيار محدثة

القضية الاستراتيجية الثانية	حوكمة مؤسسات التعليم العالي
الغاية	مؤسسات تعليم عالي قادرة على تحقيق اهدافها بكفاءه وفاعلية وتحسين ادائها باتباع خطط استراتيجية فاعلة من خلال تطبيق الادارة الرشيدة المبنية على النزاهة والشفافية والمساءلة والمشاركة في صناعة القرار من قبل جميع الاطراف المعنية
الهدف الاستراتيجي (١-٢)	تمكين مؤسسات التعليم العالي من تحقيق اهدافها بكفاءه وفاعلية
الخيار الاستراتيجي (٢-٥)	تطوير الهياكل التنظيمية لمؤسسات التعليم العالي

ت	البرامج	مؤشرات القياس
١	مراجعة وتقييم و تحسين الهياكل التنظيمية لمؤسسات التعليم وفقا لقواعد التميز والكفاءة والفاعلية	دراسة واقع حال الهياكل اعداد خطة التحسين نسبة تنفيذ الخطة
٢	تطوير الموارد البشرية بما يتلائم والتغيير في الهياكل التنظيمية	دراسة تحدد الاحتياجات التدريبية عدد البرامج التدريبية المنفذه
٣	استقلالية الجامعات	عدد الجامعات المستقلة

القضية الاستراتيجية الثانية	حوكمة مؤسسات التعليم العالي
الغاية	مؤسسات تعليم عالي قادرة على تحقيق اهدافها بكفاءه وفاعلية وتحسين ادائها باتباع خطط استراتيجية فاعلة من خلال تطبيق الادارة الرشيدة المبنية على النزاهة والشفافية والمساءلة والمشاركة في صناعة القرار من قبل جميع الاطراف المعنية
الهدف الاستراتيجي (١-٢)	تمكين مؤسسات التعليم العالي من تحقيق اهدافها بكفاءه وفاعلية
الخيار الاستراتيجي (٣-٥)	تفعيل دور التخطيط الاستراتيجي لمؤسسات التعليم العالي

ت	البرامج	مؤشرات القياس
١	تنمية ثقافة التفكير والتخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم العالي	-عدد البرامج التدريبية -نسبة المشتركين -استبيان يصمم لمعرفة مدى ترسيخ الثقافة
٢	التخطيط الاستراتيجي لتطوير مؤسسات التعليم العالي في مجال المعرفة الالكترونية	وجود خطة استراتيجية نسبة تنفيذ الخطة
٣	التخطيط الاستراتيجي لدور مؤسسات التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة	وجود خطة استراتيجية نسبة تنفيذ الخطة
٤	مراجعة الخطط الاستراتيجية للجامعات وموائمتها مع الخطط الاستراتيجية للتعليم العالي	عدد المراجعات المنجزة
٥	التخطيط الاستراتيجي لادارة الازمات	وجود خطة استراتيجية نسبة تنفيذ الخطة

القضية الاستراتيجية الثانية	حوكمة مؤسسات التعليم العالي
الغاية	مؤسسات تعليم عالي قادرة على تحقيق اهدافها بكفاءه وفاعلية وتحسين ادائها باتباع خطط استراتيجية فاعلة من خلال تطبيق الادارة الرشيدة المبنية على النزاهة والشفافية والمساءلة والمشاركة في صناعة القرار من قبل جميع الاطراف المعنية
الهدف الاستراتيجي (١-٢)	تمكين مؤسسات التعليم العالي من تحقيق اهدافها بكفاءه وفاعلية
الخيار الاستراتيجي (٤-٥)	تعزيز مشاركة اصحاب المصلحة في عملية صنع القرار

ت	البرامج	مؤشرات القياس
١	تفعيل دور أصاحب المصلحة الداخليين والخارجيين	تمثيل أصحاب المصلحة في هيئة الراي ومجالس الجامعات والكليات
٢	تنمية وتطوير قدرات أصحاب المصلحة	عدد البرامج التدريبية

القضية الاستراتيجية الثانية	حوكمة مؤسسات التعليم العالي
الغاية	مؤسسات تعليم عالي قادرة على تحقيق اهدافها بكفاءه وفاعلية وتحسين ادائها باتباع خطط استراتيجية فاعلة من خلال تطبيق الادارة الرشيدة المبنية على النزاهة والشفافية والمساءلة والمشاركة في صناعة القرار من قبل جميع الاطراف المعنية
الهدف الاستراتيجي (١-٢)	تمكين مؤسسات التعليم العالي من تحقيق اهدافها بكفاءه وفاعلية
الخيار الاستراتيجي (٥-٥)	تعزيز اجراءات النزاهة والشفافية والمساءلة

ت	البرامج	مؤشرات القياس
١	التوعية بثقافة النزاهة والشفافية والمساءلة	-عدد البرامج التدريبية -نسبة المشتركين -استبيان يصمم لمعرفة مدى ترسيخ الثقافة
٢	التخطيط لتحسين إجراءات النزاهة والشفافية والمساءلة حسب مؤشر مدركات الفساد	اعداد خطة التحسين
٣	التدقيق المتبادل بين مؤسسات التعليم العالي	جدول التدقيق المتبادل انجاز التدقيق
٤	تطوير نظام يحتوي على اليات تلغي التأثيرات الخارجية على قرار المؤسسة وتمنع التأثيرات المصلحية وضمان استقلالية الادارة	وجود نظام يضمن استقلالية القرار

القضية الاستراتيجية الثانية	حوكمة مؤسسات التعليم العالي
الغاية	مؤسسات تعليم عالي قادرة على تحقيق اهدافها بكفاءه وفاعلية وتحسين ادائها باتباع خطط استراتيجية فاعلة من خلال تطبيق الادارة الرشيدة المبنية على النزاهة والشفافية والمساءلة والمشاركة في صناعة القرار من قبل جميع الاطراف المعنية
الهدف الاستراتيجي (٢-٢)	تحقيق التكامل بين الاطراف ذات العلاقة بمؤسسات التعليم العالي
الخيار الاستراتيجي (١-٢)	مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة في مجال الحوكمة الالكترونية

ت	البرامج	مؤشرات القياس
١	استخدام تكنولوجيا المعلومات في الانظمة الادارية، المالية،التعليمية لانشاء مؤسسات تعليمية قادرة على مواجهة التحديات	-تكنولوجيا المعلومات المستخدمة
٢	تطوير مراكز الحاسبة في الجامعات والارتقاء بمهامها لتشمل التدريب الحديث والنشاط البحثي الرصين وفق المعايير العالمية	-اعداد خطة او برنامج التطوير -نسبة الانجاز

القضية الاستراتيجية الثانية	حوكمة مؤسسات التعليم العالي
الغاية	مؤسسات تعليم عالي قادرة على تحقيق اهدافها بكفاءه وفاعلية وتحسين ادائها باتباع خطط استراتيجية فاعلة من خلال تطبيق الادارة الرشيدة المبنية على النزاهة والشفافية والمساءلة والمشاركة في صناعة القرار من قبل جميع الاطراف المعنية
الهدف الاستراتيجي (٢-٢)	تحقيق التكامل بين الاطراف ذات العلاقة بمؤسسات التعليم العالي
الخيار الاستراتيجي (٢-٢)	تطبيق الحكومة الالكترونية لتحقيق المرونة وتسهيل الاجراءات من خلال الربط الالكتروني لكافة الاجراءات والخدمات في مؤسسات التعليم العالي

ت	البرامج	مؤشرات القياس
١	تطوير نظام لعرض جميع الإجراءات والمهام بشكل صريح وبيان واضح لكل الأعمال وإفصاح دائم عن الأعمال في السعي لتحقيق أهداف المؤسسة وفقاً لمبدأ الشفافية	وجود نظام متطور
٢	اعادة هندسة العمليات العلمية والادارية والتوزيع الدقيق للمهام وقياس الوقت والحركة في الاداء وفقاً لمبادئ الحوكمة	انجاز إعادة الهندسة

القضية الاستراتيجية الثالثة	الجودة والاعتماد
الغاية	ضمان وتعزيز الجودة التعليمية وضبط مخرجاتها بما ينسجم مع افضل المعايير العالمية تحقيقاً للتميز
الهدف الاستراتيجي (١-٣)	تحقيق الاعتماد الاكاديمي الوطني والدولي لمؤسسات التعليم العالي
الخيار الاستراتيجي (٣-٣)	حصول البرامج الأكاديمية في الأقسام العلمية على الاعتماد البرامجي

ت	البرامج	مؤشرات القياس
١	تطبيق معايير الاعتماد التخصصي للأقسام العلمية كافة و برامجها الأكاديمية في الجامعات العراقية الحكومية والاهلية كافة	حصول من ٥ إلى ١٠ برامج أكاديمية على الاعتماد لكل جامعة/ كل ثلاث سنوات ومثلها للتعليم الاهلي .

القضية الاستراتيجية الثالثة	الجودة والاعتماد
الغاية	ضمان وتعزيز الجودة التعليمية وضبط مخرجاتها بما ينسجم مع افضل المعايير العالمية تحقيقاً للتميز
الهدف الاستراتيجي (٢-٣)	دخول مؤسسات التعليم العالي في التصنيفات الجامعية واحراز مراكز متقدمة فيها
الخيار الاستراتيجي (١-٢)	دخول مؤسسات التعليم العالي في التصنيفات العالمية المهمة والمعتمدة

ت	البرامج	مؤشرات القياس
١	تطوير مهارات جمع المعلومات والتحليل للبيانات لتشكيلات الجودة	تطوير ٢- ٥ فريق كل سنة
٢	دخول الجامعات العراقية الى التصنيفات العالمية للجامعات (شنغهاي، التايمز، الكيو أس، Green Metrics، URAP، Web metrics) وتعزيز مراتبها.	تعزيز مراتب الجامعات في التصنيفات عن مراتبها السابقة

القضية الاستراتيجية الثالثة	الجودة والاعتماد
الغاية	ضمان وتعزيز الجودة التعليمية وضبط مخرجاتها بما ينسجم مع افضل المعايير العالمية تحقيقاً للتميز
الهدف الاستراتيجي (٢-٣)	دخول مؤسسات التعليم العالي في التصنيفات الجامعية واحراز مراكز متقدمة فيها
الخيار الاستراتيجي (٢-٢)	خلق روح التنافس و تعزيز ثقافة التميز بين الجامعات

ت	البرامج	مؤشرات القياس
١	تصنيف الجامعات العراقية الوطني	تطوير موقع الكتروني شامل لإدارة التصنيف إعلان نتائج التصنيف في موعد سنوي محدد
٢	اجراء المقارنات المرجعية Benchmarking مع الجامعات العالمية المتميزة.	١٠ ٪ من الجامعات العراقية /سنوياً
٣	نشر ثقافة الجودة وممارسة تطبيق ادارة الجودة الشاملة	الحصول على شهادة تدقيق داخلي وخارجي لتشكيلات الجودة في الجامعة (خمس جامعات سنوياً)

القضية الاستراتيجية الثالثة	الجودة والاعتماد
الغاية	ضمان وتعزيز الجودة التعليمية وضبط مخرجاتها بما ينسجم مع افضل المعايير العالمية تحقيقاً للتميز
الهدف الاستراتيجي (٣-٣)	ضمان الجودة و تحسين فاعلية مؤسسات التعليم العالي
الخيار الاستراتيجي (١-٥)	تطوير المناهج ومهارات الطلبة وطرائق التعليم والتعلم والتقييم والتقويم

ت	البرامج	مؤشرات القياس
١	وصف البرنامج الاكاديمي	٣٠٪ من البرامج الاكاديمية لكل جامعة على ان تكون منجزة في نهاية سنة ٢٠٢٥
٢	تقويم البرامج الاكاديمية وفق منهجية المقوم الخارجي	تقويم ٥ برامج لكل جامعة خلال السنوات الثلاثة الاولى ويضاعف العدد في السنوات اللاحقة على ان يبدأ التطبيق الفعلي للبرنامج في سنة ٢٠٢٣
٣	تبنّي طرائق تدريس معاصرة تعزّز عمليّة التعليم والتعلُّم وتُنمّي الفكر والبحث الإبداعيّ لدى الطالب.	زيادة اعداد التدريسيين الملتحقين بالدورات التطويرية المتقدمة بنسبة من ١٥ إلى ٣٣٪للقسم العلمي الواحد في كل جامعة تبدأ من عام ٢٠٢٢ وتجدد بعد ٣ سنوات من الدورة الاولى
٤	تطوير مناهج الدراسات الأوليّة والعليا وفق المعايير العالمية	يتم تحديث البرامج بنسبة اكثر من ٥٪ وفقا للمتغيرات في التخصص العلمي على المناهج /سنويا

القضية الاستراتيجية الثالثة	الجودة والاعتماد
الغاية	ضمان وتعزيز الجودة التعليمية وضبط مخرجاتها بما ينسجم مع افضل المعايير العالمية تحقيقاً للتميز
الهدف الاستراتيجي (٣-٣)	ضمان الجودة و تحسين فاعلية مؤسسات التعليم العالي
الخيار الاستراتيجي (٢-٥)	الارتقاء بجودة التعليم الالكتروني

ت	البرامج	مؤشرات القياس
١	توفير متطلبات تطبيق معايير جودة التعلم الالكتروني	تهيئة ٤٠٪ /سنويا من متطلبات المعايير للسنتين ٢٠٢١ -٢٠٢٣
٢	تطبيق التعليم المدمج وتوفير متطلباته	التحول الطوعي نحو التعليم المدمج بنسبة٤٠٪من البرامج التعليمية لكل جامعة سنويا
٣	تطوير الاطار المرجعي للتعليم الإلكتروني والمدمج من خلال اليات وتجارب معتمدة عالمياً لمراقبة وتطوير جودة التعليم الإلكتروني	عدد الآليات والتجارب التي تم اعتمادها

القضية الاستراتيجية الثالثة	الجودة والاعتماد
الغاية	ضمان وتعزيز الجودة التعليمية وضبط مخرجاتها بما ينسجم مع افضل المعايير العالمية تحقيقاً للتميز
الهدف الاستراتيجي (٣-٣)	ضمان الجودة و تحسين فاعلية مؤسسات التعليم العالي
الخيار الاستراتيجي (٣-٥)	تحسين جودة المختبرات التعليمية

ت	البرامج	مؤشرات القياس
١	تحسين جودة المختبرات التعليمية وتوفير مستلزمات السلامة والامان فيها	١٠٪ من المختبرات التعليمية في كل جامعة سنويا

القضية الاستراتيجية الثالثة	الجودة والاعتماد
الغاية	ضمان وتعزيز الجودة التعليمية وضبط مخرجاتها بما ينسجم مع افضل المعايير العالمية تحقيقاً للتميز
الهدف الاستراتيجي (٣-٣)	ضمان الجودة و تحسين فاعلية مؤسسات التعليم العالي
الخيار الاستراتيجي (٤-٥)	موارد بشرية متميزة مدربة ومطورة

ت	البرامج	مؤشرات القياس
١	تطوير القدرات التدريسية الوظيفية	ارتفاع مستويات الأداء تبعا لتقييم الأداء السنوي تزايد عدد المتدربين قياسا بالمخطط
٢	تطوير الحقائب التدريبية للدورات	عدد الحقائب التدريبية المطورة حسب التخصص العلمي
٣	تطوير انظمة الحوافز والمكافآت وجوائز التميز	زيادة عدد أنظمة التحفيز والمكافات وجوائز التميز
٤	تطوير معايير تقييم الاداء العام للمنتسبين	تحديث استمارات تقييم الاداء العام بشكل دوري

القضية الاستراتيجية الثالثة	الجودة والاعتماد
الغاية	ضمان وتعزيز الجودة التعليمية وضبط مخرجاتها بما ينسجم مع افضل المعايير العالمية تحقيقاً للتميز
الهدف الاستراتيجي (٣-٣)	ضمان الجودة و تحسين فاعلية مؤسسات التعليم العالي
الخيار الاستراتيجي (٥-٥)	ضبط جودة العملية التعليمية وفق المدخلات والمخرجات

ت	البرامج	مؤشرات القياس
١	استحداث امتحان القبول الجامعي لكل تخصص علمي	إصدار امر وزاري بالاستحداث
٢	منظومة القياس والتقويم	- امتحانات قياسية -تحليل نتائج

القضية الاستراتيجية الرابعة	البحث العلمي والابتكار
الغاية	بحث علمي عالي الجودة وابتكار يسهم في دفع عجلة الاقتصاد ويحقق أهداف التنمية المستدامة
الهدف الاستراتيجي (١-٤)	تطوير مهارات الباحثين في الجامعات العراقية وزيادة إنتاجيتهم البحثية عالية الجودة
الخيار الاستراتيجي (١-٦)	توفير بيئة داعمة للبحث العلمي في الجامعات العراقية

ت	البرامج	مؤشرات القياس
١	توفير الأجهزة والمستلزمات اللازمة للبحث العلمي	زيادة عدد الأجهزة ومستلزمات البحث العلمي
٢	توفير بيئة عمل بحثية ملائمة ومنح الساعات اللازمة للبحث العلمي طبقا لطبيعة البحث	رضا الباحثين عن طريق استبانة الكترونية
٣	اعتماد المعايير الدولية في حفظ المواد الخطرة والتخلص من النفايات الكيمائية والحيوية الخطرة	عدم حدوث حوادث

القضية الاستراتيجية الرابعة	البحث العلمي والابتكار
الغاية	بحث علمي عالي الجودة وابتكار يسهم في دفع عجلة الاقتصاد ويحقق اهداف التنمية المستدامة
الهدف الاستراتيجي (١-٤)	تطوير مهارات الباحثين في الجامعات العراقية وزيادة إنتاجيتهم البحثية عالية الجودة
الخيار الاستراتيجي (٢-٦)	تطوير اليات التعاون في مجال البحث العلمي بين الجامعات العراقية ونظيراتها في خارج العراق

ت	البرامج	مؤشرات القياس
١	تطوير مذكرات التفاهم واليات التعاون والتوأمة مع الجامعات والمؤسسات البحثية الاجنبية الرصينة	زيادة الصلاحيات الممنوحة للجامعات
٢	تطوير برنامج (الباحث الزائر) لاستضافة الباحثين الاجانب	زيادة اعداد الباحثين الاجانب في الجامعات
٣	انشاء المجاميع البحثية ضمن التخصصات المشتركة بين الجامعات العراقية والاجنبية	عدد الباحثين الاجانب في المجاميع البحثية

القضية الاستراتيجية الرابعة	البحث العلمي والابتكار
الغاية	بحث علمي عالي الجودة وابتكار يسهم في دفع عجلة الاقتصاد ويحقق اهداف التنمية المستدامة
الهدف الاستراتيجي (١-٤)	تطوير مهارات الباحثين في الجامعات العراقية وزيادة إنتاجيتهم البحثية عالية الجودة
الخيار الاستراتيجي (٣-٦)	تطوير مهارات الباحثين

ت	البرامج	مؤشرات القياس
١	تنظيم برامج بدورات معتمدة للتدريسيين من قبل خبراء ومؤسسات مختصة بأساليب البحث العلمي ونشر البحوث	عدد الدورات المقامة من قبل خبراء اجانب
٢	دعم مشاركة الباحثين في المؤتمرات العلمية المقامة خارج العراق	عدد التقارير المقدمة
٣	تثمين جهود الباحثين من خلال تخصيص جوائز سنوية للجامعات العراقية تحت مسميات (جائزة التميز لمقيمي البحوث، جائزة التميز لاعلى البحوث استشهادا، جائزة التميز للكتب المؤلفة، جائزة التميز لبراءات الاختراع جائز تميز مقيم البحوث)	عدد الجوائز الممنوحة
٤	اضافة مفردات منهجية واخلاقيات البحث العلمي وطرق كتابة البحوث والنشر ضمن الخطة الدراسية لطلبة الدراسات العليا كمقرر اجباري منفصل	اضافة مفردات للخطة الدراسية
٥	اضافة مبادئ منهجية البحث العلمي في الخطة الدراسية للدراسات الأولية كمقرر منفصل او مفردات ضمن مشروع بحث التخرج	اضافة مفردات للخطة الدراسية
٦	تطوير برامج (التفرغ العلمي خارج العراق، الدراسة مابعد الدكتوراه، الزمالات البحثية) من خلال زيادة التمويل، تسهيل الاجراءات، وتقليل الشروط والالتزامات	زيادة عدد المستفيدين
٧	اعادة تفعيل برنامج (البعثات البحثية) لطلبة الدراسات العليا لاكمال بحوثهم في الجامعات الاجنبية	زيادة عدد المستفيدين

القضية الاستراتيجية الرابعة	البحث العلمي والابتكار
الغاية	بحث علمي عالي الجودة وابتكار يسهم في دفع عجلة الاقتصاد ويحقق اهداف التنمية المستدامة
الهدف الاستراتيجي (١-٤)	تطوير مهارات الباحثين في الجامعات العراقية وزيادة إنتاجيتهم البحثية عالية الجودة
الخيار الاستراتيجي (٤-٦)	تطوير عمل مراكز البحوث واليات تقديم الخدمات البحثية للمؤسسات كافة

ت	البرامج	مؤشرات القياس
١	تطوير البنى التحتية للمراكز البحثية وتزويدها بكافة الاجهزة المختبرية والمستلزمات الخاصة بالبحث العلمي	زيادة عدد وامكانيات المختبرات البحثية
٢	تطوير سياسات وبرامج تسويق البحوث العلمية	عدد البحوث التي تم تسويقها
٣	تطوير اعتماد البحث العلمي وخططه لحل المشاكل الواردة من الوزارات والقطاعات الاخرى	-عدد البحوث المستخدمة لحل مشكلة ما في الوزارات - عدد البحوث مع القطاعات الأخرى
٤	الاستعانة بخبرات الأساتذة المتقاعدين في مراكز البحوث	عدد الاساتذة المشمولين من المتقاعدين

القضية الاستراتيجية الرابعة	البحث العلمي والابتكار
الغاية	بحث علمي عالي الجودة وابتكار يسهم في دفع عجلة الاقتصاد ويحقق اهداف التنمية المستدامة
الهدف الاستراتيجي (١-٤)	تطوير مهارات الباحثين في الجامعات العراقية وزيادة إنتاجيتهم البحثية عالية الجودة
الخيار الاستراتيجي (٥-٦)	تعزيز مستلزمات البحث العلمي

ت	البرامج	مؤشرات القياس
١	تعزيز التخصيصات المالية للمكتبات الجامعية للارتقاء بالمهام الموكلة اليها.	زيادة التخصيصات المالية
٢	اعتماد الأنظمة الالكترونية في تقديم الخدمات في المكتبات الجامعية بما يحقق متطلبات التعليم الالكتروني	اتاحة الخدمات فيي المكتبات الجامعية الكترونيا
٣	تطوير المكتبة الافتراضية العراقية من خلال زيادة الاشتراك في المجلات والمستوعبات الرصينة الغير مجانية (كسكوبس وكلاريفيت) وشمول جميع الباحثين بخدماتها	زيادة عدد اشتراك المجلات
٤	تطبيق توصيات اليونسكو المتعلقة بالعلم المفتوح من خلال انشاء بوابة الكترونية موحدة لأرشفة كافة أنواع النتاجات العلمية للجامعات واتاحة الوصول المفتوح لها الكترونيا.	زيادة حجم المواد المؤرشفة

القضية الاستراتيجية الرابعة	البحث العلمي والابتكار
الغاية	بحث علمي عالي الجودة وابتكار يسهم في دفع عجلة الاقتصاد ويحقق اهداف التنمية المستدامة
الهدف الاستراتيجي (١-٤)	تطوير مهارات الباحثين في الجامعات العراقية وزيادة إنتاجيتهم البحثية عالية الجودة
الخيار الاستراتيجي (٦-٦)	اعتماد وتطوير منهجية البحث العلمي في الجامعات العراقية

ت	البرامج	مؤشرات القياس
١	اعتماد مراجع علمية موحدة لمقرر منهجية البحث العلمي لكل من التخصصات العلمية والإنسانية في الدراسات الاولية والعليا	تسمية المراجع العلمية
٢	اعداد دليل خاص بالمعايير الدولية لمنهجية البحث العلمي لتخصصات المجموعة الطبية (مثلا تطبيق مبادئ هلسنكي)	انجاز الدليل

القضية الاستراتيجية الرابعة	البحث العلمي والابتكار
الغاية	بحث علمي عالي الجودة وابتكار يسهم في دفع عجلة الاقتصاد ويحقق اهداف التنمية المستدامة
الهدف الاستراتيجي (٢-٤)	تمويل البحث العلمي للارتقاء بالنشر الدولي في المستوعبات العالمية الرصينة
الخيار الاستراتيجي (١-٥)	زيادة نسب التمويل للبحث العلمي

ت	البرامج	مؤشرات القياس
١	تعديل تعليمات صندوق التعليم العالي لزيادة النسب المالية المحددة لغرض البحث العلمي	تعديل تعليمات صندوق التعليم لتكون هناك نسبة كافية لصندوق البحث العلمي
٢	استحصال قرار او تشريع لزيادة تخصيصات البحث العلمي للجامعات العراقية	قرار لمجلس الوزراء تعديل في قانون الموازنة الاتحادية
٣	مساهمة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي	نسبة التمويل على مستوى كل جامعة عدد البرامج المعتمدة على مستوى كل جامعة

القضية الاستراتيجية الرابعة	البحث العلمي والابتكار
الغاية	بحث علمي عالي الجودة وابتكار يسهم في دفع عجلة الاقتصاد ويحقق اهداف التنمية المستدامة
الهدف الاستراتيجي (٢-٤)	تمويل البحث العلمي للارتقاء بالنشر الدولي في المستوعبات العالمية الرصينة
الخيار الاستراتيجي (٢-٥)	تخصيص نسبة محددة من الموازنة المالية السنوية للبحث العلمي

ت	البرامج	مؤشرات القياس
١	تحديد نسبة معينة من الميزانية التخمينية المرسلة لوزارة المالية لأغراض البحث العلمي	تتناسب النسبة مع الزيادة الحاصلة في اعداد الباحثين في الجامعات سنويا
٢	تحديد نسبة معينة من الميزانية التخمينية المرسلة لوزارة المالية لبحوث طلبة الدراسات العليا	تتناسب النسبة مع الزيادة الحاصلة في اعداد طلبة الدراسات العليا سنويا

القضية الاستراتيجية الرابعة	البحث العلمي والابتكار
الغاية	بحث علمي عالي الجودة وابتكار يسهم في دفع عجلة الاقتصاد ويحقق اهداف التنمية المستدامة
الهدف الاستراتيجي (٢-٤)	تمويل البحث العلمي للارتقاء بالنشر الدولي في المستوعبات العالمية الرصينة
الخيار الاستراتيجي (٣-٥)	انشاء مجاميع ومراكز بحثية في تخصصات علمية متنوعة

ت	البرامج	مؤشرات القياس
١	زيادة عدد الوحدات والمراكز البحثية في تخصصات علمية متنوعة	زيادة عدد الوحدات والمراكز البحثية
٢	تشجيع مشاركة الباحثين الاجانب ضمن المجاميع البحثية في الجامعات العراقية وتقديم الدعم المالي والتسهيلات اللازمة	زيادة عدد الباحثين الاجانب في المجاميع البحثية

القضية الاستراتيجية الرابعة	البحث العلمي والابتكار
الغاية	بحث علمي عالي الجودة وابتكار يسهم في دفع عجلة الاقتصاد ويحقق اهداف التنمية المستدامة
الهدف الاستراتيجي (٤-٢)	تمويل البحث العلمي للارتقاء بالنشر الدولي في المستوعبات العالمية الرصينة
الخيار الاستراتيجي (٤-٥)	تشجيع النشر الدولي الرصين

ت	البرامج	مؤشرات القياس
١	اصدار دليل المجلات العلمية الرصينة ويتم تحديثه سنويا	اصدار الدليل
٢	تشجيع طلبة الدراسات العليا على النشر في المجلات العلمية الرصينة مع منح درجات لكل بحث منشور	زيادة النشر في المجلات الرصينة
٣	توجيه الباحثين بضرورة كتابة اسم الجامعة بالشكل الصحيح في البحوث المنشورة	تقليل عدد البحوث الضائعة في المستوعبات
٤	تشجيع الباحثين على نشر الكتب العلمية في دور النشر الدولية والحصول على براءات الاختراع الدولية والمعتمدة في المستوعبات الرصينة من خلال تقديم الدعم المالي والمعنوي	زيادة نشر الكتب في دور النشر الدولية
٥	تحديث تعليمات الترقيات العلمية للارتقاء بجودة البحوث اللازمة للترقيات وخصوصا للقب الاستاذية	زيادة البحوث المنشورة في المجلات الرصينة ذات معامل تاثير عالي

القضية الاستراتيجية الرابعة	البحث العلمي والابتكار
الغاية	بحث علمي عالي الجودة وابتكار يسهم في دفع عجلة الاقتصاد ويحقق اهداف التنمية المستدامة
الهدف الاستراتيجي (٤-٢)	تمويل البحث العلمي للارتقاء بالنشر الدولي في المستوعبات العالمية الرصينة
الخيار الاستراتيجي (٥-٥)	دعم المجلات العلمية العراقية للحصول على الاعتماد في المستوعبات الرصينة

ت	البرامج	مؤشرات القياس
١	وضع خطة للمجلات العراقية للتحول الى مجلات دولية والحصول على الاعتماد في المستوعبات الرصينة	زيادة عدد المجلات العراقية المعتمدة في المستوعبات الرصينة
٢	انشاء دار نشر عراقية لنشر المجلات العلمية اوانضمام المجلات العراقية لدور نشر عالمية رصينة	زيادة عدد القراء الاجانب للمجلات العراقية

القضية الاستراتيجية الرابعة	البحث العلمي والابتكار
الغاية	بحث علمي عالي الجودة وابتكار يسهم في دفع عجلة الاقتصاد ويحقق اهداف التنمية المستدامة
الهدف الاستراتيجي (٤-٣)	حماية حقوق الملكية الفكرية في الجامعات العراقية
الخيار الاستراتيجي (١-٢)	تطبيق الإجراءات القانونية المتعلقة بحماية حقوق النشر والتأليف

ت	البرامج	مؤشرات القياس
١	تحديث المواد القانونية الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية والتأليف والنشر لتلائم المعايير الدولية ذات العلاقة	تحديث المواد القانونية
٢	اصدار لائحة العقوبات المتعلقة بانتهاك حقوق الملكية الفكرية والسرقة الادبية	اصدار لائحة العقوبات
٣	تشكيل لجان دائمية مختصة للنظر في شكاوى انتهاك حقوق الملكية الفكرية والسرقة الادبية	تشكيل اللجان

القضية الاستراتيجية الرابعة	البحث العلمي والابتكار
الغاية	بحث علمي عالي الجودة وابتكار يسهم في دفع عجلة الاقتصاد ويحقق اهداف التنمية المستدامة
الهدف الاستراتيجي (٣-٤)	حماية حقوق الملكية الفكرية في الجامعات العراقية
الخيار الاستراتيجي (٢-٢)	الحد من انتهاك حقوق الملكية الفكرية والسرقة الادبية

ت	البرامج	مؤشرات القياس
١	اصدار الدليل الخاص بتعريف حقوق الملكية الفكرية والسرقة الادبية وتحديثه سنويا	اصدار الدليل
٢	اقامة ورش عمل تعريفية حول حقوق الملكية الفكرية والسرقة الادبية	تدريب جميع الباحثين وطلاب الدراسات العليا
٣	تطوير الاليات الخاصة بفحص التشابه	تدريب الباحثين وطلبة الدراسات العليا توفير حساب للطلبة والتدريسين

القضية الاستراتيجية الرابعة	البحث العلمي والابتكار
الغاية	بحث علمي عالي الجودة وابتكار يسهم في دفع عجلة الاقتصاد ويحقق اهداف التنمية المستدامة
الهدف الاستراتيجي (٤-٤)	استقطاب العلماء العراقيين في الخارج
الخيار الاستراتيجي (٤-١)	استهداف التخصصات العلمية النادرة والحديثة

ت	البرامج	مؤشرات القياس
١	إعداد استبانات لأستطلاع حاجة الجامعات من العلماء العراقيين في الخارج وفقا لتخصصاتهم ونتاجهم العلمي	انجاز الاستبانات
٢	انشاء بوابة الكترونية وقاعدة بيانات للعلماء العراقيين خارج العراق وفقا لتخصصاتهم وانجازاتهم العلمية	انشاء قاعدة البيانات
٣	أقرار معايير لتحديد العلماء العراقيين المستهدفين بالاستقطاب	اصدار المعايير المطلوبة
٤	إمكانية الاستفادة من العلماء العراقيين الغير راغبين بالعودة من خلال المشاركة في هيئات تحرير المجلات والاشراف والمناقشات على الرسائل والاطاريح والتدريب على العمليات الجراحية وغيرها باستخدام وسائل التواصل الالكترونية	اعداد العلماء العاملين في الجامعات

القضية الاستراتيجية الرابعة	البحث العلمي والابتكار
الغاية	بحث علمي عالي الجودة وابتكار يسهم في دفع عجلة الاقتصاد ويحقق اهداف التنمية المستدامة
الهدف الاستراتيجي (٤-٤)	استقطاب العلماء العراقيين في الخارج
الخيار الاستراتيجي (٤-٢)	تحديد الأمتيازات المادية والمعنوية للعلماء العائدين

ت	البرامج	مؤشرات القياس
١	تشريع القوانين لضمان امتيازات ورواتب استثنائية للعلماء العائدين وفقا لعطائهم العلمي	رضا العلماء العائدين عن الامتيازات المالية
٢	منح العائدين المناصب الوظيفية في دوائر البحث والتطوير في الجامعات والمراكز البحثية وبما يتناسب وعطائهم العلمي	تبوأ العلماء العائدين مناصب وظيفية

القضية الاستراتيجية الرابعة	البحث العلمي والابتكار
الغاية	بحث علمي عالي الجودة وابتكار يسهم في دفع عجلة الاقتصاد ويحقق اهداف التنمية المستدامة
الهدف الاستراتيجي (٤-٤)	استقطاب العلماء العراقيين في الخارج
الخيار الاستراتيجي (٤-٣)	تشريع الضوابط والتعليمات لضمان حقوق العلماء العائدين

ت	البرامج	مؤشرات القياس
١	تشريع القوانين اللازمة للعلماء العائدين بتسهيل السفر والاحتفاظ بجنسياتهم المكتسبة	اصدار القوانين والتعليمات ذات الصلة
٢	تشريع القوانين الذي تضمن للعلماء العائدين حقوقهم الفكرية لنتاجاتهم العلمية والقابهم العلمية	اصدار القوانين والتعليمات ذات الصلة
٣	تشريع القوانين بما يسمح للعلماء العائدين بتسويق نتاجاتهم العلمية في داخل وخارج العراق	اصدار القوانين الضامنة للحقوق

القضية الاستراتيجية الرابعة	البحث العلمي والابتكار
الغاية	بحث علمي عالي الجودة وابتكار يسهم في دفع عجلة الاقتصاد ويحقق اهداف التنمية المستدامة
الهدف الاستراتيجي (٤-٤)	استقطاب العلماء العراقيين في الخارج
الخيار الاستراتيجي (٤-٤)	تحديد الميزانية التمويلية لعمل العلماء العائدين

ت	البرامج	مؤشرات القياس
١	وضع اليات لأحتساب الأحتياجات المالية السنوية لعمل العلماء العائدين .	اصدار الاليات والضوابط
٢	وضع ضمانات لتوفير المستحقات المالية اللائقة للعلماء العائدين بما يضمن استمرار بقائهم في العراق	استمرار العلماء العائدين بالعمل لفترات طويلة
٣	اعتماد التمويل المركزي من الوزارة للمتطلبات المالية الوظيفية والعلمية لعمل العلماء المتميزين العائدين.	تسديد المستحقات المالية للعلماء العائدين

القضية الاستراتيجية الخامسة	الكفاءة الخارجية
الغاية	مؤسسات تعليم عالي تعزز مهارات الطلبة التطبيقية وتؤهلهم للمنافسة في سوق العمل
الهدف الاستراتيجي (١-٣)	مؤسسة أكاديمية رصينة قادرة على بناء شراكات استراتيجية مستدامة مع قطاع الاعمال والصناعة
الخيار الاستراتيجي (١-٤)	خلق روابط علمية وتطبيقية بين مؤسسات التعليم العالي ومختلف جهات الأعمال

ت	البرامج	مؤشرات القياس
١	استحداث حاضنات أعمال في الجامعات	عدد حاضنات الأعمال
٢	مشاريع ريادية	عدد المشاريع الريادية المنجزة
٣	الية تعاون مع قطاع الأعمال بين الجامعة قطاع الاعمال من خلال التدريب المستمر وتطوير المهارات لملاكات يراعى فيها تبادل المنفعة بين الطرفين.	-وضع الية للتعاون -عدد المستفيدين من قطاع الاعمال -عدد المستفيدين من الجامعة
٤	المراجعة الدورية للبرامج والمناهج وطرائق التدريس وآليات التقويم والتقييم لضمان تطويرها وتعديلها بما يضمن ترصين العملية التعليمية ومواكبة	انجاز المراجعة الدورية عدد البرامج والمناهج المطورة
٥	وضع كورسات تخصصية بشهادات معتمدة دوليا يعمل على توفيرها ويقدمها القطاع الخاص لصالح الجامعة من خلال اتفاقيات ومذكرات تفاهم مع القطاع الخاص .	عقد اتفاقية مع مؤسسات القطاع الخاص عدد المؤسسات الداعمة عدد الطلبة المستفيدين

القضية الاستراتيجية الخامسة	الكفاءة الخارجية
الغاية	مؤسسات تعليم عالي تعزز مهارات الطلبة التطبيقية وتؤهلهم للمنافسة في سوق العمل
الهدف الاستراتيجي (١-٣)	مؤسسة أكاديمية رصينة قادرة على بناء شراكات استراتيجية مستدامة مع قطاع الاعمال والصناعة
الخيار الاستراتيجي (٢-٤)	تطوير وتعديل التشريعات بما يضمن فاعلية تواصل مؤسسات التعليم العالي بسوق العمل

ت	البرامج	مؤشرات القياس
١	مراجعة التشريعات القانونية والضوابط والتعليمات التي تنظم العلاقة بين المؤسسة التعليمية وسوق العمل	- إنجاز المراجعة - عدد التشريعات المعدلة

القضية الاستراتيجية الخامسة	الكفاءة الخارجية
الغاية	مؤسسات تعليم عالي تعزز مهارات الطلبة التطبيقية وتؤهلهم للمنافسة في سوق العمل
الهدف الاستراتيجي (١-٣)	مؤسسة أكاديمية رصينة قادرة على بناء شراكات استراتيجية مستدامة مع قطاع الاعمال والصناعة
الخيار الاستراتيجي (٣-٤)	تطوير البنية التنظيمية في الجامعات للتفاعل مع قطاع الاعمال (سوق العمل)

ت	البرامج	مؤشرات القياس
١	تحويل وتمكين شعب التأهيل والتوظيف والمتابعة إلى مراكز تطوير مهني للخريجين	أعداد خطة أو برنامج للتحويل نسبة تنفيذ الخطة أو البرنامج
٢	(أنشاء منصة الكترونية) تربط الجامعات بسوق العمل من خلال شعب التأهيل والتوظيف.	- أنشاء المنصة الالكترونية خلال الثلاث سنوات الأولى من الخطة -تحديث البيانات دوريا
٣	إنشاء مرصد وقاعدة بيانات احتياجات ومتطلبات سوق العمل من خلال دراسة ميدانية شاملة لمسح سوق العمل من قبل شعب التأهيل والتوظيف والمتابعة	انشاء المرصد وقاعدة البيانات تحديد متطلبات سوق العمل دليل التخصصات المطلوبة سنوياً في قطاع الأعمال

القضية الاستراتيجية الخامسة	الكفاءة الخارجية
الغاية	مؤسسات تعليم عالي تعزز مهارات الطلبة التطبيقية وتؤهلهم للمنافسة في سوق العمل
الهدف الاستراتيجي (١-٣)	مؤسسة أكاديمية رصينة قادرة على بناء شراكات استراتيجية مستدامة مع قطاع الاعمال والصناعة
الخيار الاستراتيجي (٤-٤)	تلبية احتياجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية

ت	البرامج	مؤشرات القياس
١	مواءمة اطار المؤهلات الوطني للتعليم المهني والتقني مع متطلبات سوق العمل.	إنجاز اطار المؤهلات الوطني الملائم لمتطلبات سوق العمل
٢	ربط السياسة التعليمية لمؤسسات التعليم العالي باحتياجات ومتطلبات خطط التنمية البشرية	انجاز ربط السياسة التعليمية
٣	تحديد وتقليص الفجوة بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل	-تحديد الفجوة -عدد الندوات والورش -الجهات المستفيدة
٤	أعداد دليل الوصف الدقيق للمهن الحالية والمستقبلية	إصدار الدليل

القضية الاستراتيجية الخامسة	الكفاءة الخارجية
الغاية	مؤسسات تعليم عالي تعزز مهارات الطلبة التطبيقية وتؤهلهم للمنافسة في سوق العمل
الهدف الاستراتيجي (٢-٣)	استاذ أكاديمي يواكب التطور العالمي
الخيار الاستراتيجي (١-١)	الارتقاء بالمهارات الميدانية للأستاذ الجامعي

ت	البرامج	مؤشرات القياس
١	التدريب المستمر للملاكات التدريسية على مناهج التدريب الحديثة وحسب متطلبات سوق العمل	أعداد برنامج التدريب الحديث نسب تنفيذ البرنامج
٢	تفعيل الممارسة الميدانية والمعايشة للتدريسيين في قطاع الأعمال المحلية والدولية لتعزيز مهارات التدريسيين ومعرفتهم في متغيرات سوق العمل.	وضع ضوابط للممارسة والمعايشة الميدانية عدد التدريسين المستفيدين

القضية الاستراتيجية الخامسة	الكفاءة الخارجية
الغاية	مؤسسات تعليم عالي تعزز مهارات الطلبة التطبيقية وتؤهلهم للمنافسة في سوق العمل
الهدف الاستراتيجي (٣-٣)	جيل متميز وفاعل في المجتمع و يلبي متطلبات سوق العمل
الخيار الاستراتيجي (١-٢)	خريج متمكن من فهم والتعامل مع ديناميكية سوق العمل وريادة الأعمال

ت	البرامج	مؤشرات القياس
١	تفعيل عمل اللجان الإستشارية في كل جامعة وحسب التخصصات العلمية للجامعة.	عدد اللجان الاستشارية المفعلة
٢	(برنامج مشاريع التخرج الريادية) لتشجيع وتوجيه الطلبة على تنفيذ مشاريع تخرج ذات طابع ريادي واستثماري والتركيز على دمج تخصصات مختلفة في المشروع الواحد. مع تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في هذه المشاريع.	وجود الية لتشجيع الطلبة على تقديم مشاريع ريادية عدد مشاريع التخرج الريادية عدد المشاريع المستثمرة من قبل القطاع الخاص
٣	تحفيز الطلبة على الابداع والابتكار من خلال إقامة منافسات ومسابقات علمية.	عدد المسابقات السنوية
٤	استثمار إمكانيات وموارد الجامعات بتوفير ورش ومختبرات إنتاجية تفتح أبوابها على مدار العام لتعزيز العمل الجماعي والإنتاجية والمهارات التخصصية التطبيقية وتمكين الطلبة من استثمار الوقت بطريقة إيجابية.	وضع خطة او برنامج نسب تنفيذ الخطة او البرنامج
٥	مواكبة الاتجاهات العالمية من خلال تسخير تقنيات المعلومات الحديثة فى عملية تدريب الطلبة وتنمية وتطوير مهاراتهم	عدد الدورات التدريبية عدد الطلبة المستفيدين عدد الخريجين المستفيدين
٦	تنمية مهارات الطلبة من الخبرات والمهارات التطبيقية لدى الطلاب من خلال تبني التدريب المحلي والاقليمي والدولي للطلبة وبرامج التدريب الوظيفي Internship وحسب التخصص	-وجود اتفاقية مع شركات إقليمية وعالمية -عدد الدورات -عدد الطلبة المستفيدين
٧	التدريب التحويلي للخريجين	عدد الدورات عدد المستفيدين
٨	التدريب النقال للطلبة والخريجين	عدد الدورات عدد المستفيدين
٩	قياس جودة المخرجات في ضوء مؤشرات محددة لغرض مراجعة وتحسين العملية التعليمية.	إعداد مقياس لجودة المخرجات وتحديثه سنويا

القضية الاستراتيجية الخامسة	الكفاءة الخارجية
الغاية	مؤسسات تعليم عالي تعزز مهارات الطلبة التطبيقية وتؤهلهم للمنافسة في سوق العمل
الهدف الاستراتيجي (٣-٣)	جيل متميز وفاعل في المجتمع و يلبي متطلبات سوق العمل
الخيار الاستراتيجي (٢-٢)	خريج مسؤول ومبادر في خدمة المجتمع وقادر على صناعة التغيير نحو الأفضل

ت	البرامج	مؤشرات القياس
١	تعزيز مبادرات خدمة بأنشطة طلابية وإدخالها ضمن متطلبات الجامعية وفقاً لطبيعة كل اختصاص	وضع ضوابط للمبادرات كمتطلب من متطلبات المرحلة الدراسية وضع الية لتقييم الطلبة
٢	تشجيع الأنشطة اللاصفية التخصصية والثقافية والإنسانية	مشاركة الطلبة في نشاط لاصفي واحد على الأقل في العام الدراسي الواحد
٣	تفعيل دور الارشاد التربوي لترسيخ مفاهيم المواطنة الصالحة والحكم الرشيد	عدد الدورات التدريبية عدد التدريسين المدربين

الله اكبر
جمهورية العراق